السياسة الخارجية الكندية تجاه مصر ١٩٥٢- ١٩٦٧
دراسة تاريخية وثائقية في ضوء الوثائق الكندية

سارة محمود عبد الحليم الشيخ*
Sara.Mahmoud@women.asu.edu.eg

ملخص

تناول هذا البحث السياسية الخارجية الكندية تجاه مصر في الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٧ وهي فترة مهمة للغاية في تاريخ مصر ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، ويرصد البحث مراحل تطور العلاقات المصرية الكندية بداية من محاولة كندا البحث عن دورًا لها في المنطقة بعد تأييدها السافر لقرار تقسيم فلسطين عام١٩٤٧ثم اتباعها لسياسة وسطية معتدلة ما بين العرب وإسرائيل، وتأييدها لمصر في مجلس الأمن بعد العدوان الإسرائيلي على غزة عام ١٩٥٥ ثم دورها المحوري في حل أزمة السويس وتشكيل قوة الطوارئ الدولية عام ١٩٥٦، هذا الدور الذي مثل نقطة انطلاق جديدة في العلاقات المصرية الكندية والتي أصبحت وثيقة للغاية، الأمر الذي أهل كندا لأن تقوم بدور الوسيط بين مصر التي قطعت علاقتها بالدول الغربية بعد عدوان ١٩٥٦وبين بريطانيا وفرنسا، وكانت هذه الوساطة سببا رئيسا في عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا، كما كان للسفير الكندي في مصر علاقات وثيقة بالرئيس جمال عبد الناصر ومجموعة كبيرة من السياسيين المصريين وهو ما جعله على علم بأبعاد السياسة الخارجية المصرية بكل تفاصيلها والتي نقلها بالتالي لحكومته في كندا.

ويكشف هذا البحث الستار عن دور كندا السياسي الخفي في احداث الشرق الأوسط من خلال وثائق وزارة الخارجية الكندية، ويجيب عن تساؤلات عديدة منها: ما هي أهداف السياسة الكندية في الشرق الأوسط؟ وهل كانت هذه السياسة لصالح مصر والعرب أم لصالح إسرائيل؟ وماهي طبيعة العلاقات بين السفير الكندي في مصر ارنولد سميث والرئيس جمال

* مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بقسم التاريخ -كلية البنات -جامعة عين شمس

عبد الناصر وكبار الشخصيات السياسة المصرية في هذا الوقت؟ وما هي تفاصيل الوساطة الكندية بين مصر والدول الغربية؟ وهل نجحت الدبلوماسية الكندية في التأثير على السياسة الخارجية المصرية ام لا؟

كلمات مفتاحية: كندا –مصر – الرئيس جمال عبد الناصر – ليستر بيرسون – أزمة السويس ١٩٥٦

الجذور التاريخية للعلاقات الكندية –المصرية١٩٣٠–١٩٥٢.

مرت العلاقات المصرية الكندية بأطوار ومراحل عدة بدأت منذ عام ١٩٣٠ * بعلاقات تجارية بحته ثم تطورت بعد ذلك لعلاقات سياسية واقتصادية وثقافية وثيقة، وقد اتسمت العلاقات السياسية بين البلدين في البداية بالفتور بشكل عام بسبب موقف كندا الداعم في الأمم المتحدة لقيام وطن قومي لليهود في فلسطين عام ١٩٤٧*، وبخلاف هذا العامل لم يكن هناك عداء أو ضغينة لدى مصر ضد كندا بخاصة أنها لم يكن لها أطماع في الشرق الأوسط كما لم يكن لها تاريخ استعماري سابق في المنطقة (١).

وقد ظلت كندا بعيدة عن الشأن السياسي المصري والتطورات الداخلية المصرية في الفترة من ١٩٣٠وحتى عام ١٩٥١ ويرجع ذلك لعدم اهتمامها فعليا بشئون الشرق الأوسط ولأنها كانت تري في مصر منطقة نفوذ خالصة لبريطانيا، ولذلك اقتصرت العلاقات في هذه الفترة بين البلدين على العلاقات التجارية فقط ومثل المصالح التجارية الكندية في مصر مفوض تجاري للأشراف على الشئون التجارية الكندية في مصر وسائر الدول العربية المجاورة لها، حيث شهدت العلاقات التجارية بين البلدين رواجًا كبيرًا في الفترة من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٥٠، اذ تمتعت كندا بتبادل تجاري واسع مع مصر وشملت الصادرات الكندية الرئيسية لمصر القمح والسيارات وملحقاتها والمنتجات الصيدلانية وخام الألمونيوم كما صدرت مصر لكندا القطن الخام والأرز والبصل والخضروات، وفي الفترة ما بين عامي ١٩٥٢–١٩٥٣ صدرت كندا لمصر قدر كبير من السلع وباعت لها نحو ١٣ مليون طن من القمح ، لكن مع بداية عام

١٩٥٤ بدأت دول أخري تنافس كندا في مد مصر بالقمح مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وفرنسا في حين زادت صادرات مصر من القطن لكندا.[٢]

وفي عام ١٩٥١ ظهر أول موقف رسمي للحكومة الكندية إزاء الشأن السياسي المصري وكان هذا الموقف بناء على طلب من بريطانيا، ففي هذا العام بدأت المسألة المصرية تفرض نفسها على المسرح السياسي الدولي بقوة، خاصة بعد أن توترت العلاقات المصرية البريطانية بشكل كبير بعد فشل جولات من المفاوضات بين لندن والقاهرة للتوصل لاتفاق لإلغاء معاهدة ١٩٣٦، ثم اعلان الحكومة المصرية على لسان مصطفي النحاس باشا رئيس الوزراء في ٨ أكتوبر ١٩٥١ الغاء هذه المعاهدة مع بريطانيا من طرف واحد [٣] ورفض مصر الانضمام لأي تحالفات دفاعية غربية في منطقة الشرق الأوسط ومطالبة الحركة الوطنية المصرية بجلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية، [٤] في حين رفضت بريطانيا بشكل قاطع سحب قواتها من قناة السويس وأعلنت تمسكها باتفاقية عام ١٩٣٦ وكافة بنودها، وصعدت من إجراءاتها العدائية ضد مصر في محاولة منها لإجبار الحكومة المصرية على تغيير قناعتها والموافقة على الشروط البريطانية، كما بدأت القيادة العسكرية البريطانية المتواجدة في منطقة الشرق الأوسط تضع الخطط والخطط البديلة للتعامل مع الشأن المصري اذا ما قامت الحكومة المصرية باتخاذ أي إجراءات ضد القوات العسكرية البريطانية المتمركزة في قناة السويس، وتضمنت هذه الخطط التدخل العسكري ضد مصر في حالة إصرار الحكومة المصرية على موقفها وفي حال اتخذت أي إجراءات لمحاصرة القوات العسكرية البريطانية في قناة السويس أو محاولة قطع الدعم عنها.

وضمانا لتأييد دولي للموقف البريطاني في حالة اللجوء للحرب ضد مصر أرسلت الحكومة البريطانية بمذكرة تضمنت تفاصيل المفاوضات مع مصر وإصرار الحكومة المصرية على جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس وما سيمثله ذلك من خطورة على حركة الملاحة الدولية وكذلك على الأمن العام في منطقة الشرق الأوسط ككل وعزم الحكومة البريطانية على القيام بعمل عسكري للدفاع عن تواجدها في قناة السويس، وطلبت لندن من كندا ودول أخرى (نيوزيلاندا، أستراليا، فرنسا، تركيا،

الولايات المتحدة) تقديم الدعم الدولي والمعنوي لها في حال لجأت للحرب وإصدار بيان عام يتضمن تأييد للموقف البريطاني ويؤكد على ان منطقة القناة لا يجب تغيير الوضع القائم فيها(٥).

وبناء على هذه المذكرة جاء موقف كندا بالفعل داعم وبقوة للموقف البريطاني في مصر، إذ عبرت وزارة الخارجية الكندية في بيان رسمي صادر عنها عن "اسفها الشديد للإجراء الذي اتخذته الحكومة المصرية بإلغاء المعاهدة الأنجلو مصرية ١٩٣٦ وكذلك أسفها لرفض مصر لكافة الترتيبات البديلة التي ناقشتها الحكومة البريطانية معها" وحثت الحكومة المصرية على الحفاظ على التزاماتها الدولية(٦)، مؤكدة على أن الحكومة البريطانية لها الحق في الحفاظ على موقعها في مصر كما حثت الطرفين على التوصل إلى ترتيبات بديلة مرضية لكلاهما للحفاظ على أمن العالم الحر والحفاظ على السلام في المنطقة(٧)على أن تبقي القوات البريطانية تقوم بمسئوليتها للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط(٨) وأعلنت كندا موقفها هذا في ٢٢ أكتوبر ١٩٥١ بعد دراسة بنود الإعلان وإجراء التعديلات اللازمة عليه بالتنسيق مع الموقف الأمريكي والفرنسي لدعم الموقف البريطاني في مصر ومقاومة الضغوط المصرية التي وصفتها بغير المبررة(٩) وبهذا البيان تجاهلت كندا تماما حق مصر في الاستقلال .

استمرت الحكومة المصرية رغم هذا الموقف الدولي الداعم لبريطانيا على موقفها في الحصول على الاستقلال التام ونتيجة لهذا الموقف البريطاني المتعجرف قامت أعمال شغب واسعة في القاهرة كرد فعل شعبي رافض للوجود البريطاني في مصر صاحبه حرائق ضخمة لمؤسسات عديدة في جميع أرجاء القاهرة فيما عرف (بحريق القاهرة) وأثناء هذه الأعمال قتل المفوض التجاري الكندي في مصر ج. م. بوير .G M. Boyer وقدم القنصل المصري في كندا تعازيه بالنيابة عن الحكومة المصرية وتعاطفه إزاء وفاة المفوض التجاري الكندي(١٠) وطالبت الحكومة الكندية الحكومة المصرية بتقديم تعويض عن مقتل المفوض التجاري وعن الخسائر المادية التي لحقت بمساعده في القاهرة سي . بتروورث C. Butterworth باعتبارها المسئولة عن الخسائر في الأرواح والممتلكات التي نتجت عن حريق القاهرة (١١).

ووافقت الحكومة المصرية على تقديم تعويضات مالية عاجلة لجميع الضحايا الأجانب في حريق القاهرة وشكلت لجنة وزارية من أجل ذلك، كما أكد رئيس الوزراء المصري النحاس باشا للحكومة الكندية بشكل مباشر على حرص حكومته على تعويضها عن أي خسائر لحقت بالبعثة الدبلوماسية الكندية في مصر [١٢] وبالفعل دفعت الحكومة المصرية التعويضات المستحقة للحكومة الكندية في ديسمبر ١٩٥٤[١٣].

كندا وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢وبداية جديدة للعلاقات بين البلدين.

كان حريق القاهرة إيذانا بتغيير أكبر يطرأ على الساحة السياسية المصرية فبعد شهور قليلة من هذا الحدث قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتنازل الملك فاروق عن عرش مصر وتولى مجلس قيادة الثورة شئون الحكم وأعلنوا رسميا في ١٨ يونيو ١٩٥٣ إلغاء النظام الملكي ونهاية حكم سلالة محمد على وقيام النظام الجمهوري وتولى محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة رئاسة الجمهورية، وفي البداية ونظرا لتسارع الأحداث في مصر وترقبا لموقف بريطانيا من الأوضاع فيها لم تصدر الحكومة الكندية أي موقف رسمي إزاء الثورة المصرية إلى أن أرسلت وزارة الخارجية المصرية برسالة إلى وزارة الخارجية الكندية تشمل تطورات الأوضاع في مصر، طلبا لاعتراف دولي بالوضع الجديد القائم فيها[١٤].

وقد جاء رد الحكومة الكندية فاترًا للغاية تجاه الثورة المصرية إذ أعلنت "رغبتها في الحفاظ على العلاقات الودية القائمة بين كندا ومصر على نفس الأساس الودي القائم" ولم تعلن تأييدها أو معارضتها للثورة المصرية وما ترتب عليها من تطورات في الشأن المصري [١٥]. وذلك خوفا من ان يؤثر ذلك على علاقتها بحليفتها بريطانيا.

وبعد توقيع مصر على اتفاقية الجلاء مع بريطانيا في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ بدأت كندا تتخلى تدريجياً عن سياستها المترددة إزاء مصر واتخذت خطوات لتوثيق علاقتها بها وبدول الشرق الأوسط بشكل عام، وفي نفس العام ١٩٥٤ تم رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين من قنصلية لرتبة سفير، وقدم أول سفير كندي كير كوود Care Kood أوراق اعتماده للحكومة المصرية في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٤، كما تسلم أول

سفير مصري وهو السيد الحسيني الخطيب مهام عمله في كندا في ٣ مايو ١٩٥٥[١٦].

وقررت الحكومة الكندية ان تتخذ من قنصليتها في مصر نقطة انطلاق لإقامة علاقات وثيقة وودية مع جميع الدول العربية وفي مقدمتهم مصر والتغلب على كافة العوائق التي تحول دون ذلك من اختلاف في العرق واللغة والدين، والتغلب كذلك على شعور عدم الثقة لدي العرب من جميع الدول الغربية [١٧].

وبرغم ان السياسة الخارجية الكندية والمصرية في هذا الوقت كانت على طرفي نقيض اذ اتسمت السياسة المصرية بمعارضة الاستعمار والامبريالية ومعارضة إسرائيل ومعارضة الأنظمة العربية المحافظة وتعزيز القومية العربية والوحدة العربية، في حين كانت سياسة كندا الشرق أوسطية تقوم على إنشاء ودعم والحفاظ على أمن دولة إسرائيل في ظل وجود مجتمع يهودي جيد التنظيم ومؤثر سياسيا في كندا، علاوة على ان القوة الامبريالية التي عارضتها مصر وبشدة ممثلة في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا كانت تمثل أهم حلفاء كندا [١٨] بالرغم من ذلك حاولت الحكومة الكندية ان تلتزم سياسة الحياد تجاه صراعات الشرق الأوسط وتجاه كافة الأطراف الدولية الفاعلة فيه، فبرغم تأييدها لإنشاء دولة إسرائيل كانت كذلك في مقدمة الدول التي ساهمت في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا)[١٩] كما قامت بتعيين أربعة مراقبين كنديين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة منذ عام ١٩٥٤ وفي أغسطس من نفس العام تم تعيين الجنرال بيرنز General Burns رئيسا لأركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة [٢٠] وهذه السياسة الوسطية أصبحت جوهر السياسة الكندية في الشرق الأوسط بشكل عام بعد ذلك.

وفي نفس هذا الوقت الذي بدأت فيه كندا تدخل بقوة المعترك السياسي في الشرق الأوسط كانت العلاقات المصرية الإسرائيلية متوترة للغاية بسبب مجموعة من الحوادث المتتالية حيث ألقت الحكومة المصرية القبض على شبكة تجسس تعمل لصالح إسرائيل (خطة لافون)[٢١] تتكون من ١٣ يهودي وقدمتهم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية في القاهرة، بالإضافة إلى قضية سفينة " بات جاليم" التي احتجزتها السلطات المصرية

عند محاولاتها العبور من قناة السويس، في ضوء ذلك طلب سفير إسرائيل في كندا من الحكومة الكندية التدخل لدي الحكومة المصرية لتخفيف حدة التوتر بين البلدين والضغط عليها للأفراج عن اليهود المحتجزين في القضيتين.

وقررت الحكومة الكندية ألا تتدخل إلا بعد دراسة مستفيضة لتطور الأوضاع بين البلدين وبالفعل بعد دراستها للطلب الإسرائيلي وللملابسات التي أدت لتوتر العلاقات بين البلدين وجدت أن إسرائيل تستغل هاتين القضيتين لإثارة حملة جديدة ضد مصر للحصول على دعم دبلوماسي لها بهدف إجبار مصر على رفع الحصار عن السفن الإسرائيلية والسماح لها بعبور القناة وتشويه سمعة الحكومة المصرية في أعين العالم، وفسرت الحكومة الكندية ذلك بعدة أسباب منها خيبة الأمل التي عانى منها الإسرائيليون بعد توقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا والتي لم تنص على أي ضمانات لإسرائيل فيما يتعلق بأمنها أو الاستخدام السلمي لقناة السويس وخوف إسرائيل من الاتجاه الأخير في سياسة الولايات المتحدة تجاه تسليح العرب ضد الشيوعية، وشعورها بالعزلة في بيئة معادية هذا بالإضافة إلي الإحباط الذي تعاني منه إسرائيل بسبب المقاطعة الاقتصادية والحصار الذي تفرضه الدول العربية عليها، كل هذه الأسباب مجتمعة جعلها تضخم من الأحداث مع مصر.

اما الجانب المصري فقد كان تعليقه للحكومة الكندية على قضية بات جاليم ومحاكمات الجواسيس اليهود، وسبب الإبقاء على القيود المفروضة على الشحن الإسرائيلي بإرجاع هذه الازمات لنوايا إسرائيل العدائية ضد مصر والعرب كما اكدت مصر على ان طاقم بات جاليم وهم ١٠ أفراد تم احتجازهم ليس فقط لمنعهم من عبور القناة ولكن أيضا لحيازتهم أسلحة نارية وأطلاقهم النار على الصيادين المصريين داخل المياه الإقليمية المصرية، وانها اذا سمحت للشاحنات الإسرائيلية بعبور القناة فمن الممكن أن تحمل جواسيس ومخربين إسرائيليين بشكل سري إلي الأراضي المصرية، وقضية الجواسيس المعروضة على القضاء المصري تعطي مثلًا لأعمال إسرائيل التخريبية داخل مصر.

وبشكل عام وجدت الحكومة الكندية أن إسرائيل ومصر يحاول كلاً منهما تشويه صورة الأخر ويرمي باللوم عليه وان كلا الطرفين تدفعهم لذلك أسباب داخلية أخرى، وبناء على هذا التحليل الكندي الدقيق لوضع العلاقات بين إسرائيل ومصر قررت حكومة كندا عدم التدخل لدي الحكومة المصرية من أجل إسرائيل، لأن هذا التدخل سيضر بمصالحها في الشرق الأوسط، كما أن دفاعها عن إسرائيل في هذا التوقيت سيجعل من الصعب عليها كسب أصدقاء من الدول العربية وسيعرض بعثاتها الدبلوماسية المتواجدة في مصر والبلاد العربية للخطر.

لذلك أبلغت الحكومة الكندية سفير إسرائيل في كندا بشكل رسمي رفضها التدخل في مسألة منع السفن الإسرائيلية من عبور القناة لأنه أمر ينظر بالفعل أمام مجلس الأمن كما أنها لا يمكنها التدخل في قضية سفينة بات جاليم لكنها ستتابع إجراءاتها عن كثب، أما فيما يتعلق بمحاكمة الجواسيس اليهود في مصر فقد أكدت كندا للسفير الاسرائيلي على أنها ليس لديها معرفة بتفاصيل هذه القضية كما أن السفير الكندي الجديد في القاهرة ليس لديه تأثير على السلطات المصرية. (٢٢)

وقد ساهم هذا الموقف الكندي الرافض للانحياز لإسرائيل في خلافاتها مع مصر في منحها فرصة أكبر ليكون لها دورا فعالا في الأحداث في الشرق الأوسط وساهم في ذلك بشكل كبير ما شهدته المنطقة من تصاعد في الأحداث عام ١٩٥٥ وبخاصة على مستوى النزاع العربي الإسرائيلي.

موقف كندا من حلف بغداد وتأثيره على الأوضاع في الشرق الأوسط.

مع مطلع عام ١٩٥٥ وبالتحديد في فبراير ١٩٥٥ وقعت تركيا والعراق على حلف بغداد كأول حلف دفاعي غربي في منطقة الشرق الأوسط ، وكان لإعلان هذا الحلف اثره على المنطقة العربية إذ عمق هوة الانقسام بين البلدان العربية وكانت مصر في مقدمة الدول العربية الرافضة له، ورأت كندا أن هذا الميثاق التركي العراقي هو بداية متواضعة لا يمكن التعويل عليه مستقبلا ليكون نظام للأمن الجماعي في الشرق الأوسط، ورفضت الانضمام إليه لأن منطقة الشرق الأوسط بشكل عام بعيدة عن مصالحها الدفاعية، وتوقعت أن يكون له آثار مدمرة على المنطقة بخاصة انه سيحتاج

لوقت طويل ليُفعل كمنظمة دفاع وهذا يتوقف على انضمام دول أخري إليه وإبرام اتفاقيات عسكرية محددة، كما رأت كندا أن هذا الحلف من الصعب أن يحقق الاستقرار في الشرق الاوسط لأسباب عدة منها عدم صلاحية تركيا لقيادة العالم العربي حتي لو اعتمدت في ذلك على العراق وباكستان، ورأت ان مصر هي أفضل دولة للقيام بهذا الدور لكن مع رفض القاهرة لهذا الحلف فإن احتمال انضمام مزيد من الدول العربية إلى الحلف سيكون ضعيفا.

كما عارضته كندا أيضا لأثاره السيئة على إسرائيل فقد أضاف هذا الحلف من وجهة النظر الكندية المزيد من العزلة على إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط وزاد من شعورها بالخوف من أن يشجع العرب على رفض السلام معها أو أن تدعم تركيا العرب وتضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تعتبرها إسرائيل غير عملية ولا يمكن تنفيذها.

لكن برغم الرؤية الكندية تلك لحف بغداد وعدم جدواه في المنطقة من وجهة نظرها إلا أنها لم تعارض الحلف بشكل علني خوفا من ان تتضرر علاقتها ببريطانيا والولايات المتحدة، لذلك صرحت رسميا بترحيبها بهذا الحلف إرضاءً لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية دون أن تعطي أي التزام تجاهه أو إمكانية للانضمام إليه في المستقبل مع تأكيدها على وجود صعوبات لا يزال يتعين التغلب عليها قبل أن يكون لهذا التنظيم فاعلية في الشرق الأوسط لاسيما في ضوء العلاقات العربية الإسرائيلية المتردية [٢٣].

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والموقف الكندي منه

وفي ٢٨ فبراير ١٩٥٥قامت إسرائيل بالإغارة والعدوان على قطاع غزة انتقاما من مصر [٢٤]بسبب قضية محاكمة الجواسيس وقضية بات جاليم وردا على أعمال الفدائيين المصريين داخل الأراضي الإسرائيلية [٢٥]ونتج عن هذا العدوان الإسرائيلي استشهاد ٣٩ جندي مصري ومقتل ثمانية جنود إسرائيليين [٢٦]وكانت تلك الإغارة الأكبر من نوعها ضد دولة عربية منذ انتهاء حرب فلسطين في عام ١٩٤٨.

وتقدمت الحكومة المصرية بشكوى إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن ضد إسرائيل لأدانتها دوليا ولعبت الحكومة الكندية دورًا فعالًا في مناقشات الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإدانة إسرائيل جراء هذا الحادث.

فقد درست الحكومة الكندية ملابسات هذا العدوان والأسباب التي أدت إلى وقوعه على الجانب الإسرائيلي والمصري وكان لديها قناعة تامة بأن هذا العدوان على غزة تم التخطيط له بعناية وبموافقة كاملة من قبل الحكومة الإسرائيلية، وذلك في محاولة لتخفيف الضغوط التي تتعرض لها الحكومة الإسرائيلية سواء في الداخل ممثلة في أزمات اقتصادية وشعور عام بالإحباط نتيجة لاستمرار النزاع مع العرب وضغوط أخري خارجية بسبب العزلة التي فرضت عليها بعد توقيع الميثاق التركي – العراقي وحالة الحصار التي فرضت عليها منذ نشأتها في المحيط العربي.

وبناء على ذلك أدان ممثل كندا في الأمم المتحدة الهجوم الإسرائيلي المخطط له مسبقا وكرس جزءً كبيرًا من تقريره عن الوضع على خط ترسيم الحدود على طول قطاع غزة في الأشهر العديدة التي سبقت الحادث وتقييم الأسباب التي ساهمت في هذا الحادث الخطير للغاية بهدف إقناع جميع الأطراف ممثلة في إسرائيل والدول العربية بتعديل مواقفهم وبالتالي منع المزيد من التدهور في الوضع، وأكد ممثل كندا على ضرورة عمل مزيد من المراقبة للحدود المشتركة بين البلدين (مصر وإسرائيل) ومنع العبور غير القانوني لخط ترسيم الحدود وتنسيق الجهود المبذولة من الطرفين لمنع التسلل، وتسيير دوريات على طول خط ترسيم الحدود، كما أكد على ان اتخاذ هذه الإجراءات من شأنه أن يقضي على أحد أخطر أسباب التوتر بشكل كبير وذلك بالتعاون الوثيق مع لجنة الهدنة[٢٧].

وبالرغم من أن ممثلو جميع الدول العظمى في بياناتهم قد استنكروا أمام مجلس الأمن بدرجات متفاوتة الهجمات الإسرائيلية على غزة وعلقت الولايات المتحدة مؤقتا النظر في طلبات السلاح الإسرائيلية كما أعلنت بريطانيا رسميا إيقاف شحنات السلاح المخصصة لإسرائيل وتعليقها في الوقت الحالي، بالرغم من ذلك كان التقرير الكندي

هو الوحيد الذي اقترح إجراءات لتخفيف حدة التوتر في الشرق الأوسط وذلك بتفعيل أكثر لمهام لجنة الهدنة التابعة للأمم المتحدة.

وجاء قرار مجلس الأمن مؤيد لإدانة إسرائيل ولكن دون التوصية باتخاذ أي تدابير عقابية ضدها تفاديا لتكرار هذه الحوادث مرة أخري وحث القرار الأطراف على التعاون مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة لتحسين آلية مراقبة الهدنة.

ورأت كندا أن قرار مجلس الأمن على هذا النحو قد جاء لصالح إسرائيل لأنها أفلتت من العقاب وأصاب المصريين والعرب بخيبة أمل كبيرة، إذ تجاهل هذا القرار ما لفت إليه المندوب الكندي الانتباه من الآثار الواسعة المترتبة على حادث غزة على المنطقة ككل، كما أنه لا يعالج الأسباب الكامنة وراء هذا التوتر والتي تسببت في استمرار الحرب الباردة في الشرق الأوسط، وهي مشكلة اللاجئين وحملة الكراهية في المخيمات الفلسطينية ضد إسرائيل [٢٨].

لذلك تبنت كندا الاقتراح المصري لإنشاء منطقة منزوعة السلاح على خط الهدنة بين مصر وإسرائيل وقدم الاقتراح في مجلس الأمن رئيس أركان مراقبة الهدنة بيرنز Burns الكندي الجنسية في جلسة الخامس من سبتمبر ١٩٥٥ وتمت الموافقة عليه في جلسة الثامن من سبتمبر ١٩٥٥[٢٩]

وتوقعت الحكومة الكندية ألا تقوم مصر بأي عمل انتقامي ردًا على هجوم غزة سواء بمفردها أو بالاشتراك مع دول عربية أخري بسبب تفوق إسرائيل العسكري في هذا الوقت وقدرتها على مواجهة أي هجوم عسكري يمكن أن يقع عليها من الدول العربية، ورأت كندا ان هذه الأعمال العدوانية الإسرائيلية تقضي على أي أمل للسلام في الشرق الأوسط [٣٠].

وقد دفع حادث غزة وموقف الأمم المتحدة والعالم الغربي منه كندا إلى إعادة تقييم موقفها وسياستها إزاء النزاع العربي الإسرائيلي بشكل عام، وقررت اتخاذ خطوات فعالة للمساهمة في التقريب بين وجهات النظر العربية والإسرائيلية في سبيل التوصل إلى حل للنزاع العربي الإسرائيلي، وحث إسرائيل على التحلي بضبط النفس والتخلي عن الغارات الانتقامية التي تقلل من فرص التوصل إلي سلام في المنطقة، وتشجيع

إسرائيل والدول العربية قدر الإمكان على التعاون مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، واتخاذ خطوات لمواجهة إحساس إسرائيل بالعزلة بخاصة بعد ظهور حلف بغداد وإعطائها شكل من أشكال الضمان بالحفاظ على سلامتها واستقلالها، والبدء في إزالة الأسباب الكامنة وراء التوتر بين النزاع العربي الاسرائيلي وتأتي في مقدمتها مشكلة اللاجئين التي لعبت دورًا مهمًا للغاية في السياسة الداخلية لمعظم الدول العربية.

كما رأت الحكومة الكندية انه ينبغي إقناع العرب بقبول حقيقتين ضروريتين للغاية للتوصل لحل هذا النزاع، الحقيقة الأولي تتمثل في القبول بدولة إسرائيل والاعتراف بها، والحقيقة الثانية تتمثل في أن حل مشكلة اللاجئين سيتم بإعادة توطينهم في الأراضي العربية، وهذا هو السبيل الوحيد للتوصل لسلام في الشرق الأوسط [٣١].

ولقد كان لموقف كندا المعتدل والنشط في مجلس الأمن من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أثرًا واضحًا في تغيير نظرة العرب لها وإيذانا ببداية لمرحلة جديدة من العلاقات المصرية – الكندية.

وفي ضوء الأحداث المتسارعة في الشرق الأوسط والحصار الغربي لمصر لإرغامها على الانضمام إلي الأحلاف الدفاعية الغربية عن الشرق الأوسط (حلف بغداد) وحظر بيع السلاح لها ، وتأزم القضية الفلسطينية وتفوق إسرائيل العسكري على العرب بعد بيع فرنسا صفقة أسلحة لتل أبيب[٣٢]، كل هذا دفع مصر للبحث عن من يمدها بالسلاح ويكون وسيط لنقل وجهة النظر العربية إلى المعسكر الغربي المنحاز إلى إسرائيل، فكانت كندا هي أفضل الدول للقيام بهذا الدور على الساحة الدولية لعلاقتها الوثيقة ببريطانيا والولايات المتحدة وقدرتها على التواصل معهم خاصة بعد أن غيرت من موقفها المنحاز لإسرائيل فأعطت بارقة أمل في أن تكون عون لمصر والعرب على الساحة الدولية .

وبناء على هذا جاء التقارب المصري الكندي فقام وزير الخارجية المصري محمد فوزي بأول زيارة إلى كندا في الفترة من ٢٨-٣٠ يونيو١٩٥٥، التقي فيها وزير الخارجية الكندي ليستر بيرسونLester Pearson ونقل إليه وللحكومة الكندية

سياسة مصر إزاء القضايا الملحة على الساحة العربية وفي مقدمتها موقف مصر الرافض للانضمام لأي تحالفات دفاعية غربية في الشرق الأوسط لكونها تتعارض مع المصالح العربية ومع قيام أي ترتيبات دفاعية أخرى ضرورية بين الدول العربية، كما انها تؤدي إلى شق الصف العربي وهو أمر مؤسف للغاية من وجهة النظر المصرية.

كما شرح وزير الخارجية المصري للجانب الكندي موقف مصر من القضية الفلسطينية وسبل حل هذه القضية من وجهة النظر العربية، والذي يكمن في أمرين حل مشكلة اللاجئين وذلك بتعويض إسرائيل الكامل لهم عما لحق بهم من أضرار مادية ومعنوية، والأمر الثاني هو تنازل إسرائيل عن صحراء النقب وهو السبيل الوحيد لكي تعيش إسرائيل على المدى الطويل في سلام وأمان وينتهي عداء جيرانها العرب لها.

وطلبت الحكومة المصرية على لسان وزير خارجيتها من كندا أن تلعب دورًا لإيجاد حل للقضية الفلسطينية بأن تقوم بدور الوسيط لشرح وجهات النظر العربية تلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لإيجاد حل للصعوبات التي تواجه القضية الفلسطينية، ودفعهما لإيجاد تسوية عادلة لها، ذلك لأن وجهة النظر الكندية دائما ما تحظى باحترام وتقدير الجانب الدولي لصدقها وموضعيتها.

أما على مستوي العلاقات الثنائية بين البلدين فقد أعربت الحكومة المصرية عن أملها في أن تكون هناك استثمارات كندية في مشروعات التنمية المصرية، وان يكون هناك تعاون في مجال تطوير الطاقة الذرية للأغراض المدنية وان تنقل كندا خبراتها في هذا المجال للعلماء المصريين وتساعد مصر في بناء مفاعل نووي للأغراض السلمية [٣٣] ولا شك ان زيارة وزير الخارجية تلك وما تم فيها من مباحثات وتبادل لوجهات النظر قد اضافت للعلاقات المصرية الكندية وجعلت الحكومة الكندية تتعرف عن قرب على الشأن المصري ومبررات ومواقف الحكومة المصرية.

في هذا الوقت وفي محاولة من جانب حكومة الولايات المتحدة لإيجاد حل للنزاع العربي الإسرائيلي اقترح وزير الخارجية الأمريكية دالاس في ٢٦أغسطس ١٩٥٥ خطوط عريضة لتسوية للنزاع تتلخص في النقاط الآتية:

- بالنسبة لقضية اللاجئين يتم تقديم قرض دولي لإسرائيل لتمكينها من دفع التعويضات، وستقدم أمريكا الدعم لمشاريع تنمية المياه لتسهيل إعادة توطين اللاجئين أو العودة إلى الوطن اذا امكن ذلك.
- اما فيما يخص الأمن فان الولايات المتحدة ستنضم إلى معاهدات رسمية لضمان الحدود الإسرائيلية العربية.
- التفاوض على حدود دائمة بين العرب وإسرائيل بأجراء بعض التعديلات على الحدود القائمة الان.
- حل المشكلات الاقتصادية ووضع القدس إذا تم التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الرئيسية.

وأيدت بريطانيا على الفور مقترحات دالاس، وبدأت الولايات المتحدة وبريطانيا تعملا معا على حشد تأييد دولي واسع لهذه المقترحات لتمارس ضغط دولي على العرب لإجبارهم على قبول هذه المقترحات واتخاذها أساس لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي، وبالفعل أعلنت كل من فرنسا وأستراليا ونيوزيلاندا تأييدهم لهذه المقترحات، وطلبت حكومة بريطانيا والولايات المتحدة من كندا أن تعلن تأييدها الرسمي لهذه المقترحات كأساس للسلام في الشرق الأوسط (٣٤).

لم تستجب الحكومة الكندية على الفور لبريطانيا أو أمريكا وأخذت أولا في دراسة المقترحات قبل إصدار قرار بشأنها، ورأت أن دعم الغرب الكامل لمقترحات السلام تلك في هذا التوقيت مع استئناف الاشتباكات الخطيرة بين مصر وإسرائيل قد يؤدي إلى تأزم الأوضاع أكثر في المنطقة، بخاصة أن هذه المقترحات لا تضيف أي شيء جديد وهي فقط تجميع لمقترحات عبر عنها سابقا متحدث الحكومة الأمريكية والحكومة البريطانية في مناسبات عدة، وتقوم في مجملها على التفاوض على أساس وجود دولة إسرائيل وهو جوهر المشكلة.

لذا قررت الحكومة الكندية أن تستطلع مواقف وأراء الدول العربية ودولة إسرائيل على حد سواء إزاء هذه المقترحات قبل أن تصدر بيان بشأنها، ولاحظت انه على المستوي العربي الرسمي لم تصدر أي دولة عربية بيان رسمي بشأن هذه المقترحات

وعبر الرئيس جمال عبد الناصر للسفير الأمريكي عن رفضه لهذه المقترحات وانه كان يتوقع شيء أكثر تحديدا وملاءمة للعالم العربي، أما رئيس وزراء العراق فقد عبر عن قبوله لمقترحات دالاس وانها تمثل مساهمة مفيدة لحل النزاع العربي الإسرائيلي، في حين شنت الصحافة المصرية هجومًا وانتقادًا حادًا على هذه المقترحات الأمريكية مؤكدة على إنها تعكس بشدة وجهة النظر الإسرائيلية، وتفاوت موقف الصحافة في باقي البلدان العربية ما بين الهجوم والرفض أو مناقشة هذه المقترحات باعتدال كما في الأردن.

أما الموقف الإسرائيلي فقد جاء مؤيد للمقترحات الأمريكية بشكل عام مع إبداء بعض التحفظات عليها مثل مشكلة اللاجئين وإيجاد حدود دائمة وذكر تغييرات حدودية يمكن أن تشمل التنازل عن النقب ومسألة تعويضات اللاجئين والإشارة إلى احتمال عودتهم إلى أوطانهم، وهي تحفظات ستناقشها إسرائيل مع الحكومة الأمريكية.

وبناء على استطلاعات الرأي للفريقين العربي والإسرائيلي قررت الحكومة الكندية عدم إصدار أي بيان رسمي لتأييد هذه المقترحات خوفًا أن يؤثر ذلك على علاقتها بالعرب وإسرائيل على حد سواء وقررت تأييد المقترحات على مستوي المباحثات الدبلوماسية الثنائية مع الحكومة الأمريكية فقط، أما الصحافة الكندية فقد تعاطت بحذر مع هذه المقترحات مع الاعتراف بوجود صعوبات كبيرة تعترض سبيل حل النزاع العربي الإسرائيلي واعتبرت مقترحات دالاس في الوقت نفسه "جهدا جيدا وجادا لإحلال السلام في الشرق الأوسط" (٣٥)

وبالتوازي مع هذا الدور السياسي الذي لعبته الحكومة الكندية تجاه النزاع العربي الإسرائيلي كانت كندا قد وجدت في الشرق الاوسط سوقًا رائجًا لبيع السلاح فبدأت تنافس في تجارة بيع السلاح لبلدان الشرق الأوسط وبدأت شركات السلاح الكندية تجد طريقها للمنطقة خاصة مع ازدياد حدة التوتر بين مصر وإسرائيل، ومع رفض بريطانيا والولايات المتحدة مد الجيش المصري بالسلاح تقدمت الحكومة المصرية بأكثر من طلب لشراء السلاح من كندا، كما طلبت إسرائيل أيضا شراء السلاح الكندي، ولكي لا تدخل كندا كطرف في سباق التسلح بين مصر وإسرائيل وحتي لا تعارض سياسة بيع

السلاح التي وضعتها بريطانيا وأمريكا قررت مد الطرفين بأسلحة خفيفة فباعت لإسرائيل أسلحة دفاعية خفيفة بما يقدر بنحو ٢.٠٦٧ مليون دولار، في حين باعت لمصر أسلحة خفيفة و١٥ طائرة تدريب وقطع غيار تقدر بنحو ٧٧٠.٨٢٥ دولار[٣٦]، وتقدمت مصر في يوليو ١٩٥٥ بطلب للحكومة الكندية لشراء عدد من الطائرات الحربية الحديثة [٣٧] لكن كندا رفضت الطلب المصري [٣٨] بعد ضغط من بريطانيا التي طلبت عدم مد أي دولة عربية أو إسرائيل بهذه الطائرات الهجومية لان هذا سيكون له تأثير خطير على ميزان القوى في المنطقة في الوقت الذي سمحت فيه بريطانيا لفرنسا ببيع طائرات نفاسة حديثة لإسرائيل [٣٩].

وأمام تعنت الدول الغربية في مد مصر بالسلاح وانحيازها لإسرائيل وبسبب الوضع غير المستقر في المنطقة بعد الاشتباكات الحدودية الخطيرة في قطاع غزة لجأت مصر لشراء السلاح من الاتحاد السوفيتي وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر عن صفقة السلاح التشيكية في أكتوبر ١٩٥٥[٤٠]، والتي شملت ٢٠٠طائرة نفاثة و١٠٠دبابة وبنادق ومركبات بحرية خفيفة و٣٥ قاذفة قنابل متوسطة، وقد أثارت صفقة الأسلحة تلك قلقا بالغًا لدي الدول الغربية التي قدمت احتجاجات لمصر والاتحاد السوفيتي ولفتت الانتباه إلى مخاطر هذه الصفقة في الإخلال بالتوازن العسكري بين إسرائيل والدول العربية وإشعال سباق التسلح بينهما[٤١]حتي أن وزير الخارجية البريطانية صرح قائلا "أن صفقة الأسلحة التشيكية قد عززت من هيبة عبد الناصر سواء في مصر أو في الدول العربية الأخرى لدرجة انه قد يشعر بالقوة الكافية لتبني موقف أكثر تشددا تجاه الغرب"، وأخذت حكومة بريطانيا والولايات المتحدة تفكر في الرد على هذه الصفقة ورأتا ان الحل ليس في مد إسرائيل بكميات كبيرة من شحنات السلاح لكن في العمل على اتخاذ إجراءات أكثر صرامة لمنع إمدادات الأسلحة لمصر.

أما إسرائيل فقد رأت ضرورة الحصول على أسلحة كافية وطلبت ضمان غربي لحدودها بغض النظر عن أي تسوية عامة للنزاع العربي الإسرائيلي وهذا بالطبع لن يكون موضع ترحيب من دول عربية أخرى مثل الأردن وسوريا.

الوساطة الكندية بين مصر وإسرائيل لحل مشكلة النزاع العربي الإسرائيلي.

في ظل هذا الوضع المتأزم والخطير في الشرق الأوسط حاولت الحكومة الكندية أن تقوم بدور الوسيط بين المعسكر الغربي وإسرائيل والمعسكر العربي والاتحاد السوفيتي للتقريب بين كافة الأطراف الفاعلة في المنطقة لمنع تفاقم الوضع في الشرق الأوسط ووقف سباق التسلح بين مصر وإسرائيل وما سيترتب عليه من عواقب وخيمة على السلام في المنطقة (٤٢).

وبناء على ذلك بدأ وزير الخارجية الكندي ليستر بولز بيرسون Lester Pearson نشاطًا دبلوماسيًا مكثف، وقرر القيام بزيارات مكوكية لكل من مصر والاتحاد السوفيتي وإسرائيل لاحتواء الوضع، فقام بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٥٥ بزيارة مصر وعقد اجتماع مع وزير الخارجية المصري محمد فوزي كما التقي الرئيس جمال عبد الناصر وأعجب كثيرًا بشخصيته الجذابة والودودة والمتواضعة، وبحث معه قضايا عدة في مقدمتها صفقة الأسلحة التشيكية والتقارب المصري السوفيتي حيث أكد له ناصر أن الأسباب التي دفعت مصر لذلك هو رفض بريطانيا والولايات المتحدة مده بالسلاح والعدوان الإسرائيلي على غزة والتفوق العسكري لإسرائيل بسبب الدعم الأمريكي لها وحذر واشنطن ولندن من مغبة هذه السياسة المنحازة لإسرائيل على حساب العرب، وقد حاول بيرسون تغيير وجهة نظر ناصر عن الغرب مؤكدًا أن بريطانيا وأمريكا لا تنحاز لصالح إسرائيل بل إنها تحاول اتباع سياسة محايدة وانهم رفضوا ومعهم كندا طلبات إسرائيل المتكررة لشراء السلاح منهم وحذر وزير الخارجية الكندي من سياسة سباق التسلح بين مصر وإسرائيل وأثارها على المنطقة ككل، كما حذر من أهداف الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط من نشر للشيوعية ووصول للبحار الدافئة.

وناقش وزير الخارجية مع ناصر سبل حل النزاع العربي الإسرائيلي وموقف مصر من مقترحات دالاس للسلام في الشرق الأوسط، وهل يمكن أن يعترف العرب بإسرائيل والبدء في التفاوض السياسي بين الجانبين للتوصل لتسوية للنزاع القائم بينهما؟ وما هي الشروط الرئيسية لتحقيق ذلك؟ وجاء رد ناصر بأن العرب يمكن أن يعترفوا بإسرائيل

في حالة واحدة فقط وهي أن تعود لحدود عام ١٩٤٧ وتنفذ قرارات الأمم المتحدة الصادرة عام ١٩٤٨، أما مقترحات دالاس فقد أكد ناصر على أنها مقترحات عامة جدا وغير محددة، فمشكلة الحدود لابد من إجراء تغيرات مهمة عليها أما مشكلة اللاجئين فلن تحل إلا بعودتهم إلى وطنهم فلسطين لأنهم لن يوافقوا على الاستقرار في أي مكان آخر غيره (٤٣).

وسأله بيرسون عن إمكانية قيام تعاون عملي بين الدول العربية وإسرائيل في مشروع جونستون للري ورغم تأكيد ناصر على أن هذا المشروع جيد وسيفيد الدول العربية إلا انه استبعد في ظل ظروف الكراهية تلك بين الطرفين أن يكون هناك أي تعاون ممكن بينهم لان العرب سيتشككون أن يكون المشروع لصالح إسرائيل.

وطلب منه ناصر أن ينقل رسالة إلى أصدقائه الإسرائيليين مفادها انه إذا لم تتوقف إسرائيل عن شن غارات استفزازية على الأراضي المصرية فسيتعين على الحكومة المصرية اتخاذ إجراءات قوية للرد عليها(٤٤)، وبرغم أن اللقاء كان جيدًا بشكل عام إلا أن وزير الخارجية الكندي بيرسون عاد إلى كندا وهو محمل بخيبة أمل كبيرة وعدم تفاؤل فيما يتعلق بإمكانية إيجاد حل قريب للنزاع العربي الإسرائيلي ومشكلات الشرق الأوسط (٤٥)

وبرغم ذلك نقل بيرسون نتائج مباحثاته مع ناصر إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي شاريت Sharett أثناء زيارته لكندا ١-٢ ديسمبر ١٩٥٥، في محاولة لإيجاد أي نقاط للتوافق بين الطرفين، وعارض شاريت بشدة المقترحات المصرية لحل النزاع العربي الإسرائيلي وأكد على ان إسرائيل لن تقدم أية تنازلات فيما يتعلق بحدودها القائمة وان العرب غير مستعدين للاعتراف بوجود دولة إسرائيل، وان ناصر والعرب يريدان أن يمحوا دولة إسرائيل، ولن تتخلى إسرائيل عن النقب لأنها قد تحتوي على رواسب معدنية ونفط وموارد أخرى هامة للدولة الناشئة كما إنها تحتوي على ميناء إيلات المطل على البحر الأحمر والذي تأمل إسرائيل في تطويره من أجل التجارة الخارجية لتجنب المرور عبر قناة السويس والإفلات من الحصار المصري، وأكد على أن مقترحات دالاس للسلام لم تلق قبولًا كاملًا من إسرائيل لأنها تتطلب تنازلات إقليمية

كبيرة من قبل إسرائيل للعرب، أما عن موقفه من صفقة الأسلحة التشيكية فقد أكد شاريت Sharett على أن هذه الصفقة غيرت الوضع تمامًا في الشرق الأوسط وحققت لمصر تفوق ساحق في امتلاك أحدث المعدات والأسلحة ومن الضروري أن تحصل إسرائيل على أسلحة تضاهي الأسلحة التي حصل عليها المصريين للدفاع عن نفسها وطالب كندا بمد حكومته بالمزيد من السلاح.

وعندما سأله وزير الخارجية الكندي عن التنازلات التي يمكن أن تقدمها إسرائيل من أجل التوصل إلى تسوية شاملة قال انهم مستعدون لتقديم بعض التعديلات البسيطة على الحدود ودفع تعويضات للاجئين والسماح بعودة بعضهم إلي أسرهم داخل فلسطين، ومنح حقوق العبور للعرب من الأردن للوصول بحرية إلي ميناء حيفا ومصر ولبنان والسماح بمرور القطارات والطائرات عبر الأراضي الإسرائيلية على أن يتم المعاملة بالمثل في الدول العربية، وحذر في النهاية ناصر من انه اذا لم تتوقف عمليات التسلل والغارات على إسرائيل فأن اسرائيل سترد عليها بشدة وهو ما سيجعل الوضع أكثر خطورة (٤٦). وقد اتضح تماما لبيرسون بعد لقائه بناصر وشاريت انه لا توجد نقاط تماس أو اتفاق بين الجانبين فكل منهما على طرفي نقيض، وباءت محاولات الوساطة الكندية بالفشل.

على الجانب الاخر واصلت كندا مد إسرائيل بالسلاح بالرغم من قتلها للعشرات من الفلسطينيين والمصريين في قطاع غزة، وفي عام ١٩٥٦ قامت بتدريب الطيارين الإسرائيليين في كندا ووافقت على بيع ٢٤ طائرة مقاتلة من طراز F86 لها، وهو ما استدعى غضب مصر، وفي سبتمبر ١٩٥٦ ادان ناصر بيع كندا أسلحة لإسرائيل قائلا "ان إمداد إسرائيل بالسلاح رغم اعتداءاتها المتكررة على الحدود العربية يعتبر عملًا عدائيًا يستهدف الامة العربية جمعاء "(٤٧).

وسرعان ما تطورت الأحداث بشكل خطير في الشرق الأوسط حتى أصبح أكثر المناطق الملتهبة في العالم خاصة بعد ان فقدت الدول الثلاث الكبرى(بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الامريكية) أي قدرة أو وسيلة للقيام بدور محوري لحل مشاكله وفي مقدمتها النزاع العربي–الإسرائيلي، فالولايات المتحدة الامريكية فقدت مصداقيتها بسبب

سياستها الموالية لإسرائيل أما بريطانيا وفرنسا فتاريخهما الاستعماري الواضح في البلدان العربية جعلهما محط كراهية من البلدان العربية، اما القوى الأوروبية الأخرى فغير مؤهلة للقيام بأي دور ولم يبق دول محايدة مهتمة نسبيا بالشرق الاوسط سوى كندا والهند الي جانب الأمم المتحدة .

في ضوء هذا الوضع الدولي المتأزم في الشرق الأوسط وجدت الحكومة الكندية انه لا يمكنها ان تتدخل بشكل مباشر بمفردها لحل مشكلة النزاع العربي الإسرائيلي لكونها من أكثر المشاكل تعقيدًا وتأثيرًا على العلاقات الدولية وانما يمكن ان يكون لها دورًا في دراسة المشكلات التي يعاني منها الشرق الأوسط والعمل على حلها في إطار منظمة الأمم المتحدة.

وكانت دوافع كندا لاهتمامها بالشرق الأوسط على هذا النحو ورغبتها في التوصل لحل مشكلاته الملحة ليس خوفًا على مصير المنطقة وشعوبها ولكن من أجل أهدافها الخاصة التي تتمثل في الآتي:

- اجتناب وقوع حرب في المنطقة وذلك لان اندلاع أي حرب بين إسرائيل ومصر في الشرق الأوسط من المحتمل ان تتورط هي فيها.
- معادتها للشيوعية والاتحاد السوفيتي ومحاولاتها منع توسعه في المنطقة واحتواء المد الشيوعي.
- الحفاظ على سلامة إسرائيل وامنها وعدم السماح بتدميرها على ألا يتم ذلك بشكل يتضمن دعم إسرائيل الأعمى ضد العرب وانما بتقديم المساعدة داخل الأمم المتحدة وخارجها من اجل التوصل إلى حل للمشكلة بالتعاون مع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين وذلك التزاما بالمسئولية الدولية.

فقد كانت كندا من مناصري حماية إسرائيل والدفاع عنها اذا رأت انها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط لكن في الوقت ذاته كان لكندا رؤية مختلفة عن سياسة الغرب تجاه إسرائيل فهي تري ان اعتماد إسرائيل بشكل دائم على الغرب وتشجيعهم لها على عدم تقديم أي تنازلات من أجل الوصول لسلام مع العرب يعقد من الامر لأنه لا يمكن في الوقت ذاته ان يُجبر العرب على صنع السلام بشروط إسرائيلية

وان هذه السياسية الغربية تجاه إسرائيل ربما تدفع العرب أكثر إلى اللجوء إلى الاتحاد السوفيتي لذلك سعت كندا لتغيير فكرة العرب عن الغرب في انحيازهم لإسرائيل، مع العمل في الوقت ذاته على حماية إسرائيل، والعمل على جعلها جزء لا غني عنه في اقتصاد الشرق الأوسط لان هذا فقط ما سيدفع العرب للاعتراف بها في النهاية [٤٨].

بناء على هذه الأسباب وضعت الحكومة الكندية رؤية متكاملة للأوضاع في الشرق الاوسط وقامت بدراسة مستفيضة لمشكلاته ووضعت مقترحات لحل هذه المشكلات في ضوء الواقع الغربي والعربي، فقد رأت الحكومة الكندية ان مشكلات الشرق الأوسط تتمحور في الأساس حول النزاع العربي الإسرائيلي الذي يمثل اكبر المشكلات وأكثرها تعقيدا في المنطقة ولا يمكن احراز أي تقدم فيه إلا بحل القضية الفلسطينية، وان الاتحاد السوفيتي اصبح له دورًا كبيرًا في المنطقة خاصة بعد صفقة السلاح التشيكية ولكي يتم التوصل لحل قضية فلسطين يجب ان تتعاون القوى الأربعة (بريطانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، الاتحاد السوفيتي) كما حدث عام ١٩٤٧-١٩٤٨، إلا ان هناك صعوبات تقف كحائل أمام التوصل لحل مشكلة النزاع العربي الإسرائيلي وتأتي في مقدمتها الشعور المعادي للغرب والاستعمار في جميع بلدان العالم العربي، ثم التخلف الاقتصادي والسياسي لدول المنطقة، وتعرض دول المنطقة للتغلغل السوفيتي سياسيًا واقتصاديًا، وعدم الاستقرار السياسي في الدول العربية والطبيعة الاقطاعية لبعض الأنظمة وهو ما يزيد من صعوبة التعامل معها.

أضف الي ذلك ان نمو فكرة القومية العربية وما لها من جذور ترتبط بالثقافة والتاريخ العربي والبراعة العسكرية والسياسية وارتباطها كذلك بالشعور العميق بالنقص بسبب قرون من الخضوع للاستعمار الأجنبي التركي والاوروبي كما انها مرتبطة بالإسلام الذي يتجاوز حدود العالم العربي، والقومية العربية موجهة بشكل كبير ضد اليهود والغرب، وهو ما اضاف تعقيدا لحل النزاع العربي – الإسرائيلي.

فضلا عن الاختراق الشيوعي لهذه المنطقة الاستراتيجية المهمة والذي يعد تهديدا بالغ الأهمية للعالم الغربي اذ ان سيطرة الشيوعيين عليه تعني توجيه ضربة اقتصادية وسياسية وعسكرية قاتلة للتحالف الغربي فإمدادات النفط وعائداته وحدها تمثل أهمية

حيوية لبريطانيا وأوروبا الغربية فالتأثير الشيوعي على مصر أو أي جزء آخر من الشرق الأوسط يجعله قادرًا على التسلل بسهولة غربا إلى شمال افريقيا وجنوبا إلى السودان وافريقيا الاستوائية وشرقا إلى شبه القارة الهندية.

في ضوء ذلك كله رأت كندا ان حل النزاع العربي الإسرائيلي يكمن في دعوة الاتحاد السوفيتي المتواجد بقوة في الشرق الأوسط للمشاركة مع الدول الغربية الكبرى الثلاث في محاولة لحل النزاع العربي الإسرائيلي واعتقدت ان هذا هو الأمل الوحيد لحل هذا النزاع، ويمكن ان يبدأ هذا من خلال محادثات خاصة بين الدول الأربع الكبار بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة واذا تم احراز أي تقدم في هذه المحادثات يتم تحويل هذه المحادثات لاحقا بشكل رسمي إلى الأمم المتحدة حتي اذا اضطر الغرب إلى تقديم بعض التنازلات للروس كحل حلف بغداد الذي أصبح دون جدوى بدون مشاركة الولايات المتحدة فيه من وجهة النظر الكندية من أجل ضمان تعاونهم للوصول لتسوية للقضية الفلسطينية .

وبشكل عام اعتقدت الإدارة الكندية ان الروس سيكونون مستعدون للتعاون مع الغرب في الشرق الأوسط إذا اعترف الغرب بنفوذ الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط بشكل متساوي مع الدول الثلاث الكبار.

ووضعت الحكومة الكندية تصورًا مبدئيًا كأساس للتفاوض لحل النزاع العربي الإسرائيلي يتمثل في إنشاء إقليم دولي عند مصب خليج العقبة يشمل شريحة صغيرة من الأراضي المصرية والإسرائيلية والاردنية وتتضمن هذه الأراضي ميناء العقبة على ان تدار هذه المنطقة من قبل قوة دولية تحت قيادة مسؤول في الأمم المتحدة لضمان حرية المرور للدول الثلاث من ميناء العقبة، مع ضمان الوضع الاقتصادي لإسرائيل كما ان دخول قوة مسلحة دولية في هذه المنطقة سيضمن أمن إسرائيل وجيرانها، وإقامة منطقة حرة في خليج العقبة سيكون نقطة بداية للمفاوضات حول مسألة النقب، مع إضافة تعديلات طفيفة على الحدود وضمانات حدودية وتعويضات للاجئين العرب[٤٩].

وبينما الحكومة الكندية تعمل بجِد لدراسة مشكلات الشرق الأوسط وإيجاد حلول واقعية لها كانت وتيرة الأحداث في المنطقة أسرع بكثير من محاولاتها اذ سرعان ما

سحبت بريطانيا والولايات المتحدة عرضهما لتمويل مشروع السد العالي عقابًا للرئيس عبد الناصر على صفقة الأسلحة التشيكية [٥٠] وردا على ذلك قام عبد الناصر بالإعلان عن تأميم قناة السويس، وهو ما أطاح بكل المحاولات لإصلاح الأوضاع في المنطقة وجعلها على شفا اندلاع حرب في أي وقت [٥١].

كندا وأزمة السويس ١٩٥٦-١٩٥٧.

ما ان أعلن الرئيس جمال عبد الناصر قرار تأميم قناة السويس حتى بدأت بريطانيا وفرنسا تحركات دولية على كافة المستويات وذلك لممارسة أقصى ضغط سياسي ودولي على مصر لدفعها للعدول عن قرار التأميم أو القبول بوضع قناة السويس تحت رقابة دولية.

وأرسلت الحكومتين الإنجليزية والفرنسية بيان مشترك للحكومة المصرية في الثالث من أغسطس ١٩٥٦ أكدت فيه على ان القناة ممر دولي بموجب اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ وانه ليس من حق أية دولة اتخاذ أي قرار بشأنها دون الرجوع لباقي الدول المنتفعة لان ذلك سيعرض حرية الملاحة وسلامة القناة للخطر.

وتم عقد مؤتمر دولي في لندن في الفترة من ١٦-٢٣ أغسطس ١٩٥٦ ضم جميع الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية وهم إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وهولندا واسبانيا وتركيا والاتحاد السوفيتي ومصر إلى جانب الدول التي لها اهتمام ومصالح بالقناة وهم استراليا ونيوزيلاندا والهند وسيلان وباكستان والسويد والنرويج وكندا، لكن هذه التحركات الدولية لم تأت ثمارها في الضغط على الحكومة المصرية [٥٢].

وقرر المؤتمر تشكيل مجلس لقناة السويس يؤلف من هيئة دولية لإدارة القناة ويؤمن التعاون بين المنتفعين بالقناة وبين مصر، وتم ارسال بعثة إلى مصر برئاسة منزيس Menzies رئيس وزراء استراليا لعرض قرارات المؤتمر على الرئيس عبد الناصر الذي أعلن رفض مصر لتأليف هيئة المنتفعين لإدارة القناة لأنه يمس بسيادة مصر ويرمي إلى فصل القناة تمامًا عن مصر وعلى أثر رفض مصر للمشروع دعت بريطانيا إلى مؤتمر دولي آخر يعقد في لندن [٥٣].

كما قامت الحكومة البريطانية بتجميد أصول شركة قناة السويس في لندن وجمدت أرصدت مصر من الجنيه الإسترليني [٥٤] في البنوك البريطانية* وطلبت من عدة دول وفي مقدمتهم كندا بشكل رسمي اتخاذ موقف حازم من مصر والمشاركة في حصارها سياسيا لان قرار التأميم يمثل تهديدًا مباشرًا للعالم الحر ويعرض امدادات النفط والتجارة في دول الكومنولث لخطر شديد لأنها ستكون تحت رحمة الرئيس جمال عبد الناصر [٥٥].

وتطلعت الحكومة البريطانية لكندا لتساندها وتأزرها في موقفها من مصر وطلبت منها تجميد أصول شركة قناة السويس الموجودة في البنوك الكندية[٥٦] لكن على العكس من ذلك لم تنساق الحكومة الكندية لموقف الحكومة البريطانية ورفضت تجميد أي أصول مالية لقناة السويس في البنوك الكندية، بحجة انها ليست على علم بالأصول التي تمتلكها شركة قناة السويس في كندا، ولا توجد سلطة تشريعية يمكن للحكومة التدخل عن طريقها للتصرف في الأصول المملوكة للقطاع الخاص في البنوك الكندية، وحثت كندا الحكومة البريطانية على ضبط النفس واتباع الحكمة في التعامل مع الوضع المصري للحصول على أكبر قدر من الدعم الدولي[٥٧]، كما رفضت كندا الضغوط البريطانية عليها لإيقاف مفاوضات تصدير القمح إلى مصر مؤكدة على انه لا توجد أي عقوبات اقتصادية دولية مفروضة على مصر تضطرها للقيام بذلك خاصة ان الولايات المتحدة الأمريكية تصدر القمح لمصر وتتفاوض استراليا مع الحكومة المصرية لمدها بشحنات من القمح [٥٨].

اما على المستوي السياسي الرسمي فقد أعربت وزارة الخارجية الكندية بشكل رسمي عن قلقها البالغ إزاء هذا القرار المصري بسبب ما يمثله من تهديد لقناة السويس باعتبارها ممر مائي دولي على الرغم من عدم مشاركة الحكومة الكندية في شركة قناة السويس، وعلى الرغم من ان المسألة ليست ذات أهمية مباشرة لكندا، وقد أشار وزير الدفاع الكندي (رالف كامبني Ralph Campey) لذلك في ٣ أغسطس ١٩٥٦ قائلا ان مسألة القناة " مسألة أوروبية في المقام الأول ...ليست مسألة تهم كندا بشكل خاص، ليس لدينا نفط، ولا نستخدم القناة للشحن [٥٩].

لكن كندا بشكل عام رأت ان هذا القرار (قرار التأميم) من الناحية الفنية لا يعد انتهاك فني لاتفاقية القسطنطينية طالما ان المصريين لا يتدخلون في سير عملية الشحن في القناة لكنه يعد من الناحية القانونية خرق من جانب واحد لامتياز شركة قناة السويس وأكدت حكومة كندا على انه بصرف النظر عن الجوانب الفنية والقانونية لهذا القرار المصري الا انه ستكون له اثار واسعة النطاق على منطقة الشرق الأوسط وسيجعل الأوضاع فيه قابلة للانفجار في أي وقت [٦٠].

وصرح وزير الخارجية الكندي أمام مجلس العموم معربًا عن قلق حكومته إزاء أزمة القناة وأنها ستدين أي عمل من شأنه ان يتعارض مع تشغيل القناة بكفاءة وفاعلية، وان حكومته تتطلع إلى نتيجة المشاورات التي تجريها بريطانيا وفرنسا مع مصر [٦١].

أدى هذا الموقف الكندي إلى توتر في العلاقات بينها وبين بريطانيا وفرنسا، وعقابا لها على موقفها من أزمة السويس تم استبعادها من أية مناقشات خاصة بهذه الأزمة فلم يتم دعوتها لحضور مؤتمر لندن الثاني المعقود في الفترة من ١٩-٢١ سبتمبر ١٩٥٦ لمناقشة الأزمة بحجة أن كندا ليست من الدول التي لها اهتمام بقناة السويس.

وردًا على هذا الموقف البريطاني وصف وزير الخارجية الكندي بيرسون تصرفات بريطانيا إزاء أزمة قناة السويس "بالغريبة فهي ترغب في عزل ناصر من منصبه والتدخل في الشأن المصري وعزل القادة المصريين وفرض سلطتها عليهم كما كانت تفعل في الماضي مؤكدا على ان الوضع تغير تمامًا في المنطقة واستخدام القوة في الشرق الأوسط لن يؤدي إلا إلى عواقب خطيرة وغير مرغوب فيها" [٦٢].

وبالرغم من ذلك لم تُبد كندا أي نقد علني للموقف البريطاني بل أعلنت تأييدها لكافة القرارات الصادرة عن مؤتمر لندن كأساس مرضي لحل المشكلة وتأييدها لأي إجراء يدعوا لحل الأزمة بالطرق السلمية [٦٣].

وبعد فشل بريطانيا وفرنسا في الضغط دولياً على جمال عبد الناصر قررتا اللجوء إلى القوة للإطاحة به وإعادة سيطرتهما من جديد على قناة السويس إلا ان كندا عارضت وبشدة اللجوء إلى القوة وحذرت من عواقبه الوخيمة على منطقة الشرق الأوسط [٦٤]ورحبت بحل هذه الأزمة بالطرق السلمية والتفاوض للتوصل لتسوية مع

مصر بشأن القناة عن طريق الأمم المتحدة ومجلس الأمن [٦٥] لكن بريطانيا وفرنسا لم تجدا بدائل سوى اللجوء للقوة أو الاستسلام الكامل لعبد الناصر من وجهة نظرهما [٦٦].

وقد خططت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بمعزل عن الولايات المتحدة وكندا لغزو مصر واحتلال قناة السويس، وتحقيق كل منهما لأهدافه في التخلص من عبد الناصر واحتلال القناة وفك الخناق المحكم المفروض على مرور السفن الإسرائيلية في السويس وخليج العقبة، وتدمير القوات العسكرية المصرية في سيناء والتي تشكل تهديدا لإسرائيل[٦٧].

وبالفعل وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ اجتاحت القوات الإسرائيلية سيناء واتجهت إلى قناة السويس وفي اليوم التالي على الفور ٣٠ أكتوبر أصدرت كل من بريطانيا وفرنسا إنذارًا إلى مصر يطالب بوقف القتال بين مصر وإسرائيل [٦٨] ويطلب من الطرفين الانسحاب عشرة كيلومترات عن قناة السويس وقبول احتلال مدن القناة بواسطة قوات بريطانية وفرنسية بغرض حماية حرية الملاحة في قناة السويس وإلا تدخلت قواتهما لتنفيذ ذلك بالقوة [٦٩].

وقد مثل الغزو الإسرائيلي لسيناء وما اتبعه من انذار بريطاني – فرنسي مفاجأة صادمة لكل من الولايات المتحدة وكندا [٧٠]، وعبر بيرسون Pearson وزير الخارجية الكندي عن حيرة وفزع حكومته إزاء القرارات التي اتخذتها بريطانيا وفرنسا، وبدأ على الفور اتصالات دبلوماسية مكثفة مع دالاس Dallas وزير الخارجية الأمريكي الذي عبر عن غضبه من القرار البريطاني والفرنسي لأنه أطاح بأية محاولات سياسية لحل الأزمة[٧١] كما أعرب الرئيس الأمريكي ايزنهاور عن قلقه العميق إزاء انذار لندن وباريس عن عمل عسكري مشترك وشيك في قناة السويس[٧٢].

وأدركت كندا ان خطة العدوان الثلاثي على مصر قد خطط لها بإحكام بين البلدان الثلاثة وان مد فرنسا لإسرائيل بالسلاح والطائرات المقاتلة كان جزءً من الخطة، على ان تبدأ إسرائيل باحتلال مساحات واسعة من الأراضي المصرية ثم يتبعها الإنذار البريطاني الفرنسي ومن ثم غزو مصر [٧٣].

وطلب وزير الخارجية الأمريكي من نظيره الكندي القيام بكل ما يمكن عمله لإثناء الحكومة البريطانية عن موقفها وتحذيرها من العواقب الوخيمة إذا ما نفذت انذارها لمصر والقيام بما في وسعه لإصلاح الاضرار التي لحقت بالعلاقات بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، وعلى الفور توجهت الحكومة الكندية عبر سفيرها في لندن بنداء عاجل للحكومة البريطانية تدعوها لتأجيل تنفيذ الإنذار البريطاني والفرنسي لما له من اثار مفزعة (٧٤).

لكن لم تستمع الحكومة البريطانية لصوت العقل من كندا أو الولايات المتحدة وفي ٣١ أكتوبر هاجمت مع فرنسا مصر وبدأت غارتهم الجوية على القاهرة ومدن القناة والإسكندرية وأصدر عبد الناصر أوامره بسحب القوات المصرية من سيناء إلى غرب القناة وبدأ الغزو الانجلو – فرنسي لمصر (٧٥).

نظرت الحكومة الكندية لهذا العدوان على الأراضي المصرية على انه يمثل ضربة خطيرة للغاية للتحالف الغربي ولتماسك العالم الحر، بالإضافة لتأثيره البالغ على حلف الناتو ودول الكومنولث(٧٦) وأعلنت على الفور تعليق شحنات الأسلحة لإسرائيل والدول العربية(٧٧).

وعقدت الأمم المتحدة جلسة طارئة في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ وايدت مشروع القرار الأمريكي بوقف إطلاق النار*٧٨وامتنعت كندا عن التصويت على القرار (٧٩) لأنه لم يحدد الخطوات التي تتخذها الأمم المتحدة للتوصل إلى التسوية اللازمة لازمة السويس وأكد بيرسون على ان السلام يتطلب أكثر من مجرد وقفا لإطلاق النار (٨٠)، وفي ٣ نوفمبر ١٩٥٦وجه الاتحاد السوفيتي انذارًا باستخدام القوة اذا لم تنسحب بريطانيا وفرنسا وإسرائيل من الأراضي المصرية وينتهي هذا العدوان، وبدأت الأمور تزداد تعقيدا (٨١).

هنا أخذ بيرسون يفكر في طريقة فعالة لإخراج بريطانيا وفرنسا من هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة وبشكل يحفظ لهم ماء الوجه وينهي هذه الأزمة (٨٢) ويحافظ على حلف الناتو ويقضي على الانقسام داخل الكومنولث هذا الانقسام الذي يهدد مصالح كندا بالدرجة الأولى(٨٣)، ويحافظ في الوقت نفسه على أمن وسلامة إسرائيل ويمنع

الاتحاد السوفيتي من استغلال أزمة السويس لنشر مزيد من نفوذه في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك يمنع إلحاق ضرر جسيم بدور الأمم المتحدة وسمعتها كعنصر فاعل في تعزيز السلام والامن الدوليين، ويتجنب خلق أي انقسامات دائمة بين الدول الغربية ودول أسيا وافريقيا داخل الأمم المتحدة وبناء على هذه المصالح والاهتمامات الكندية الغربية(٨٤)، اقترح بيرسون وزير الخارجية الكندية فكرة إنشاء قوة الطوارئ الدولية United Nations Emergency Force (UNEF) وأيد رئيس الوزراء البريطاني سلوين لويد Selwyn Lloyd الاقتراح الكندي(٨٥) ولكن بشرطين هما: أولًا ان تقبل كل من مصر وإسرائيل بفكرة إنشاء هذه القوة، وثانيًا أن تتعهد الأمم المتحدة بأن الأعضاء الذين سيساهمون في هذه القوة سيبقون عليها حتي يتم التوصل إلى تسويات متفق عليها لقضايا الشرق الأوسط العالقة وتضمنها الأمم المتحدة، لكن بيرسون رأى انه يجب ان تقبل بريطانيا وفرنسا أولا بقرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار والعمليات العسكرية في أسرع وقت حتي يكون هناك فرصة لإنشاء قوة الطوارئ الدولية وتوافق عليها مصر وإسرائيل(٨٦).

وأجري بيرسون مباحثات دبلوماسية مع حكومة الولايات المتحدة وبريطانيا وعدد من الدول الأوروبية حول المقترحات الكندية بشأن إنشاء قوة طوارئ الدولية ومهامها وتشكيلها وأيدت الولايات المتحدة وباقي الدول هذه المقترحات قبل عرضها على الأمم المتحدة وإقرارها بشكل رسمي (٨٧).

وتقدمت كندا باقتراح لإنشاء قوة الطوارئ الدولية إلى الأمم المتحدة في ٤ نوفمبر ١٩٥٦(٨٨) وقد تضمن هذا الاقتراح إنشاء قوة تحت رعاية الأمم المتحدة مهمتها الأساسية الحفاظ على وقف اطلاق النار وسحب القوات المعتدية والحفاظ على استقرار الأوضاع على خطوط ترسيم الحدود في فلسطين والحفاظ على القانون والنظام في منطقة القناة اثناء عملية المفاوضات المعقدة التي يمكن ان تستغرق شهور للتوصل لحل يرضي كل الأطراف، على أن يكون هناك تنسيق وثيق وانسجام تام بين قوة الطوارئ وبين المجموعات التي تقوم بالتفاوض تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة.

اما عن الدول التي ستساهم في تشكيل هذه القوات فرأت كندا انه سيكون من الضروري استبعاد بريطانيا وفرنسا وكذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ويمكن ان تسهم دول اخري في تشكيلها مثل البرازيل وكندا والهند والنرويج والسويد ويوغوسلافيا، وان القوات التي تساهم بها مختلف الدول الأعضاء يجب ان تكون بقدر الإمكان وحدات قائمة بذاتها، وان تضم على سبيل المثال فرق من المشاة الميكانيكية من الهند، وقوات جوية ومظليين من كندا، وقوات مدفعية من النرويج والسويد، على ان تشكل لجنة صغيرة من الخبراء السياسيين والعسكريين من اجل تنظيم قوة الطوارئ، ويرتبط قرار انشاء هذه القوة بقرار الأمم المتحدة لوقف اطلاق النار وسحب القوات كشروط أساسية لكي تبدأ قوة الطوارئ الدولية عملها، وبالطبع سيكون من الضروري قبل اتخاذ أي قرار التشاور مع البلاد التي ستتأثر بعمل هذه القوة (مصر وإسرائيل وفلسطين) والتي ستكون القوة على أراضيها لممارسة عملها، وكذلك البلدان التي يتوقع منهم المساهمة في إنشاء هذه القوة[٨٩].

واقرت الأمم المتحدة في جلستها الاستثنائية إنشاء قوة طوارئ دولية* تابعة للأمم المتحدة وتم استبعاد تمثيل القوي العظمى في هذه القوة، على ان تشكل هذه القوة في أسرع وقت وتنتشر في المنطقة في أقرب وقت ممكن لفصل القوات المتقاتلة بين مصر وإسرائيل، ومن الضروري إبقاء القوة في وضع يمكنها من الحفاظ على السلام والنظام، وأعرب بيرسون عن استعداد الحكومة الكندية للمشاركة في قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، إلى جانب الهند والنرويج والسويد [٩٠]، وتم تعيين الجنرال الكندي ايدسون بيرنز Eedson Burns رئيسا لقوة الطوارئ الدولية [٩١].

وفي ١٢ نوفمبر ١٩٥٦ تم الاتفاق بين السكرتير العام للأمم المتحدة داج همرشولد Dag Hammarskjold والحكومة المصرية على وصول قوة الطوارئ الدولية[٩٢] وقد اتفق على ان تكون موافقة مصر لازمة لاشتراك أية دولة في قوات الأمم المتحدة كما يجب موافقة مصر على تحديد المكان الذي تتواجد فيه القوة الدولية واذا سحبت الحكومة المصرية موافقتها في أي وقت فأن على قوة الطوارئ الدولية ان تنسحب في الحال، كما تم الاتفاق على ان قوة الطوارئ لن يكون لها أي عمل في بورسعيد ومنطقة

القناة بعد انسحاب القوات الإنجليزية الفرنسية المعتدية التي يجب ان تنسحب في الحال حسب قرار الأمم المتحدة، ويكون عمل قوة الطوارئ الدولية على خطوط الهدنة بين اسرائيل ومصر طالما كانت مصر موافقة على بقائها(٩٣).

أعلنت الحكومة المصرية موافقتها على وصول قوات الطواري الدولية إلى مصر، ووصلت وحدات متقدمة من القوة الدولية فعلا إلى الأراضي المصرية، وأعلنت الحكومة المصرية انها ستمارس حقها في السيادة حول اية مسألة تتعلق بوجود وعمل قوة الطوارئ الدولية على ان تمارس قوة الطوارئ الأعمال المحددة لها والواردة في قرار الأمم المتحدة بشكل ينسجم مع رغبات الحكومة المصرية (٩٤).

ورأت حكومة كندا انه رغم موافقة مصر هناك بعض المشكلات الملحة التي ستقف حائل امام تفعيل عمل قوات الطواري منها انه يجب إعادة الإسرائيليين إلى خط ترسيم الحدود وليس فقط إبقاء القوات المصرية والإسرائيلية متباعدة بالإضافة إلى تسوية المسائل السياسية المتعلقة بالقناة مثل أمن القناة وضمان حرية العبور.

وتوقع بيرسون ان تكون أصعب مشكلة تواجه الأمم المتحدة وقوة الطوارئ هي مهمة تأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية لان إسرائيل قد تستخدم هذه الأراضي للمساومة لتحقيق أهدافها وانه من الأفضل لإسرائيل ان تقبل مقترحات التسوية السياسية لأنه سيحقق لها أمن حدودها واستخدام قناة السويس والميناء (٩٥).

وبالفعل كانت أولى الاعتراضات على قوة الطواري من قبل إسرائيل اذ اعرب السفير الإسرائيلي أبا ايبانAba Iban المندوب الإسرائيلي لدي الأمم المتحدة إلى ممثل كندا الدائم لدى الأمم المتحدة عن قلق حكومته بشأن قرار وقف اطلاق النار، وان حكومته ترى ان المطلوب الان ليس إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة لفصل المقاتلين لأن القتال انتهى تقريبا ولكن تسوية سياسية من شأنها إرساء السلام وتقبل الحدود واتهم أبا ابيانAba Iban الأمم المتحدة بأنها تتدخل بشكل غير مبرر في حقوق إسرائيل السيادية وفي الأراضي الواقعة تحت سلطة إسرائيل (أي الأراضي التي احتلتها إسرائيل) وان الحكومة الإسرائيلية تشعر بخيبة أمل لان كندا تخلت عن تأييد مبدأ إيجاد تسوية سياسية لصالح تشكيل قوة الطواري، وقد نفي ممثل كندا في الأمم المتحدة هذا

قائلا ان كندا طالما ايدت إيجاد تسوية سياسية لمشكلة الشرق الأوسط وان تشكيل قوة الطوارئ الدولية لا يتنافى أبدا مع ذلك[٩٦].

في النهاية أعلنت إسرائيل على لسان أبا ايبان مندوبها الدائم في مجلس الامن قبول وقف اطلاق النار غير المشروط بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٥٦ [٩٧] ووجه رئيس الوزراء الكندي نداءً قويا لرئيس الوزراء البريطاني لقبول قرارات الأمم المتحدة لوقف اطلاق النار والقبول بقوة الطوارئ الدولية[٩٨] وفي نفس اليوم ٦ نوفمبر ١٩٥٦ أعلنت كل من بريطانيا وفرنسا قبولهما قرارات الأمم المتحدة[٩٩].

وقد لاقت جهود كندا في إنشاء قوة الطوارئ والتباحث مع كافة الأطراف الدولية اعجاب ايزنهاور رئيس الولايات المتحدة الامريكية الذي عبر عن تقديره واعجابه بالدور الكندي المكثف في الأمم المتحدة ونشاطها الدؤوب للتوصل لحل لهذه الازمة وتأييده لتشكيل قوة الطوارئ الدولية من وحدات من دول ليست أعضاء دائمين في مجلس الامن واستعداد بلاده لتقديم أي مساعدة عملية لتشكيل قوة الطوارئ الدولية مؤكدا على ان ذلك لن يؤدي إلى تدخل الولايات المتحدة خلافا لقرارات الأمم المتحدة[١٠٠].

ووافق مجلس الوزراء الكندي على مقترحات الحكومة الكندية للمشاركة في قوة الطواري الدولية بكتيبة تبلغ ما يقرب من ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ رجل وإعدادها للذهاب إلى البحر المتوسط في غضون أسبوعين أو ثلاثة أسابيع محملة بالمركبات والمعدات اللازمة [١٠١].

وبينما وزير الخارجية الكندي يضع الرتوش الأخيرة لمشاركة القوات الكندية في قوة الطوارئ الدولية فوجئ هو والأمين العام للأمم المتحدة بطلب مصر استبعاد أي دولة لديها ترتيبات أمنية جماعية مع بريطانيا أو فرنسا (أعضاء في حلف الناتو، أو حلف السياتو، أو حلف بغداد) كالكنديين والنروجيين والدنماركيين والباكستانيين والإيرانيين [١٠٢] كما أصرت مصر على ان يكون لها الحق في ان تطلب من قوة الأمم المتحدة مغادرة أراضيها عندما ترى انها قد أنجزت عملها.

وقد فسر هيمرشولد الأمين العام للأمم المتحدة هذا التغير في الموقف المصري إزاء قوة الطوارئ الدولية لأسباب عدة منها:

١- تشجيع الروس لمصر على اتخاذ موقف قوي إزاء قوة الطوارئ لتحقيق أهدافهم الخاصة وهو استمرار النزاع وعدم تسويته عن طريق الأمم المتحدة.

٢- ان وجود قوة الطوارئ ذات الجنسيات المتعددة على طول قناة السويس يقلق الجانب المصري من ان تكون هذه القوات عائق امام استئناف سيطرتها على القناة.

٣- اعتقاد المصريين انه يمكنهم استغلال الرأي العام العالمي المعارض للسياسة البريطانية والفرنسية والوعود الروسية بتقديم مساعدات للضغط من خلال الأمم المتحدة على البريطانيين والفرنسيين للانسحاب الفوري بغض النظر عن دخول قوة الطوارئ الدولية، أو طردهم بالقوة من الأراضي المصرية بمساندة روسيا.

وبرغم ان الحكومة المصرية تراجعت نسبيا وأبلغت الأمين العام بموافقتها على استقبال قوات الطوارئ الدولية ومشاركة جنسيات مثل الدنماركيين والنرويجيين فيها إلا انها أصرت على عدم مشاركة القوات الكندية [١٠٣]وساقت عدة أسباب لتفسير موقفها هذا وهي كلاتي:

١- ارتباط كندا سياسيا ببريطانيا.

٢- عضوية كندا في الناتو والكومنولث [١٠٤].

٣- التشابه في الزي العسكري بين القوات الكندية والقوات البريطانية [١٠٥].

وقد مثل هذا الرفض المصري لمشاركة كندا مفاجأة غير سارة لهيمرشولد الذي أرسل برقية على الفور للرئيس عبد الناصر يخبره برفضه قبول الشروط المصرية لتشكيل قوة الطواري وخاصة ما يتعلق فيها باستبعاد القوات الكندية واستمرار الأمم المتحدة في تشكيل قوة الطوارئ بمشاركة كولومبيا والدنمارك وفنلندة والنرويج والسويد والهند وإندونيسيا ويوغوسلافيا[١٠٦].

وقد سبب هذا الموقف المصري إحراج شديد لوزير الخارجية الكندي بيرسون الذي اتخذ على الفور عدة إجراءات لمواجهة هذا الموقف المصري فاتصل برئيس الوزراء ووزير الدفاع الوطني وامين مجلس الوزراء واطلعهم على تطورات الموقف وطلب منهم إبقاء هذ الامر سرا في هذه المرحلة طالما هناك امل في تغيير الموقف المصري بناء على تأكيدات هيمرشولد ، وذلك خوفا من ان يؤدي الإعلان عن هذا الموقف المصري إلى غضب وفزع الرأي العام الكندي من مصر، وقرر بيرسون Pearson تأجيل تحركات القوات الكندية المزمع مشاركتها في القوات لعدة أيام فقط، كما قرر تأجيل عرض موضوع مشاركة القوات الكندية في قوة الطوارئ أمام مجلس العموم الكندي للتصويت عليه بالموافقة(١٠٧).

واجري وزير الخارجية الكندي اتصال عاجل بممثل مصر في الأمم المتحدة استفسر منه عن أسباب اتخاذ مصر لهذا الموقف من كندا، وعبر له عن موقف حكومته الغاضب والرافض للموقف المصري، وانتقد الأسباب التي ساقتها مصر مؤكدا على ان كندا قد اتخذت موقفا مستقلا وموضوعيا بشأن مسألة قناة السويس في الأمم المتحدة ولم يكن هذا الموقف بالأمر السهل خاصة انها ترتبط بعلاقات وثيقة الصلة ببريطانيا، حتي ان الحكومة تعرضت للانتقادات على المستوى الداخلي، وبعد اتخاذ هذا الموقف المستقل من الصعب للغاية اخبار الكنديين بأن قوتهم غير مرحب بها لأنها غير مستقلة لقد لعبت كندا دورًا رائدًا في اقتراح فكرة إنشاء قوة الطوارئ الدولية وتبنت هذه الفكرة بحماس شديد والترتيبات جارية بالفعل والقوات الكندية التي ستشارك في قوة الطوارئ ستغادر كندا في غضون ٤٨ ساعة والكنديين متحمسين للقيام بأداء مهامهم في حفظ السلام.

وردًا على الاعتراض على الزي الكندي وتشابهه مع الزي العسكري الإنجليزي، وان هذا قد يعرض الكنديين للخطر فقد وصف بيرسون هذه الحجة (بالهراء) لأن جميع قوات الأمم المتحدة ستكون لهم خوذات وشارات بيضاء موحدة تميزهم عن أي قوات اخرى كما ان الحكومة الكندية كانت حريصة في اختيار الجنود المشاركين واستبعدت أي كنديين يتمتعون بلكنة انجليزية بشكل ملحوظ، علاوة على ذلك من المرجح ان

يتمركز الكنديون بالقرب من الحدود الإسرائيلية بعيدا عن القاهرة والمدن الكبرى ولن يكون لديهم اتصال يذكر بالسكان المصريين بل ستكون كل مهمتهم العمل على منع الحوادث الحدودية بين مصر وإسرائيل(١٠٨) وأخبر بيرسون ممثل مصر في الأمم المتحدة بأن الاعتراضات المصرية "شائنة" وغير مقبولة لدى الحكومة الكندية (١٠٩).

كما طلب بيرسون من الأمين العام للأمم المتحدة هميرشولد التدخل للضغط على ناصر لقبول مشاركة كندا وحذر من ان استسلام الأمم المتحدة أو قبولها بمحاولات الحكومة المصرية ممارسة حق الاعتراض على تشكيل قوة الطوارئ ستكون له نتائج خطيرة للغاية ، لأنه سيؤثر بشكل خطير على سلطة الأمم المتحدة وقدرتها على إدارة الوضع في الشرق الأوسط، كما ان رفض المساهمة الكندية يعني رفض لمبادرة الحكومة الكندية ككل داخل الأمم المتحدة وهذا سيكون تأثيره داخليا في كندا كارثيا بخاصة ان القوات الكندية ستشكل العمود الفقري لقوة الطوارئ والقضاء عليها سيعرض فاعلية القوة للخطر، كما ان بيرنز Burns قائد قوة الطوارئ سوف يستقيل من منصبه لان بلاده كندا لم تشارك في القوات(١١٠) كما حذر بيرسون هيمرشولد من ان رفض مصر سوف يتبعه رد فعل كندي عنيف ومضر بدرجة خطيرة للغاية، وسيؤثر على دعم حكومة وشعب كندا للأمم المتحدة في مثل هذه الظروف(١١١).

لم يكتف بيرسون بتفنيد أسباب الاعتراض المصرية والتباحث مع هيمرشولد بشأن الموقف المصري بل اطلع نهروا على الموقف المصري وأثره على كندا والأمم المتحدة وطلب منه التدخل لدى ناصر وإزالة الشكوك التي لدي المصريين حول مشاركة كندا وطلب دعم الهند للموقف الكندي على ان يكون هذا التدخل في أسرع وقت ممكن لأنه يجب البت نهائيا في أمر قوات الطوارئ خلال يومين على الأكثر (١١٢).

كما طلب بيرسون من حكومة الولايات المتحدة الامريكية التدخل وإجراء مزيد من المناقشات والضغوط على ناصر لتغيير موقفه، وتعاطفت الحكومة الامريكية مع الموقف الكندي وقدم سفيرها في القاهرة بالفعل اعتراضات للحكومة المصرية على موقفها الأخير من قوة الطوارئ الدولية ورفض تدخلها مؤكدا على ان الأمم المتحدة هي

التي تملك السلطة لتشكيل القوات التابعة لها وخاصة فيما يتعلق بمشاركة كندا فيها(١١٣).

وعرض رئيس الوزراء الكندي أمام مجلس الوزراء موقف مصر المعارض لانضمام أية قوة متحالفة مع بريطانيا، وان المصريين مازالوا يثيرون الصعوبات بشأن دور قوة الأمم المتحدة ومتي يجب ان تصل وقد يضطر الأمين العام إلى اتخاذ موقف حازم مع ناصر وابلاغه بأن عناصر القوة ستصل قريبا إلى المنطقة المضطربة وطلب تأجيل عرض الامر على مجلس العموم إلى ان يتضح الامر في غضون أيام قليلة.

زار الأمين العام للأمم المتحدة هيمرشولد مصر في ١٥ نوفمبر ١٩٥٦ والتقى الرئيس جمال عبد الناصر ووزير الخارجية محمد فوزي وأجرى معهم محادثات مطولة على قوة الطواري الدولية ومدى أهميتها(١١٤) وأكد على مبدأ ان الجمعية العامة للأمم المتحدة وليس الحكومة المصرية هي التي يجب ان تقرر تكوين القوة، وحاول إقناعه بأنه لا يوجد شيء مريب بشأن إدراج الوحدات الكندية القوية في قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، وأوضح ناصر ان المشكلة الحقيقية بشأن المشاركة الكندية تكمن في صعوبة اقناع الشعب المصري خاصة في بورسعيد بأن القوات البريطانية انسحبت ليحل محلها قوات كندية لان هذا قد يعرض هذه القوات ليس فقط لحوادث فردية بل يمكن ان يكون هناك تحركات شعبية في بورسعيد وحتي القاهرة ضدها، وأوضح هيمرشولد لناصر انه يمكن التغلب على هذا الشعور بمجرد اعتياد الحكومة المصرية والشعب المصري على وجود قوة الطوارئ الدولية وبمجرد نشر القوات نفسها وقيامها بمهامها المختلفة سيكون من السهل نشر قوة المشاة الكندية في سيناء أو على طول خطوط ترسيم الحدود في المنطقة المجاورة مباشرة للقناة، وأعرب ناصر عن تصميمه على مواصلة القتال اذا لم تستطع الأمم المتحدة التوصل لحل لهذه الازمة(١١٥)وفي النهاية نجح هيمرشولد في اقناع الرئيس عبد الناصر بالعدول عن موقفه(١١٦) وبتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٥٦ وافقت الحكومة المصرية رسميا على مشاركة كندا في قوة الأمم المتحدة (١١٧).

والواقع ان الهدف الرئيسي من وراء اثارة الرئيس جمال عبد الناصر لبعض الأزمات كأزمة رفض مشاركة القوات الكندية في قوة الطوارئ لم يكن الهدف منها كندا في الأساس ولكن كان الهدف هو تثبيت بعض الحقائق على ساحة الأمم المتحدة ودهاليزها السياسية بخاصة بعد ان انتقلت المعركة من على الأرض إلى أروقة وساحات العمل السياسي داخل وخارج الأمم المتحدة لذا كان لابد من ان تعمل الإدارة المصرية على ضمان عدم تحقيق بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لأي من أهدافهم التي اعتدوا على مصر من أجلها عن طريق السياسة أو الأمم المتحدة لذلك أثيرت هذه الازمة من أجل التأكيد على سيادة مصر وسيطرتها على الأراضي الواقعة تحت الاحتلال والتي ستدخلها قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة التي تحملت مسئولية الإشراف على تدابير وقف إطلاق النار وعمليات الانسحاب(١١٨).

وبناء على موافقة مصر بدأت الحكومة الكندية تستكمل تجهيز القوات الكندية التي ستشارك بشكل سريع في قوات الأمم المتحدة سواء كان وحدات النقل الجوي أو الوحدات الإدارية، على ان تجهز الحكومة المصرية المقر والقاعدة التي ستكون مركز لهذه القوات، ووافق مجلس الوزراء الكندي بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٥٦ على إرسال القوات الكندية لمصر وحدد الأسلحة والمعدات التي ستكون بصحبة القوات الكندية، وقدر العدد المبدئي للقوات الكندية المشاركة في قوة الطواري بنحو ١١٠٠ فردًا ما بين سرب نقل جوي وبعض العناصر الإدارية وكتيبة مشاة (١١٩) وتتمثل مهام هذه القوات في تأمين ومراقبة وقف الأعمال القتالية حسبما يأمر به قائد قوات الطوارئ الدولية بصفتها جزء من قوات الطوارئ وتحت قيادتها لكنها ستبقى تحت السيطرة الإدارية للجيش الكندي ويخضع افراد وحدات الجيش الكندي للقانون الكندي فقط وتتعامل المحاكم العسكرية الكندية مع جميع الجرائم التي يرتكبها هؤلاء الجنود سواء كانت عسكرية أو أمنية(١٢٠).

وبحلول ١٢ نوفمبر ١٩٥٦ تم إنشاء مقر مؤقت لـ UNEF في القاهرة (١٢١) وفي ٢١ نوفمبر ١٩٥٦ وصلت أول طلائع قوة الطوارئ الدولية إلى بورسعيد للإشراف على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن انسحاب القوات المعتدية من الأراضي المصرية (١٢٢).

وبالرغم من بدأ ممارسة قوات الطوارئ لمهامها إلا ان الوضع كان لا يزال خطيرا للغاية خاصة مع استمرار حوادث اطلاق النار في بورسعيد ورفض البريطانيين والفرنسين الانسحاب حتي يتم تلبية جميع مطالبهم، والصدام بين رغبة بريطانيا وفرنسا في ضمان تطهير القناة بمشاركتهم في عملية التطهير وعزم جمال عبد الناصر التحرك والسيطرة الكاملة على القناة بمجرد ان تأخذ قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة مواقعها بعد خروج القوات البريطانية والفرنسية، واخطر هذه العوامل كانت مماطلة إسرائيل في الانسحاب من الأراضي المصرية (غزة وسيناء)التي احتلتها[١٢٣] والذي قد يمثل الفشل في مواجهتها انهيار كامل لجهود الأمم المتحدة في الشرق الأوسط ككل[١٢٤].

فقد أصرت إسرائيل على عدم الانسحاب من الأراضي المصرية إلا بعد الحصول على ضمانات كافية تضمن لها حرية الملاحة في خليج العقبة وجعله ممرًا مائيًا دوليًا مفتوح للشحن أمام كل الدول وعدم تحكم مصر فيه وحرية مرور سفنها عبر قناة السويس، بالإضافة إلى ضمان أمنها ومنع الفدائيين من التسلل عبر غزة للقيام بأي أعمال عدائية ضد إسرائيل، على ان يكون قطاع غزة تحت إشراف الأمم المتحدة وليس تحت سيطرة مصر أو إسرائيل [١٢٥].

في المقابل كانت مصر مصرة على انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضيها إلى ما وراء خطوط الهدنة دون أي شروط مسبقة تنفيذا لقرار الأمم المتحدة وحتى لا يسمح لهم بالاستفادة من عملهم العسكري [١٢٦].

اما بالنسبة لحرية الملاحة في خليج العقبة والوضع في غزة فقد صرح وزير الخارجية المصري لممثل كندا في الأمم المتحدة بأن حكومته ليس لديها أي مانع في ان يتم مناقشة هذه المسائل في الأمم المتحدة وان تتخذ أي إجراء ترغب فيه بشأنهم كما قبلت مصر بقوة الأمم المتحدة وتوليها بعض المسؤوليات للحفاظ على السلام بين القوات المتنازعة ولكن بشرط ان جزء من هذه القوات يكون فوق الأراضي الإسرائيلية ويمكن للأمم المتحدة ان تصدر قرارًا بشأن حرية الملاحة وتفوض قوة الأمم المتحدة المتمركزة في شرم الشيخ بتنفيذه أو إحالة مسألة حقوق الشحن الإسرائيلي إلى محكمة

العدل الدولية للفصل فيها وسوف تقبل الحكومة المصرية بحكمها بخاصة ان ٩٥ % من السفن الإسرائيلية قد سُمح لها بالفعل بعبور خليج العقبة وقناة السويس ولم تمنع مصر سوي ٥% فقط من السفن الإسرائيلية من المرور عبر القناة لأنها كانت مسلحة(١٢٧).

وبشكل عام كان الموقف المصري أقوى كثيرا من موقف إسرائيل وحاذ على تأييد الغالبية العظمى من تأييد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيهم كندا التي رأت ان الانسحاب الإسرائيلي هو أمر ضروري نص علية قرار الأمم المتحدة الصادر في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ ويجب تنفيذه بشكل سريع لكنها في الوقت ذاته كانت متعاطفة مع إسرائيل في مطالبها وتبحث جاهدة لها عن مخرج (١٢٨).

حاولت إسرائيل بكافة الطرق الممكنة إيجاد تعاطف دولي معها فاجتمعت جولدا مائير Golda Meir وزيرة الخارجية الإسرائيلية بتاريخ ٧ يناير ١٩٥٧ اجتماعات متتالية بوفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (بلجيكا، هولندا، فرنسا، استراليا، كندا، نيوزيلاندا، جنوب افريقيا، إيطاليا، والنمسا، والولايات المتحدة الامريكية) وعرضت عليهم موقف إسرائيل في محاولة لإقناعهم بتأييد وجهة النظر الإسرائيلية داخل أروقة الأمم المتحدة(١٢٩)، والضغط على الأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذ المطالب الإسرائيلية إلا ان الأمين العام بالرغم من الجهود الحثيثة التي بزلها الإسرائيليون، أصر في محادثاته معها على انه لا يملك تفويض لمناقشة الأوضاع السياسية أو تقديم أي من الضمانات التي تطالب بها إسرائيل من أجل الانسحاب من مصر في ظل هذه الظروف، ودعا اسرائيل للانسحاب غير المشروط من الأراضي التي احتلتها، وأيد وجهة النظر تلك معظم ممثلي الدول في الأمم المتحدة (١٣٠).

رغم ذلك واصلت إسرائيل محاولاتها جاهدة لإيجاد دعم دولي لها والتقى سفير إسرائيل في الولايات المتحدة أبا ايبان بممثل كندا الدائم في الأمم المتحدة أكثر من مرة لإقناعه بدعم إسرائيل، وبالفعل أخذ الموقف الكندي ينحاز بشكل واضح لإسرائيل على حساب مصر (١٣١).

فقد ايدت وزارة الخارجية الكندية المطالب الإسرائيلية التي رأت انها مشروعة للحفاظ على أمن إسرائيل وحرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس، لكن في الوقت نفسه رأت أنه لا يمكن اصدار قرار من الأمم المتحدة يتضمن هذه الضمانات الإسرائيلية في هذا التوقيت لان هذا سيطعن في أهداف ومهام قوات الطوارئ ويشكك فيها ويشير إلى انها كانت تتحرك إلى غزة ومضيق تيران فقط لضمان أمن إسرائيل وضمان عدم استئناف غارات الفدائيين ضدها والحفاظ على حرية الملاحة في خليج العقبة وهذا سيطعن في نزاهة الأمم المتحدة.

لذلك رأت كندا ان أفضل الطرق لتجنب الطريق المسدود وحل هذه المشكلة يكمن في مدى قدرة الأمين العام على اقناع الطرفين بالامتثال لجميع شروط قرار وقف إطلاق النار واستخدام قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة بطريقة مرنة لتحقيق الغاية على ان تقوم كندا بممارسة بعض الضغط على إسرائيل ومصر للتوصل لحل وسط لهذه الازمة [١٣٢] لكن لم ينجح الأمين العام في التوصل لحل وسط او إقناع أي من الطرفين الإسرائيلي او المصري بتقديم أي تنازلات لحل هذه الازمة، وهنا بدأت الحكومة الكندية تطلب من الولايات المتحدة التدخل لإقناع إسرائيل بالانسحاب وممارسة ضغوط على مصر لقبول نشر قوة الطوارئ الدولية [١٣٣].

وأصبح هناك قناعة لدى الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء وكذلك الولايات المتحدة، بأن إسرائيل تماطل في الانسحاب من الأراضي المصرية بهدف الاستفادة قدر المستطاع من احتلالها لسيناء وغزة، وتتزرع بأسباب واهية لعدم الانسحاب من قطاع غزة وليس لديها ادنى نية للانسحاب منه أو سحب إدارتها المدنية من هناك ولا تعتزم السماح لقوة الطوارئ الدولية بدخول قطاع غزة بل تنوي ضمها للأراضي الإسرائيلية، ونتيجة لهذا التعنت الإسرائيلي أصبح هناك اتجاه قوي داخل أروقة الأمم المتحدة من انه لابد من اتخاذ قرار حاسم لإجبار إسرائيل على الانسحاب واذا لم تلبي هذا القرار يتم فرض عقوبات اقتصادية ومالية عليها[١٣٤].

هنا سعت كندا جاهدة إلى تبديد هذه الأفكار عن النوايا الإسرائيلية لدى الأمين العام للأمم المتحدة لإقناعه بالعدول عن فكرة فرض عقوبات على إسرائيل، واجتمع ممثل

كندا في الأمم المتحدة بهيمرشولد وحاول تبرير الموقف الإسرائيلي مؤكدا على ان إسرائيل لديها أسباب مقنعة لموقفها هذا وهو معاناتها المريرة مع مصر في الماضي فيما يخص عبور سفنها في خليج العقبة وقناة السويس وأيضا اغارات الفدائيين عليها من قطاع غزة وهو ما دفعها لعدوان ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، الذي جاء دفاعا عن امنها، وانه لا يوجد سبب لان يعود الإسرائيليون عن طيب خاطر إلى هذا الوضع المؤسف، وان الأمم المتحدة اذا لم تسعى لتحقيق أوضاع افضل لإسرائيل سيكون مشكوك في قدرتها على تحقيق السلام في الشرق الأوسط(١٣٥).

وطالب ممثل كندا الأمين العام من أجل كسر الجمود ممارسة ضغوط على مصر بقدر الضغوط التي تمارس على إسرائيل (مساويا بذلك بين المعتدي والمعتدى عليه) في حين رفض الأمين العام هذا لقناعته بأن الرئيس ناصر كان على استعداد لقبول مهام قوة الطوارئ وقيامها بدور أكبر لحفظ السلام، وانه من غير الممكن سياسيا ابدا ان تصدر مصر إعلان من جانب واحد أو الدخول في معاهدات عدم اعتداء جديدة ولا يمكنهم فعل أي شيء طالما بقيت القوات المسلحة الإسرائيلية على الأراضي المصرية وحتي اذا انسحبت إسرائيل جزئيا من شرم الشيخ وظلت في غزة فسيكون هذا سبب لمصر لاستخدام المضيق للانتقام منها على سبيل الدفاع عن النفس وشكك الأمين العام في انسحاب إسرائيل حتي لو حصلت على ضمانات(١٣٦).

وصرح وزير الخارجية الكندي وممثل كندا في الأمم المتحدة في أكثر من مناسبة للأمين العام والوفود الدولية في الأمم المتحدة، بأن الشعب الكندي يؤيد حقوق إسرائيل في ضمان أمنها وأيضا ضمان حرية الملاحة والمرور في خليج العقبة وقناة السويس، وان الحكومة الكندية ترفض فرض أي عقوبات على إسرائيل ولن تصوت لصالح أي قرار بهذا الشأن والوفد الكندي في الأمم المتحدة سوف يبذل قصارى جهده لعدم التصويت الدولي على هذا القرار (١٣٧).

وعرقلت كندا مشروع قرار عربي أسيوي يتضمن فرض عقوبات على إسرائيل اذا لم تنسحب من الأراضي المصرية في غضون ٥ أيام، وصرح ممثل كندا صراحةً لوزير الخارجية المصري محمد فوزي ان كندا ستعارض هذا القرار بكل قوة، وطلب منه ان

يتدخل لدى الوفود العربية لسحب أو تأجيل بحث هذا القرار وعدم اتخاذ قرار متسرع بشأن مسألة بهذه الأهمية قبل النظر فيها وفي تداعياتها وممارسة المزيد من ضبط النفس والصبر (١٣٨).

وتقدمت كندا بمشروع قرار للأمم المتحدة بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٥٧ للعدول عن فكرة فرض عقوبات على إسرائيل نص على مطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي المصرية على ان يعقب هذا الانسحاب مباشرة نشر قوة الطوارئ الدولية على جانبي خط ترسيم الحدود وفي قطاع غزة ، كما يجب على حكومتي مصر وإسرائيل التقيد بإحكام اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩، مع ضرورة تحديد الوضع القانوني لخليج العقبة ومضيق تيران في محكمة العدل الدولية، ونص مشروع القرار على انه يسمح للأمين العام للأمم المتحدة من خلال بعثة مدنية وعسكرية يختارها استبدال الإدارة المدنية القائمة في غزة والإشراف عليها واتخاذ خطوات لضمان عدم استخدامها كهدف للهجمات ضد إسرائيل(١٣٩).

وناقش ممثل كندا في الأمم المتحدة مشروع هذا القرار مع وزير الخارجية المصري محمد فوزي الذي لم يُبد أي اعتراض واضح على بنوده مؤكدا على أهمية ان تنسحب إسرائيل أولا من الأراضي المصرية ثم لا مانع بعد ذلك من نشر قوة الطوارئ الدولية في قطاع غزة وعلى خط ترسيم الحدود بين مصر وإسرائيل، محذرا من ان منظمة الأمم المتحدة ستفقد مصداقيتها وهيبتها في المنطقة إذا ما أعطت ضمانات لإسرائيل قبل انسحابها من مصر (١٤٠).

وفي ٢ فبراير ١٩٥٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا يتضمن ما جاء في مشروع القرار الكندي، وبالرغم من ان هذا القرار كان يلبي كل مطالب إسرائيل عن طريق الأمم المتحدة فيسمح بحفظ امنها وضمان حرية الملاحة لها، إلا ان الحكومة الإسرائيلية قررت إبقاء قواتها في منطقة غزة وخليج العقبة بحجة انها لم تحصل على ضمان بوقف العمل ضدها من جانب مصر (١٤١).

وبشكل عام بدا لكندا ان مصر أبدت مرونة كبيرة وحرص على عدم إعادة وتكرار الأوضاع التي سبقت العدوان الإسرائيلي ومستعدة لقبول ونشر غير محدود لقوة

الطوارئ مع وظائف موسعة لها على طول خط ترسيم الحدود كوسيلة لتحقيق الاستقرار في الأوضاع على الأرض، لكن في المقابل هناك إصرار إسرائيلي على الحصول على ضمانات مسبقة ومحددة ومصر لن تقدم أية ضمانات قبل الانسحاب [١٤٢].

على الجانب الآخر ما ان علمت إسرائيل بوجود محاولات لفرض عقوبات عليها في الأمم المتحدة حتى بدأت على الفور اتصالات دبلوماسية مكثفة لعرقلة هذا القرار وأجرى سفير إسرائيل في واشنطن أبا ايبان اتصالات فورية بالحكومة الامريكية للحصول على تعهد من الولايات المتحدة على ضمان حرية الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة وقد نجح في الحصول على مذكرة من جون فوستر دالاس، وزير خارجية أمريكا، حول خليج العقبة تؤيد وجهة النظر الإسرائيلية صرح فيها بأن مضيق تيران وخليج العقبة يعتبران من وجهة النظر الأمريكية مياهًا دولية إلى ان تقرر العكس هيئة قضائية دولية، وإن الولايات المتحدة سوف تمارس هي ومن ينضم إليها من الدول حقوقها في الانتفاع بهذه المياه وما لبثت فرنسا ان ايدت الموقف الأمريكي[١٤٣].

وفي نفس الوقت الذي كان فيه أبا ايبان في واشنطن يحصل على هذه المذكرة، التقت جولدا مائير وزيرة الخارجية الإسرائيلية بممثل كندا في الأمم المتحدة وانتقدت موقف الأمين العام للأمم المتحدة واصفة إياه بالدور السلبي لأنه يضغط فقط على إسرائيل لسحب قواتها دون ان يحاول الضغط على مصر للحصول على ضمانات لأمن إسرائيل وانه بذلك رفض العمل كوسيط، واصرت على حق إسرائيل في الحصول على ضمانات قبل انسحابها لان الانسحاب دون ضمانات يعني إمكانية اندلاع القتال مجددا في أي وقت، وأشارت إلى انه يمكن لإسرائيل ان تسحب قواتها من غزة بشرط ألا يدخلها ناصر منتصرا بل تدخلها قوات تابعة للأمم المتحدة وتناقش مع الحكومة الإسرائيلية الترتيبات المستقبلية لإدارة القطاع، ورفضت مائير نشر قوة الطوارئ على الجانب الإسرائيلي من خط ترسيم الحدود، بحجة ضيق الأراضي الإسرائيلية وكثافة السكان عليها وإمكانية حدوث حوادث بين قوة الأمم المتحدة والقوات المسلحة الإسرائيلية ورد الفعل السلبي للمواطنين اليهود، وادانت مائير فكرة فرض أي عقوبات

على إسرائيل مؤكدة على ان بلادها لن تستسلم للتهديد ولن تتخلي عن حقها في الدفاع عن النفس، وان هذا هو هدف مصر فرض عقوبات على إسرائيل.

وأعربت وزيرة الخارجية الإسرائيلية عن سعادتها لدور كندا الواضح لنصرة إسرائيل وعملها على منع صدور مثل هذا القرار، وحثتها على السعي من اجل تأييد موقف إسرائيل نحو معاهدة عدم اعتداء جديدة.

حاول ممثل كندا اقناع جولدا مائير على ان إصرار إسرائيل على عدم الانسحاب ومعارضة قرارات الأمم المتحدة ومحاولاتها ضم غزة سيفقدها اصدقائها داخل أروقة الأمم المتحدة ولن يستطيعوا الدفاع عنها كما انها ستعمق من كراهية العرب لها، وحثها على الثقة في قدرة الأمم المتحدة في حفظ الامن وإقرار السلام ، وقبول قوات الطوارئ على جانبي خط ترسيم الحدود لان هذا سيعود بفائدة كبيرة على تعزيز مكانة الأمم المتحدة في المنطقة الي حد كبير والسعي لإقامة علاقات سلمية بين العرب وإسرائيل، لكن يبدوا ان محاولات ممثل كندا اقناع جولدا مائير بالعدول عن موقفها قد باء بالفشل لان هدف إسرائيل من هذه المباحثات كان هدفا واحدا هو ضمان استمرار دعم الحكومة الكندية للموقف الإسرائيلي داخل أروقة الأمم المتحدة لما له من تأثر كبير داخلها وهو ما كان بالفعل(١٤٤).

مع إصرار إسرائيل على موقفها بعدم الانسحاب دون ضمانات رغم كل المحاولات والضغوط الدولية رأت كندا ان ربما ممارسة المزيد من الضغوط على مصر لإصدار أي تصريح او تعهد يتضمن الموافقة على إعطاء إسرائيل حرية عبور سفنها خليج العقبة وقناة السويس ومنع غارات الفدائيين عليها ربما يدفع إسرائيل إلى سحب قواتها على الفور من الأراضي المصرية، لكن مصر أصرت على حقها في عدم إعطاء أي ضمانات(١٤٥)، هنا وجدت كندا ان الحل يكمن في تدخل حكومة الولايات المتحدة في إعطاء ضمانات لإسرائيل بضمان تحقيق كل مطالبها اذا ما انسحبت على الفور من مصر وفي نفس الوقت الضغط على مصر لتنفيذ ذلك، وبالفعل طلبت حكومة الولايات المتحدة تأجيل مناقشة قرار في الأمم المتحدة يقضي بمعاقبة إسرائيل لبضعة أيام فقط بهدف إجراء محاولة اخيرة لإقناع إسرائيل بالانسحاب.

واقترح بيرسون على هامرشولد تطوير مهمة قوات الطوارئ الدولية من مجرد الإشراف على وقف اطلاق النار والانسحاب وهي مهمة طارئة إلى أداء أعمال الحراسة لإقرار السلام وهي مهمة دائمة[١٤٦]في الوقت نفسه قام بيرسون بإجراء اتصالات مكثفة بكافة الأطراف الأمين العام والإسرائيليين والعرب ودول الكومنولث وعدة وفود أخرى لمحاولة التوصل لاتفاق على خطة توضح بالتفصيل الترتيبات التي سيتم اتخاذها بعد انسحاب إسرائيل وتم إعداد قرار ينص على حرية الملاحة في القناة وخليج العقبة ومراقبة قوة الطوارئ الدولية لضمان هذه الحرية، ونشر قوة الطوارئ على طول خط الهدنة وفي قطاع غزة مع عودتها تحت إدارة مصر تحت رعاية الأمم المتحدة[١٤٧]، وقد حاز هذا التصور على موافقة همرشولد ومصر وحصل على دعم كبير من والوفود الدولية في الأمم المتحدة[١٤٨].

وقد نظر صناع القرار السياسي الأمريكي إلى العناد الإسرائيلي في الانسحاب كعامل هام في زيادة التوتر في الشرق الأوسط وبدأت القيادة الامريكية في التحرك لوضع حد للمناورات السياسية الإسرائيلية فقام ايزنهاور بالكتابة إلى بن جوريون Ben Gurion رئيس الوزراء الإسرائيلي في ٣ فبراير ١٩٥٧ مستحثا إسرائيل على إتمام الانسحاب واختتم رسالته بتحذير شديد من ان هذا الاستمرار في تجاهل قرارات الأمم المتحدة سيؤدي بالتأكيد إلى وضع إجراءات الأمم المتحدة موضع التنفيذ ومن الممكن ان يتسبب ذلك في اختلال خطير في العلاقات بين إسرائيل والدول الأعضاء في المنظمة الدولية ومن بينها الولايات المتحدة[١٤٩].

على ان الأمور سارت في النهاية في طريق الاتفاق الشفوي ففي أواخر فبراير ١٩٥٧كما تقول جولدا مائير تم التوصل إلى حل يقوم على ان تنسحب بقية القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومن شرم الشيخ في مقابل افتراض ان الأمم المتحدة سوف تضمن للملاحة الإسرائيلية حق المرور في مضيق تيران وعدم عودة الجنود المصريين إلى قطاع غزة ولا تذكر مائير الطرف أو الأطراف الذين توصلت معهم إلى هذا الحل[١٥٠].

وبتاريخ ٤ مارس ١٩٥٧ أعلنت الحكومة الإسرائيلية على لسان وزيرة خارجيتها جولدا مائير عن عزمها سحب قواتها العسكرية على الفور من الأراضي المصرية وقبولها بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب [١٥١]، جاء هذا القرار بعد ضغوط دبلوماسية شديدة وبعد ان حصلت إسرائيل على ضمانات من الولايات المتحدة أصبحت بمقتضاها واشنطن ملزمة بضمان حرية الملاحة في خليج العقبة[١٥٢].

واتخذ الأمين العام للأمم المتحدة مشروع القرار الكندي أساسا لنشر قوة الطوارئ بعد انسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من سيناء وقطاع غزة بتاريخ ٧-٨ مارس ١٩٥٧[١٥٣]، ووافق الرئيس عبد الناصر على نشر قوة الطوارئ على الأراضي المصرية [١٥٤] في حين استطاعت إسرائيل ان تتجنب نشر قوة الطوارئ على أراضيها [١٥٥]، ووضعت كندا بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة الأسس التي تقوم عليها مهام وصلاحيات قوة الطوارئ في مصر مع بدء نشر القوات في غزة [١٥٦].

وقد اثار انحياز كندا لصالح إسرائيل في الأمم المتحدة غضب الحكومة المصرية وشنت الصحافة في مصر هجومًا شديدًا على الحكومة الكندية واصفة إياها بالإمبريالية [١٥٧] وتوترت العلاقات بشكل واضح بين البلدين، ورفضت مصر استقبال المزيد من القوات الكندية على أرضيها، وذلك بعد ان طلب القائد العام لقوات الطوارئ الجنرال بيرنز إرسال كندا تعزيزات عسكرية كمساهمة إضافية في قوة الأمم المتحدة، بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٥٦، ليبلغ عدد القوات الكندية ١٣٠٠ جندي من اصل ٦.٠٠٠ مجموع قوة الطوارئ الدولية بشكل عام حتي يناير ١٩٥٧، ووافق مجلس الوزراء الكندي في ٣١ يناير ١٩٥٧ على زيادة القوات[١٥٨]، وارسالها إلى مصر خلال أسبوعين[١٥٩] لكن مع إعلان مصر الرافض لهذه القوات أصبحت الحكومة الكندية في موقف حرج للغاية أمام الرأي العام الكندي وتعرضت الحكومة لهجوم شديد داخل مجلس العموم الكندي.

وعبرت الحكومة الكندية عن قلقها العميق إزاء الموقف المصري تجاه التعزيزات الكندية، ونفت تحيزها لإسرائيل مؤكدة على انها منذ بداية النزاع حول قناة السويس

وطوال الأزمة التي اعقبة الغزو الإسرائيلي خرجت الحكومة الكندية عن مسارها سواء في البيانات العامة أو الدبلوماسية واعترفت بحقوق مصر السيادية [١٦٠].

والتقي السفير الكندي في القاهرة بالرئيس عبد الناصر معربًا له عن قلق حكومته كثيرًا من نبرة العداء التي تتعالى في الصحافة المصرية ضد كندا ومدى خطر ذلك على العلاقة بين البلدين وعلى دور كندا في الأمم المتحدة.

في حين أكد الرئيس عبد الناصر ان رفض مصر لمزيد من القوات الكندية جاء بسبب نبرة كندا المؤيدة بقوة لإسرائيل وتدخلاتها في الأمم المتحدة لصالحها، والتصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء في مجلس العموم الكندي في ٦ مارس ١٩٥٧والتي طالب فيها باستخدام القوة لفرض قوة الطوارئ على مصر، وانتقاد الصحافة الكندية والغربية لمصر وعدم انتقاد إسرائيل المعتدية، محذرًا من ان كندا بذلك تنضم إلى المعسكر المعادي لمصر والمؤيد لإسرائيل.

وقد حاول السفير الكندي تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين البلدين بشرح وجهة النظر الكندية للرئيس ناصر وأن كندا حاولت إيجاد حل وسط وعادل بين طرفين متخاصمين ودائما ما يتم انتقاد دور صانع السلام بشكل غير عادل، مؤكدًا على ان تصريح رئيس الوزراء قد فسر بشكل خاطئ تماما، وان وجود قوة الطوارئ على أرض مصر جاء بعد موافقة الحكومة المصرية ولذلك لابد من القبول بكافة التزاماتها والأمم المتحدة وحدها مسؤولة عن تكوين قوة الطوارئ التابعة لها والأمين العام هو المسئول في هذا الصدد، وان كندا لم تعتزم ارسال تعزيزات عسكرية إلا بعد طلب الأمم المتحدة ذلك حتي يمكنها القيام بمهامها بشكل كامل في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي لحفظ الاستقرار في الشرق الأوسط، وان اعتراض مصر على التعزيزات الكندية سوف يضطر كندا لسحب مساهمتها بالكامل من قوة الأمم المتحدة وهذا أمر مؤسف للغاية وسيكون له انعكاسات خطيرة على الأمم المتحدة[١٦١] وتمنى السفير ان تساعد هذه المقابلة في إزالة سوء الفهم الأخير في العلاقات المصرية الكندية، وأكد لناصر على ان السجل الكندي في الشئون الخارجية مكرس للسلام والعلاقات الودية مع جميع الذين يرغبون في ذلك[١٦٢].

وبتاريخ ١٩ مارس ١٩٥٧ أبلغت الحكومة المصرية الأمين العام للأمم المتحدة بالموافقة على التعزيزات الكندية، وعلى الفور اتخذت كافة الإجراءات من الأمم المتحدة للتجهيز لوصول هذه القوات إلى مصر لممارسة مهامها الموكلة إليها، وبدأ تعاون واضح من الحكومة المصرية تجاه قوة الطوارئ التي تمركزت في شرم الشيخ وقطاع غزة [١٦٣].

وفي ٢٧ مارس ١٩٥٧ أعلنت إسرائيل انها سوف تمارس حقها في الملاحة في مياه خليج العقبة ومضايق تيران، وإنها لا تجد مبررا للالتجاء لمحكمة العدل الدولية لاستطلاع رأيها القانوني في الطابع الدولي لقناة السويس ومضيق تيران [١٦٤] لتنتهي بذلك أزمة السويس بشكل سياسي ناجح.

إلى جانب دور كندا النشط في تعزيز وقف الأعمال العدائية وإنشاء قوة الطوارئ الدولية ساهمت الحكومة الكندية ومبعوثها في الأمم المتحدة في حل مشكلات أخرى متعلقة بأزمة السويس داخل أروقة الأمم المتحدة، كان في مقدمتها تقديم الإغاثة الإنسانية فقد سارعت كندا لتقديم مساعدات اغاثية لمصر من خلال الصليب الأحمر الكندي كاستجابة عاجة لطلب المساعدة الذي تقدم به الصليب الأحمر المصري للجنة الدولية للصليب الأحمر[١٦٥] فقد أرسل الهلال الأحمر احتجاجا شديدا إلى جمعية الصليب الأحمر الدولية في جنيف على تعطيل القوات الفرنسية والانجليزية بعثة الجمعية لإغاثة منكوبي بورسعيد لمدة أربعة أيام كاملة كما منعت قطار الأغذية من دخول المدينة الباسلة[١٦٦].

كما عملت كندا على ضمان تقديم بعض تدابير المساعدات الاغاثية العاجلة لمصر والإعداد لها في نطاق الأمم المتحدة حتي قبل معرفتها بمقدار الضرر الذي لحق بالمدن المصرية بسبب العمليات العسكرية البريطانية والفرنسية ومشكلة اللاجئين التي تفاقمت بسبب العدوان الإسرائيلية على قطاع غزة [١٦٧] كما عملت على تقديم تدابير إغاثة عاجله لبورسعيد والمناطق الأخرى التي تتعرض للقصف بالإضافة لقطاع غزة [١٦٨] كتوفير الغذاء والامدادات الطبية والخيام دون المساس بالوضع السياسي وعملت على تشكيل صندوق طوارئ خاص يكون مسؤول عن تقديم إجراءات الإغاثة في

حالات الطوارئ تحت رعاية الأمم المتحدة هذا بخلاف المساعدات التي يقدمها الصليب الأحمر والهلال الأحمر وعملت على توزيع هذه الامدادات الاغاثية على المتضررين بشكل مباشر ومنفصل عن الحكومة المصرية أو قائد القوات البريطانية الفرنسية(١٦٩).

كما حثت الأمم المتحدة على ان تبادر وتعلن بأسرع وقت ممكن عن استعدادها لتقديم مساعدات للشعب المصري واستعدادها للمساهمة في إعادة اعمار المناطق المتضررة من المعارك الحربية في مصر وان تقدم هذه المساعدات بشكل عاجل ومنفصل عن أي خطة للتنمية الاقتصادية طويلة الأجل لمصر أو الشرق الأوسط بشكل عام.

وكان هدف كندا من السرعة في تقديم هذه المساعدات هو تفويت الفرصة على الاتحاد السوفيتي الذي يمكن ان يستغل هذه الظروف لزيادة نفوذه في مصر بالإسراع بتقديم مساعدات اغاثية كبيرة لها بشكل منفرد عن الأمم المتحدة لذا فقد حثت كندا الولايات المتحدة على تقديم مساعدات عاجلة لمصر من خلال الأمم المتحدة لان هذا سيحقق مكاسب سياسية كبيرة للمنظمة ويزيد من أهميتها وفاعليتها في التعامل مع مشكلات الشرق الأوسط، هذا بالإضافة إلى ان منظمة الأمم المتحدة لديها موظفين من ذوي الخبرة في المنطقة يمكنهم القيام بمسئوليات الإغاثة والمساعدات التقنية إلى جانب الأغراض الإنسانية بالإضافة إلى الأونروا ونشاطها الاغاثي في قطاع غزة(١٧٠).

كما حث وزير الخارجية الكندي بيرسون الدول الغربية والولايات المتحدة على ان يكون لهم دورًا فعالًا بعد نهاية ازمة السويس في إعادة تأهيل وتطوير اقتصاديات دول الشرق الأوسط ومصر على ان تقدم هذه المنح والمساعدات الاقتصادية في ضوء تسوية سياسية عامة لمشاكل الشرق الأوسط لأن هذه التسوية ستكون بمثابة أساس لقبول الدول العربية لاستمرار وجود إسرائيل وستشكل أساس لعلاقات مستقرة وامل لتعاون مستقبلي بينهما ويمكن ان يكون أي دعم اقتصادي من خلال الأمم المتحدة خلافا لعمليات الإغاثة التي تقدم لدوافع إنسانية عاملا قويا في التوصل لتسوية للنزاع العربي الإسرائيلي ويجب ان تتم عملية المساومة بتقديم الدعم الاقتصادي للدول العربية

مقابل التوصل لتسوية للنزاع العربي الإسرائيلي بحذر شديد حتي لا يفوت الاتحاد السوفيتي الفرصة على الدول الغربية ويفسد هذه المساومة بتقديم مساعدات اقتصادية وإعادة تأهيل للاقتصاد المصري بشكل سريع، خاصة ان تاريخ الغرب في استغلال خطط التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط تاريخ محبط للغاية منذ قيام إسرائيل ١٩٤٨ وحتي عدوان ١٩٥٦، وينبغي ان تشارك بريطانيا وفرنسا في إعادة التأهيل الاقتصادي للشرق الأوسط كدليل على حسن النية، على ان تتولى الولايات المتحدة زمام القيادة في الأمم المتحدة لتنفيذ الخطط التي سيتم الاتفاق عليها(١٧١).

وساهمت كندا إلى جانب ذلك أيضا في تقديم الدعم المالي لتطهير قناة السويس وإعادة فتحها أمام الملاحة الدولية بهدف تخفيف التوتر في الشرق الأوسط وتخفيف الضغط الشديد الذي فرضه اغلاق قناة السويس على اقتصاديات العديد من الدول الغربية (١٧٢).

ففي يناير ١٩٥٧ طلب الأمين العام للأمم المتحدة من كل الدول الأعضاء الدائمين في الأمم المتحدة (الولايات المتحدة، هولندا، المانيا، الهن، إيطاليا، وكندا) تقديم مبالغ مالية لصندوق مؤقت شكلته الأمم المتحدة لتغطية تكاليف تطهير القناة على ان تكون هذه الأموال في شكل قروض للأمم المتحدة يتم سدادها عن طريق فرض ضريبة طوعية على الشحن في قناة السويس، وقدرت التكلفة الاجمالية لإتمام عمليات التطهير من ٣٠ إلى ٤٠ مليون دولار، وقدمت الولايات المتحدة ٥ ملايين دولار، في حين قدمت النرويج مليون دولار وقدمت ألمانيا الغربية مبلغ مماثل، ووافقت كندا على تقديم مليون دولار كقرض للمساهمة في تطهير القناة ، حيث رأت الحكومة الكندية ان قيام الأمم المتحدة لأول مرة بدور مادي نشط في التعامل مع مشكلة دولية كتطهير قناة السويس يساعد في جعلها وكالة دولية فعالة قادرة على القيام بدور فعال من شأنه ان يساعد في تحقيق السلام في الشرق الأوسط(١٧٣).

وقد أصرت مصر على عدم الشروع في تطهير القناة إلا بعد انسحاب القوات الإسرائيلية والبريطانية والفرنسية من مصر (١٧٤) فقد رفض الرئيس جمال عبد الناصر رفضا كاملا ان تقوم بريطانيا وفرنسا بأية عمليات في تطهير القناة سواء بمعداتهما أو

برجالهما*، إلا أنه بعد استفحال الأزمة قبل الرئيس جمال عبد الناصر معدات بريطانيا وفرنسا وعليها علم الأمم المتحدة ولم يقبل رجالهما، وكان الهدف هو تأكيد سيطرة مصر على القناة، حتى لا يتحول ضباب الحرب إلى فرصة تتمكن فيها القوى الكبرى من سرقة ملكية القناة أو إدارتها تحت أية دعاوي تتعلل بها(١٧٥).

ومن المشكلات التي سعت كندا لحلها أيضا مشكلة اللاجئين اليهود فالحكومة الكندية كانت مؤيدة لإسرائيل وتدافع عن امنها لذلك هبت لتقديم المساعدة للاجئين اليهود الذين فروا من مصر بسبب الغزو الإسرائيلي لها وطلبوا اللجوء لكندا كمهاجرين، وطلب المجلس اليهودي الكندي من الحكومة الموافقة على استقبالهم في كندا، ورحبت الحكومة باستقبالهم دون السماح لاحد منهم بأن يتولى أي مناصب خاصة بالشئون المالية للدولة كأن يكون مسئول عن الأموال الفيدرالية أو الإقليمية او البلدية، وتحملت الحكومة نفقات الاستيطان وإعادة التأهيل لهؤلاء اللاجئين اليهود ، وبررت هذا القرار بأن لجؤهم إلى كندا سيساعد على تخفيف التوترات في الشرق الأوسط وسيساهم في تخفيف الضغط على دولة إسرائيل صغيرة المساحة والتي لا تستطيع ان تستوعب جميع اليهود النازحين إليها(١٧٦).

هكذا مثلت أزمة السويس نقطة تحول فاصلة في تاريخ منطقة الشرق الأوسط اذ كانت لها نتائج واسعة وبعيدة المدى على المستويين العالمي والإقليمي، فمصر ضحية العدوان كان الرأي العام العالمي في جانبها ومع التأييد المعنوي من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تحولت الهزيمة العسكرية إلى نصر سياسي، فارتفعت مكانة عبد الناصر وزادت شهرته ومكانته نتيجة الأزمة في داخل العالم العربي وذلك على عكس ما كانت تهدف إليه كل من بريطانيا وفرنسا (١٧٧).

وبالنسبة لبريطانيا مثلت أزمة السويس نهاية لنفوذها في المنطقة وبداية لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت انقاذ مكانة ونفوذ الغرب اللتان لطخهما الغزو بصورة سيئة، واخذت منذ ذلك الحين تقوم بدور الحارس الشرعي الوحيد للمصالح الغربية في المنطقة في مواجهة المحاولات السوفيتية للانتشار فيها (١٧٨).

اما بالنسبة لكندا فقد فتحت ازمة السويس للسياسة الخارجية الكندية الطريق لتتجاوز الرغبة في تحقيق السلام والتوازن في الشرق الأوسط من أجل القيام بدور فعال أكثر في مشكلات المنطقة خاصة بعد تراجع القوة الأوروبية الممثلة في بريطانيا وفرنسا وصعود النفوذ الأمريكي الأمر الذي اعطى مساحة لكندا للقيام بدور الوسيط لخدمة المصالح الغربية في المنطقة ودفعها للاهتمام بشكل أكبر بزيادة علاقتها الاجتماعية والاقتصادية والتجارية بدول المنطقة [١٧٩].

كندا والعلاقات المصرية – العربية ١٩٥٨-١٩٦٧.

مثل دور كندا الفعال في أزمة السويس داخل أروقة الأمم المتحدة وخارجها نقطة انطلاقة جديدة للسياسة الكندية في الشرق الأوسط، اذ اكسبها ثقة الكثير من الدول العربية التي تطلعت لتوثيق علاقتها الدبلوماسية بها نظرًا لسعيها لإشاعة السلام والأمن والعدل في منطقة الشرق الأوسط ككل.

وعلى المستوى الدولي حازت الجهود الكندية وبخاصة جهود وزير الخارجية الكندي بيرسون*[١٨٠] على تقدير واحترام الجميع وتقديرًا لهذا منح بيرسون في ١٤ أكتوبر ١٩٥٧، جائزة نوبل للسلام ووصفت لجنة نوبل أزمة السويس بأنها "نصر للأمم المتحدة وللرجل الذي ساهم أكثر من أي شخص آخر لإنقاذ العالم في ذلك الوقت"[١٨١].

اما على مستوى العلاقات المصرية – الكندية فقد اتخذت العلاقات بين البلدين أبعاد مختلفة أكثر قربا، اذ لعبت البعثة الدبلوماسية الكندية في مصر دورًا واضحًا في رأب الصدع في العلاقات المصرية –العربية كما كان لها دورًا كبيرًا في إعادة العلاقات بين مصر والدول الغربية، وتزخر وثائق وزارة الخارجية الكندية بمعلومات مفصلة ودقيقة للغاية عن الدور السياسي الكندي في حل الازمات العربية الذي ظهرت بشكل جلي بعد إعلان قيام الوحدة المصرية – السورية في فبراير ١٩٥٨ كأزمة الأردن وأزمة لبنان والدور الذي لعبته في مساندة الدور المصري في مواجهة المد الشيوعي في العراق، وجهود السفير الكندي في القاهرة (ارنولد سمث) لأعاده العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة ولندن بعد سنوات من القطيعة بسبب عدوان ١٩٥٦.

ولا شك ان تداعيات حرب السويس على المنطقة وعلى النفوذ الغربي بها قد أكسب الدور الكندي أهمية خاصة في هذه الفترة المليئة بالإضرابات في منطقة الشرق الأوسط، فقد أدت حرب السويس إلى تزايد قوة التيار الثوري في العالم العربي بزعامة جمال عبد الناصر فمواقفه المناوئة للقوى الاستعمارية القديمة زادت من مؤيديه وانصاره في كافة انحاء العالم العربي، وهو ما أدي إلى تزايد مخاوف الغرب من التيار القومي الناصري وآثاره السلبية على المصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط، ومن ناحية اخرى فقد واكب ذلك تصاعد نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة بمساندته للحركات القومية والتحررية وما يقدمه من مساعدات اقتصادية وعسكرية لدول الشرق الأوسط، وزاد نفوذ الشيوعيين في سوريا بشكل واضح وتحولت إلى منطقة نفوذ شيوعية بعد ان حصلت على مساعدات اقتصادية وعسكرية من الاتحاد السوفيتي(١٨٢).

اما الولايات المتحدة ففي اعقاب ازمة السويس وتراجع النفوذ الغربي في منطقة الشرق الأوسط وخوفا من ان يقوم الاتحاد السوفيتي بمليء الفراغ الناتج عن انحصار نفوذ بريطانيا وفرنسا في المنطقة، اخذت في إعادة رسم سياستها في المنطقة، فأعلنت الحكومة الامريكية مبدأ ايزنهاور بهدف احتواء التوسع السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط، لتصبح بذلك المنطقة مسرحا للحرب الباردة (١٨٣) فقد ادى مبدأ ايزنهاور إلى ازكاء حدة الخلافات بين الأنظمة العربية ذات النزعة المحافظة وبين الأنظمة ذات النزعة التقدمية وانتقلت المواجهة بين القوتين العظميين للساحة العربية في صورة الصراع بين القوي الثورية أو التقدمية التي يساندها الاتحاد السوفيتي وبين القوي المحافظة التي كانت تخشي من تعاظم قوة مصر بعد انتصاراتها السياسية في معركة السويس فعملت على توثيق علاقتها بالغرب (١٨٤).

ومع بداية عام ١٩٥٨ تعالت صيحات القومية العربية وتطلعت الشعوب العربية للوحدة وجاء إعلان الرئيس جمال عبد الناصر في فبراير ١٩٥٨ بقيام الوحدة المصرية السورية تتويجا لأماني الشعوب العربية، لكن على الجانب الاخر كان لهذا الإعلان تداعياته السلبية على المنطقة العربية وبخاصة ان بعض الرؤساء والملوك رأوا فيه تهديدًا لمكانتهم فعارضوا الانضمام للوحدة وناصبوها العداء وهو ما أدى إلى حدوث

أزمات في العالم العربي كرد فعل مباشر على إعلان الوحدة مثل الازمة الأردنية وأزمة لبنان والمد الشيوعي في العراق، وبالطبع كان على دولة الوحدة الوليدة ان تواجه هذه الضغوط العربية علاوة على الموقف الغربي المعادي للتحركات الناصرية والمساند للمعسكر الراديكالي في العالم العربي، وسط هذا الزخم السياسي في الشرق الأوسط جاء الدور الكندي الداعم للرئيس جمال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة في مواقفها(١٨٥).

- **الوحدة المصرية السورية والموقف السياسي الكندي منها.**

أعلن الرئيس جمال عبد الناصر قيام الوحدة المصرية السورية في فبراير ١٩٥٨ وكانت كندا من بين الدول الغربية التي فوجئت بهذه الخطوة، ولأن الحكومة الكندية لا تأخذ أي قرار مؤيد أو رافض لموقف ما إلا بعد دراسة مستفيضة بدأت الخارجية الكندية تدرس بعمق مواقف الدول الغربية وتداعيات هذه الوحدة على بلدان الشرق الأوسط وعلى المصالح الغربية في المنطقة، فدرست رد فعل بريطانيا والولايات المتحدة على وجه الخصوص ليكون رد فعلها متوافق مع المصالح الغربية في المنطقة ولا يتعارض في الوقت ذاته مع علاقتها الحسنة مع الدول العربية.

وتوصلت إلى نتيجة مؤداها ان بريطانيا والولايات المتحدة يعارضون بشدة قيام الوحدة المصرية السورية وكلاً منهما له دوافعه المختلفة، فبريطانيا تعارض الوحدة المصرية السورية لما تمثله من تهديد لنفوذها ومصالحها في المنطقة العربية فقيام الوحدة سيهدد طرق العبور الرئيسية لنفط الشرق الأوسط إلى الغرب، والتي يمر ٩٠ في المائة منها عبر سوريا ومصر، كما انها تمثل تهديدا لمصالح بريطانيا في الدول المنتجة للنفط لأنها ستقوض من حرية الأنظمة الموالية للغرب بسبب الدعم الشعبي الواسع للوحدة العربية، بالإضافة إلى ان الوحدة تعد في حد ذاتها خطوة مهمة نحو توطيد نفوذ الرئيس عبد الناصر في المنطقة وتقليص لنفوذ الأنظمة الأخرى الموالية للغرب(١٨٦).

اما الولايات المتحدة الامريكية فتتلخص أسباب معارضتها لقيام الوحدة المصرية السورية لآثارها السلبية على المصالح الامريكية في المنطقة (١٨٧) وتهديدها للأنظمة

الملكية العربية التي تعهدت الولايات المتحدة وفقا لمبدأ ايزنهاور بحمايتها من أي تهديد، كما تعتبر الحكومة الامريكية أي دولة قامت بصفقات أسلحة أو صفقات اقتصادية مع الكتلة السوفيتية دولة معادية للغرب وموالية للاتحاد السوفيتي وهذا ما ينطبق على الجمهورية العربية المتحدة.

وبرغم معارضة الغرب للوحدة إلا انه تم الاتفاق ضمنيا على عدم الاعلان عن هذه المعارضة، وجاءت ردود الفعل العامة من الحكومات الغربية تجاه الوحدة المصرية السورية مقيدة وحذرة، لان مجرد تلميح الغرب بالمعارضة، يمكن ان يترتب عليه عداء شعبي واسع لهم، لذلك اتفقت بريطانيا والولايات المتحدة على ان يتم تشجيع الدول العربية الموالية للغرب على التعبير عن معارضة الوحدة المصرية – السورية.

اما كندا فقد عارضت فكرة مساندة بريطانيا والولايات المتحدة للأنظمة العربية المعارضة للوحدة المصرية السورية والعمل ضدها ورأت ان هذا سيكون له آثار سيئة على منطقة الشرق الأوسط ككل، لأن تعزيز المعارضة الإقليمية للوحدة سيخلق صعوبات للأنظمة الملكية الموالية للغرب وربما أيضًا لإسرائيل فمعارضة الاندماج بين الدول العربية سوف يزيد من التنافس بين الدول العربية وبالتالي يخلق مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة؛ كما انه سيعمل على تقسيم المنطقة إلى مجموعات مدعومة من الغرب ومجموعة اخري مدعومة من الاتحاد السوفيتي.

ورأت كندا ان وقف تحرك البلدان العربية نحو الوحدة يأتي بالسلب على الغرب لأن الوحدة قد تكون على المدى الطويل أفضل دفاع ضد الاختراق السوفيتي للمنطقة خاصة ان هناك بالفعل أدلة كافية على أن الرئيس ناصر رغم تحوله إلى الكتلة السوفيتية للحصول على الأسلحة والمساعدات الاقتصادية، إلا أنه في الوقت ذاته يسعى لمواجهة النفوذ السوفيتي في المنطقة (لا سيما من خلال الحظر الصارم لأنشطة الحزب الشيوعي في مصر)، وهو يحظى بدعم قوي من أقوى حزب سياسي سوري، حزب البعث الاشتراكي، الذي يحمل مسؤولية واضحة عن بدء وتسريع الخطوات نحو الاتحاد كوسيلة للهروب من الضغط السوفيتي المتزايد الذي يمارسه بعض القادة العسكريين السوريين والحزب الشيوعي السوري(١٨٨).

ورأت الحكومة الكندية ان انتهاج الغرب لهذه السياسة تجاه دولة الوحدة سوف ينتج عنه اتهامات بأن الغرب يتدخل في شؤون المنطقة وخاصة إذا نصبت الدول العربية الموالية للغرب نفسها بشكل جماعي في مواجهة الوحدة المصرية السورية.

وحذرت كندا من ان تجاهل بريطانيا والولايات المتحدة للتأييد الشعبي الواضح لفكرة الوحدة ووقوفها مع المعسكر المعارض للوحدة هو في حد ذاته اعتراف بقوة وحتمية الرغبة العربية في الوحدة، وان قيامهم بتشجيع المعارضة الداخلية في سوريا، سوف يؤدي في النهاية إلى تحالفهم مع العناصر الشيوعية واليسارية السورية التي كان تأثيرها المتزايد في سوريا قبل الوحدة السبب الرئيسي لقلق الغرب.

وبناء على تحليل وزارة الخارجية الكندية للمواقف الغربية من الوحدة وجوانب القصور فيها قررت ان تكون سياستها نحو دولة الوحدة كالآتي، تجنب تبني موقف معارض تجاه الجمهورية العربية المتحدة لأسباب عدة منها:

– قوة الرغبة العربية في تحقيق شكل من أشكال الوحدة.

– عدم الرغبة في الظهور بمظهر الدولة التي تتدخل في مسألة تهم الدولتين المعنيتين في المقام الأول (مصر وسوريا).

– ان ظهور دولة عربية كبيرة ذات طابع معاد للشيوعية يتعارض في الأساس مع مصالح الاتحاد السوفييتي وهو ما سيدفعها للصدام مع الجمهورية الجديدة وهذا يصب في النهاية في مصلحة كندا والغرب [١٨٩].

اثبتت تطورات الاحداث المتسارعة في المنطقة العربية بعد ذلك صحة التحليل السياسي الكندي للمواقف الغربية وتداعيتها على المنطقة، فبالفعل أدى موقف بريطانيا وأمريكا المساند للأنظمة العربية المعارضة للوحدة المصرية السورية لحدوث انقسام واضح بين الدول العربية وبدأت بريطانيا والولايات المتحدة تساند هذه الدول لخلق نظام وحدوي منافس للنظام المصري –السوري [١٩٠] فكان اعلان الأردن والعراق عن قيام ما عرف بالاتحاد الهاشمي ولم يلبث ان أعربت الولايات المتحدة وبريطانيا علنًا عن دعمهما للاتحاد [١٩١]، لكنهما تخلتا عن أي دور في تشكيله؛ لكن وراء الكواليس، كان

كلاهما يشجع الاتحاد بشكل كبير، ويحاولان ضمان عدم إضعاف روابط العراق مع ميثاق بغداد.

وقد درست وزارة الخارجية الكندية هذا الاتحاد الجديد ودوافعه وعقدت مقارنة دقيقة بينه وبين الجمهورية العربية المتحدة، ووصلت إلى نتيجة مؤداها انه طالما أن المصالح الاقتصادية الأمريكية والاستراتيجية البريطانية تصر على استمرار عضوية العراق في حلف بغداد، فإن "الاتحاد العربي الهاشمي" و"الجمهورية العربية المتحدة" سيظلان في معسكرين متعارضين تمامًا، وسيستمر التوتر بينهما، لكن في النهاية الرأي العام في الدول العربية يؤيد وبقوة الاتحاد المصري السوري وبالرغم من ذلك الغرب لا يبدي اهتمامًا أكبر بالجمهورية العربية المتحدة من اهتمامه بالاتحاد العربي .

ورأي وزير الخارجية الكندي بشكل واضح انه "لا يوجد مستقبل طويل الأمد في سياسة دعم اتحاد يكون أحد أهدافه الرئيسية هو إدامة الملكيات غير الشعبية وغير التقدمية" بخاصة انه لا يوجد أي شيء يدفع كندا لتأييد الاتحاد العربي الهاشمي حيث لا توجد علاقات دبلوماسية مباشرة تربط كندا مع العراق أو الأردن وأصدرت وزارة الخارجية تعليمات لكل دبلوماسيها بعدم اصدار أي تصريح يتضمن الاعتراف أو تأييد الاتحاد الهاشمي أو معارضته [١٩٢].

تسارعت بعد ذلك الأزمات في العالم العربي بسبب التدخل الغربي في الشأن العربي فظهرت الأزمة اللبنانية التي جاءت كرد فعل لبناني خوفا من المد الشعبي المطالب بالانضمام للوحدة المصرية السورية وهو ما دفع كميل شمعون رئيس لبنان لاختلاق أزمة ومطالبة الولايات المتحدة بحمايته بموجب مبدأ ايزنهاور وتقدم بشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة في الأمم المتحدة، وكان للمبعوث الكندي في الأمم المتحدة دورًا فعالا للغاية في مناقشة هذه الأزمة في أروقة الأمم المتحدة.

واتهمت لبنان الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في شؤونها الداخلية، مما يؤدي إلى تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر [١٩٣] ونفي الرئيس جمال عبد الناصر كافة الاتهامات اللبنانية الموجهة لمصر بالتدخل في الشأن اللبناني وأكد على ان كل هذا لا

يعدوا ان يكون محاولة من قبل الحكومة اللبنانية لتحويل الاضطرابات الداخلية التي تعاني منها إلى نزاع دولي [١٩٤].

وقامت الحكومة الكندية بتقييم هذه الأزمة وفقا للتقارير التي تلقتها من بيروت واشنطن والتي تضمنت حجم وطبيعة التدخل الخارجي في هذه الأزمة من جانب جيران لبنان مع الأخذ في الاعتبار العوامل الداخلية التي أدت إلى الاضطرابات في المقام الأول وعارضت دخول أي قوات اجنبية لبنان لما قد يثيره من رد فعل قوي في أماكن أخرى في الشرق الأوسط، كما ان هذا التدخل قد يكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأثرها.

ولان كندا ليس لديها مصالح مباشرة على المحك في لبنان، رأت ان يقتصر موقفها على الالتزامات التي تعهدت بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بصفتها أحد أعضاء الأمم المتحدة، وعضو في مجلس الأمن، وكدولة تشارك بنشاط في صون السلام في الشرق الأوسط من خلال مساهمتها في قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحد [١٩٥]، وقررت الولايات المتحدة بالاتفاق مع لبنان إنزال القوات الأمريكية في لبنان تطبيقا لمبدأ ايزنهاور، وبتاريخ ١٥ يوليو تم إنزال ١٤.٠٠٠ جندي من مشاة البحرية الامريكية إلى لبنان [١٩٦]

وبالتزامن مع الأزمة اللبنانية بدأت أزمة اخرى في الأردن، ففي اعقاب قيام الثورة في العراق بقيادة عبد الكريم قاسم وما صاحبها من اطاحة بالملك فيصل الثاني وإلغاءه للاتحاد العربي الهاشمي، تصاعدت مخاوف الملك حسين من ان تمتد هذه الثورة إلى بلاده فتقدم بطلب رسمي لإرسال القوات البريطانية والأمريكية فورًا إلى الأردن على أساس أن الأردن يواجه محاولة وشيكة من قبل الجمهورية العربية المتحدة لإثارة الفوضى الداخلية والإطاحة بالنظام، وأن الأردن تعرضت لتهديد من قبل القوات السورية على حدودها الشمالية .

وقررت بريطانيا تلبية طلب الأردن وبدأت عمليات إنزال للجنود البريطانيين في عمان خلال يومي ١٧–١٨ يوليو ١٩٥٨، وقد أعقب ذلك عقد اتفاقية أردنية – بريطانية جديدة سمح بمقتضاها للقوات المسلحة البريطانية باستخدام القواعد العسكرية

الأردنية من جديد، وهكذا استطاع الملك حسين ان يتصدى لتهديدات التيار الناصري في الأردن بفضل المساندة الغربية لنظام حكمه ولم تلبث الأحوال أن هدأت في غضون شهرين وتم جلاء القوات البريطانية عن الأردن [١٩٧] كما انسحبت القوات الامريكية من لبنان أيضا.

في خضم هذه الأزمات السياسية الخطيرة التي كانت تمر بها المنطقة العربية والتدخلات الغربية السافرة في الأردن ولبنان وبينما المناقشات تحتدم داخل أروقة الأمم المتحدة وتحاول كندا حل هذه الازمات بشكل سلمي، حاولت إسرائيل ان تستغل هذا الواقع العربي لدفع الغرب لاتخاذ إجراءات عقابية ضد الجمهورية العربية المتحدة واخذت تشيع في المجتمع الدولي خطورة انتشار القومية العربية والمبادئ الناصرية على السلام في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

ولأن إسرائيل تعلم جيدا أهمية الدور الكندي في مناقشات الأمم المتحدة ودوره في اتخاذ القرار داخلها قامت رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير بزيارة كندا في ٢٠ أكتوبر١٩٥٨ من أجل إقناع الحكومة الكندية باتخاذ خطوات أكثر حزمًا نحو الجمهورية العربية المتحدة وناصر في الأمم المتحدة وتركزت المناقشات بين مائير ورئيس الوزراء الكندي بيرسون حول قضايا عدة في مقدمتها الوضع العام في الشرق الأوسط اذ أكدت إسرائيل أن خلافها مع الاتجاهات الحالية في العالم العربي لا ينشأ من العداء للقومية العربية والوحدة في حد ذاتها، ولكن من ما يُعرّف باسم "الناصرية" التي تجعل من عبد الناصر زعيم للعالم العربي، وما يترتب عليها من إنعاش لجامعة الدول العربية بقيادة الجمهورية العربية المتحدة، وبشكل عام عبرت مائير عن قلق بلادها من التركيز الدولي على القضايا العربية البحتة مع استبعاد المشكلة الإسرائيلية واحتياجات إسرائيل الخاصة، وتعاون الغرب مع عبد الناصر الذي يعتمد على الاتحاد السوفيتي (المعادي لإسرائيل).

اما المشكلة الثانية التي ناقشتها مائير مع بيرسون فكانت أمن إسرائيل متهمة الأمم المتحدة بانها غير فعالة وغير راغبة في حماية إسرائيل أو تنفيذ اتفاقيات الهدنة بشكل منصف ولذلك رفضت إسرائيل الاعتراف بأي انتقاص من سيادتها من خلال السماح

لقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة بدخول أراضيها، وأكدت مائير على ان أمن بلادها لا يمكن ضمانه على المدى الطويل من خلال منح تنازلات للعرب، خاصة ان الرئيس ناصر يريد تدمير إسرائيل وان أي عرض تصالحي لن يؤدي إلا إلى تشجيع المزيد من المطالب العربية، وفي النهاية طالبت رئيسة وزراء إسرائيل بالحصول على ضمانات أمريكية وغربية داعمة لإسرائيل، والحصول على أسلحة إضافية من الغرب كما طلبت ان تمد كندا إسرائيل بأسلحة ومنشآت تدريب (١٩٨).

لم تتساق الحكومة الكندية وراء مزاعم الحكومة الإسرائيلية إذا جاء رد الفعل الكندي مساند ومدافع عن الرئيس جمال عبد الناصر وعن الحقوق العربية بشكل عام حيث أكد رئيس الوزراء الكندي لمائير انه لا يوجد مخاوف من انتشار القومية العربية، وعلى الرغم من التشابه بين عدد من أهداف الجمهورية العربية المتحدة والأهداف السوفيتية، إلا أنه لا يمكن إثبات وجود علاقة أو أي صلة لناصر والشيوعية في العالم العربي، فرغم أن نظام عبد الناصر يتبع سياسات معينة تتعارض مع المصالح الغربية والإسرائيلية، إلا ان هذا لا يعني ان العداء السياسي والعسكري الصريح للجمهورية العربية المتحدة هو الطريقة التي يمكن بها إيقاف مثل هذه الاتجاهات، ولفت نظرها (مائير) إلى ان عدم اهتمام الأمم المتحدة بحل المشكلات بين إسرائيل والعرب في هذا التوقيت يرجع إلى أن الرأي العام العالمي يري ضرورة معالجة مشكلة العلاقات العربية البينية ومن ثم سوف يتم حل المشكلة العربية الإسرائيلية.

والواقع ان الحكومة الكندية لديها قناعة كاملة بأن اسرائيل تقوم بهذه الدعاية عن ناصر متهمة إياه كأداة للشيوعية وكعدو رئيسي لإسرائيل لأن هذه الادعاءات تجذب تعاطف القوى الغربية مع إسرائيل ضد ناصر خاصة ان الولايات المتحدة تحارب الشيوعية وبريطانيا وفرنسا في عداء مع عبد الناصر نفسه، لذلك فقد نفت كندا هذه الادعاءات الإسرائيلية عن ناصر، وأكدت على ان ناصر خلافا للانطباع العام، ليس أكثر عداء لإسرائيل من القادة العرب الآخرين وانه بالرغم من ان إذاعة القاهرة تهاجم بشكل مطرد إسرائيل لكنها لا تدعو إلى تدمير إسرائيل (١٩٩).

وأكدت الحكومة الكندية على ان ما تروجه إسرائيل حول امنها وضعف الأمم المتحدة في الحفاظ على امنها وإقرار السلام في المنطقة غير واقعي، ذلك لان الأمم المتحدة حظيت بقبول واسع في الشرق الأوسط من أي مكان آخر تقريبًا، وتتزايد فعاليتها باستمرار وحذر بيرسون مائير من ان عدم رغبة إسرائيل في الاعتماد على الأمم المتحدة يعد خطرا ويؤدي إلى الخلاف بينها وبين كندا والولايات المتحدة، التي تركز بشكل متزايد على دور الأمم المتحدة في المنطقة.

كما حث بيرسون الحكومة الإسرائيلية على الاعتراف بالقومية العربية والوحدة وما يدور في العالم العربي من تطورات سياسية مهمة، ونصحها بأن تسعى إلى بناء أمن إسرائيل دون الاعتماد على الغرب، وان تعمل على الوصول إلى تسوية نهائية مع جيرانها العرب، وان تتخلي عن سباق التسلح هذا لأنه مدمر لإسرائيل وتغير من تفكيرها تجاه العالم العربي وتعتبر الوحدة العربية ظاهرة قد تحسن في نهاية المطاف من احتمالات التسوية العربية الإسرائيلية. وان تزيد من اعتمادها على الأمم المتحدة، وتعمل من أجل تسوية تقوم على التنازلات المتبادلة مع العرب.

اما فيما يخص تصدير الأسلحة إلى إسرائيل فالحكومة الكندية كان لها رؤية متكاملة خاصة بهذه المسألة تتلخص في ان الغرب بدعمه لإسرائيل بالسلاح هو من اجبر العرب على الانضمام إلى المعسكر السوفيتي وأشعل سباق التسلح بين العرب وإسرائيل وكاد ان يؤدي إلى مواجهة بين القوى العظمى في الشرق الأوسط وانه على الرغم من كمية الأسلحة السوفيتية التي تم توفيرها للدول العربية في السنوات من ١٩٥٥–١٩٥٨، فإن التقارير الاستخباراتية أكدت على أن القدرة العسكرية الإسرائيلية كانت أعلى من حيث الكم والنوع من قدرة الدول العربية مجتمعة.

وهكذا كانت الحكومة الكندية تدرك تماما ان أي تأييد للحملة الإسرائيلية الأخيرة على الرئيس ناصر والعرب من أجل الحصول على أسلحة جديدة في ضوء الاتجاه الإسرائيلي التقليدي نحو الحشد العسكري بصرف النظر عن العواقب الاقتصادية المؤسفة لتصاعد سباق التسلح في المنطقة سيعوق التقدم نحو إيجاد حل لمشاكل الشرق الأوسط، لذلك التزمت كندا بالنهج الذي سلكته تجاه مشكلة الشرق الأوسط وهو

الدعوة إلى الي الوساطة والمصالحة وضبط النفس، من خلال استخدام آليات الأمم المتحدة، بدلاً من اللجوء للقوة والحرب [٢٠٠].

وبشكل عام لخص هذا اللقاء بين رئيس الوزراء الكندي ورئيس وزراء إسرائيل سياسة كندا تجاه إسرائيل وفهمها العميق والواضح لكافة الألاعيب والدعاية الإسرائيلية، كما أظهر اللقاء الفهم الواضح للحكومة الكندية للأوضاع السياسية في الشرق الأوسط والسياسة الناصرية وهو ما عجزت الدول الغربية الأخرى عن فهمه والتفرقة بين القومية العربية والشيوعية وتطلعات شعوب العالم العربي للوحدة، ويعد ذلك تطورًا إيجابيًا للغاية في السياسة الكندية تجاه العرب والصراع العربي الإسرائيلي.

المد الشيوعي في العراق ودور كندا في التقارب بين مصر وبريطانيا لمواجهته.

في ١٤ يوليو ١٩٥٨ قامت الثورة في العراق بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف فأطاحت بالنظام الملكي القائم فيها وأعلنت قيام النظام الجمهوري متأثرة في ذلك بثورة ٢٣ يوليو في مصر، وتم تنصيب العميد عبد الكريم قاسم رئيسًا للوزراء في البلاد [٢٠١]، وكانت مصر هي اول من اعترف بحماس شديد بالنظام الثوري في العراق [٢٠٢] وتوقع النظام المصري ان تنتهج العراق نهجاً قومياً يدور في الفلك المصري وتنضم إلى الوحدة المصرية السورية، لكن عبد الكريم قاسم اخذ العراق إلى طريق مخالف لآمال الرئيس عبد الناصر وبدأ يُدعم من علاقته بالمعسكر الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي متجاهلا بذلك علاقته بمصر والرئيس عبد الناصر، وسرعان ما توترت العلاقات بشكل كبير بين البلدين وبدأت مصر تساند التيار الداعي للقومية العربية داخل العراق في مواجهة عبد الكريم قاسم والتيار الشيوعي الداعم له، وسرعان ما بدء الحزب الشيوعي يصبح قوة مهيمنة في العراق وأصبح هذا الوضع مصدر قلق كبير للقاهرة التي رأت فيه تهديدا للشرق الأوسط ككل ولاستقلال الدول العربية على وجه الخصوص.

وقد تعاملت القاهرة مع هذا الوضع العراقي على محاور عدة، اذ عملت على تحسين وضع القوميين العرب داخل العراق وفى الوقت نفسه عملت الجمهورية العربية

المتحدة على تحسين علاقتها مع الغرب كثقل موازي لزيادة ضغط الشيوعية والاتحاد السوفيتي بشكل لا يؤثر على علاقتها بالاتحاد السوفيتي بخاصة انها تعتمد على المساعدات الاقتصادية السوفيتية، وهذا يرجع إلى عدم الثقة في الاعتماد على الغرب إذا ما تصدت مصر للتهديد الشيوعي وعارضت السياسة السوفيتية في العراق، فقد أكد وزير الخارجية ان الجمهورية العربية المتحدة لن تقف مكتوفة الايدي وهي تري امبريالية اخري تستولي على الشرق الأوسط(٢٠٣).

وشنت الصحف المصرية وإذاعة القاهرة هجومًا حادًا على الشيوعية باعتبارها تهديد للعالم العربي ككل والإسلام وتم اعتقال اعداد من الشيوعيين في سوريا ومصر وأطلق الرئيس جمال عبد الناصر في خطاباته حملة عامة ضد الشيوعية (٢٠٤)، في محاولة لتحصين العالم العربي (على حد تعبيره) ضد الطابور الخامس الشيوعي (٢٠٥).

وقد التقي هذا الموقف المصري القلق من المد الشيوعي المتنامي في العراق مع الموقف الغربي المعارض للوضع القائم في العراق كما ان سرعة انتشار الشيوعيين وسعيهم لتعزيز موقفهم في العراق منذ ثورة يوليو ١٩٥٨ أثار قلق كندا اذ رأت ان هيمنة الشيوعيين على العراق سوف يكون له آثار خطيرة على تطور الأوضاع في الشرق الأوسط وعلى العالم الحر ككل، ولان مصر فعليا كانت قد قطعت علاقتها الدبلوماسية مع بريطانيا ومعظم الدول الغربية التي ساندت ودعمت العدوان الثلاثي على مصر، فكان لابد من قناة اتصال لتنسيق المواقف بين الطرفين وهنا جاء الدور الكندي، فبدأت كندا من خلال سفيرها في مصر تلعب دور الوسيط لتنسيق العمل بين مصر وبريطانيا والدول الغربية الأخرى لمواجهة المد الشيوعي في العراق(٢٠٦).

والواقع ان احداث العراق أوضحت لكندا بشكل حاسم سطحية التفكير الغربي في نظرته للأوضاع في الشرق الاوسط وخطأه فيما يتعلق بالافتراض السائد بأن القومين العرب يروا ان التهديد الرئيسي لاستقلالهم وتطلعاتهم يأتي من الغرب وان الروس حلفاء طبيعيين لهم والاعتقاد الاخر المنتشر على نطاق واسع في لندن وبعض العواصم الغربية الأخرى وإسرائيل ان الرئيس ناصر وغيره من الرؤساء العرب هم دمى في يد موسكو وهذا تحليل ينطوي على مغالطة كبيرة والدليل على ذلك ما فعلته مصر

حين قبلت الوحدة مع سوريا من اجل احباط خطط الشيوعيين في سوريا ولكن يبدوا ان أوروبا والغرب لم تعي هذا الدرس وانه ليس من الحكمة اضعاف نفوذ القوميين العرب في هذا الوقت لان الشيوعيين هم البديل المحتمل لهم(٢٠٧).

ورأت الحكومة الكندية انه من الغباء بالنسبة للغرب ان يتوقع ان تتخلى الجمهورية العربية المتحدة عن حيادها لان مسألة الحياد بالنسبة لكثير من العرب بل وللعديد من الدول التي عانت من الاستعمار لا يعني فقد عدم الانحياز للشرق أو الغرب بل هو طريقة للتأكيد على حقهم في تقرير المصير والاستقلال بالإضافة لاعتبارات سياسية وتكتيكية وعربية خاصة (٢٠٨)، لذلك اهتمت كندا بتصحيح مفاهيم الغرب عن الشرق الأوسط ثم الوساطة بينهم.

ولان الوضع في العراق كان يهم بريطانيا بالدرجة الاولى وأيضا الجمهورية العربية المتحدة التي تسعي لإبعاد العراق عن المعسكر الاشتراكي فقد التقت اهداف بريطانيا وناصر في العراق ورأت كندا ان تقوم بدور الوسيط السري لتنسيق الجهود بين لندن والقاهرة لاحتواء الوضع داخل العراق والعمل على مواجهة المد الشيوعي بداخلها (٢٠٩).

على هذا الأساس التقي السفير الكندي في القاهرة بالرئيس عبد الناصر بتاريخ ١١مايو ١٩٥٩ ونقل إليه رسالة شفهية من رئيس الوزراء البريطاني سلويد لويد تضمنت وجهة النظر البريطانية في الأوضاع في العراق ورغبة الحكومة البريطانية في الموافقة على مد عبد الكريم قاسم بصفقة أسلحة كبيرة، وذلك رغبة من بريطانيا في الحفاظ على علاقتها الثنائية الجيدة مع النظام العراقي القائم من أجل حماية مصالحها الاقتصادية المهمة في العراق والخليج العربي كما ان مد قاسم والجيش العراقي بالسلاح قد يمنعه من الاعتماد بشكل كلي على الاتحاد السوفيتي، ورأت ان يتم التنسيق في هذا الامر مع الجمهورية العربية المتحدة (٢١٠).

رحب ناصر بهذا الدور الكندي وبموقف بريطانيا من الأوضاع في العراق وايد بشدة السياسة البريطانية تجاه العراق ووافق على تنسيق الجهود البريطانية المصرية من اجل مواجهة المد الشيوعي داخل الجيش والحكومة العراقية (٢١١).

جاء هذا في وقت كان ناصر قد بدأ يعيد رسم سياسته تجاه العراق بعد انقلاب الشواف الفاشل في الموصل وتأكده من ان سياسة أثارة الشغب والهجوم على سياسة قاسم ومقاطعته غير مجدية بالمرة بل قد تؤدي إلى نتائج عكسية باعتماده اكثر على الشيوعيين، وبناء على ذلك بدأ ناصر في انتهاج سياسة جديدة تجاه قاسم فتم وقف الهجوم عليه وعلى العراق في الصحف المصرية كما عرض ناصر عليه مساعدته في مقاومة الشيوعيين، وايد موافقة بريطانيا على مده بالسلاح، وبشكل عام رأى عبد الناصر ان التقارب مع قاسم في هذا التوقيت قد يمنحه المزيد من القوة للوقوف في وجه الشيوعيين واطماعهم في السلطة في العراق ويمكن ان تعمل بريطانيا ومصر في هذا الاتجاه(٢١٢).

كما التقي السفير الكندي بوزير خارجية ج.ع.م كمال رفعت بتاريخ ٦يوليو ١٩٥٩وناقش معه الوضع في العراق والسياسة المتبعة تجاهه، وأكد رفعت ان سياسة ناصر الحكيمة تجاه العراق قد بدأت تأتي ثمارها وان قاسم بالرغم من انه لا ينوي الانضمام لدولة الوحدة الا انه بدأ يأخذ إجراءات ضد الشيوعيين ويحد من قوتهم داخل العراق وان الأمور تتطور سريعا نحو المواجهة بين قاسم والشيوعيين لا محالة، وان القوميين العرب في العراق يشعرون الان انهم اقوى ويجب عليهم ان يتعاونوا مع قاسم ضد الشيوعيين وهو ما يؤيده ناصر بقوة (٢١٣).

وبتاريخ ١١ يوليو ١٩٥٩ سافر السفير الكندي إلى بغداد حيث التقي وزير الخارجية العراقي هاشم جواد وعدد من القادة العراقيين وعدد من الممثلين الدبلوماسيين للدول الغربية هناك وتعرف عن قرب عن تطورات الأوضاع داخل العراق، وطالب وزير الخارجية العراقي والحاكم العسكري ورئيس هيئة الأركان العامة من السفير الكندي إقامة بعثة دبلوماسية معتمدة لدي العراق خاصة ان العراقيين قد اعجبوا بالدور الذي تلعبه كندا في شؤون الشرق الأوسط من خلال الأمم المتحدة وغيرها، واعربوا عن أملهم في ان تعتمد كندا سفيرا في بغداد في اقرب وقت ممكن، خاصة ان هذا يمكن ان يساعد القادة العراقيين في ان تحافظ العراق على حيادها بين الكتلة الشيوعية والغرب، وبالفعل بدأت الحكومة الكندية تفكر في إقامة علاقات دبلوماسية مع العراق لأنها تعد

واحدة من أهم العواصم في العالم العربي كما ان فيها إمكانيات تجارية كبيرة وتعد بغداد مركزا سياسيا مهما للغاية [٢١٤].

من خلال هذه الزيارات المكوكية للسفير الكندي ما بين مصر والعراق وكندا أصبح لدى الخارجية الكندية رؤية واضحة وتحليل جيد لتطور الأوضاع داخل العراق والتيارات السياسية المتخلفة داخل المجتمع العراقي ونقلت الخارجية الكندية هذه الرؤية إلى الحكومة البريطانية ودول حلف شمال الاطلنطي في اجتماعات منفصلة[٢١٥] ووصلوا إلى نتيجة مؤداها ان الحل الأمثل لمواجهة التطورات الخطيرة في العراق يتمثل في دعم التيارات المناهضة للشيوعية وعلى رأسها الحزب الوطني الديمقراطي ودفعهم للتكاتف فيما بينهم للوقوف في وجه الشيوعيين وهذه اضمن طريقة يمكن اتباعها لمنع الشيوعية من السيطرة على العراق[٢١٦] على ان تكون العراق مستقلة في الوقت ذاته عن الجمهورية العربية المتحدة لان انضمام العراق لاي شكل من أشكال التحالفات مع الجمهورية العربية المتحدة لا يتناسب مع المصالح البريطانية والغربية في العراق في ان يكون العراق ونفطه تحت سيطرة الجمهورية العربية المتحدة [٢١٧].

وبذلك نجحت الحكومة الكندية في التوسط سرا بين رئيس الوزراء البريطاني والرئيس عبد الناصر لتنسيق الجهود لمواجهة المد الشيوعي في العراق.

الوساطة الكندية ودورها في عودة العلاقات بين مصر والدول الغربية.

فتحت مشكلة العراق وما صاحبها من نجاح للوساطة الكندية بين مصر وبريطانيا المجال لوساطة أخرى أكثر أهمية قامت بها كندا لإعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين القاهرة ولندن، فقد أعلنت مصر قطع علاقتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٥٦ في اعقاب عدوانهما على الأراضي المصرية [٢١٨].

فقد التقى السفير الكندي بالرئيس جمال عبد الناصر في لقاء استمر لأكثر من ساعتين حاول خلاله إقناعه بأهمية إعادة العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، وكيف ان ذلك يمكن ان يعود بالنفع على مصر فمن خلال وجود ممثل لبريطانيا في القاهرة يمكن تبادل وجهات النظر السياسية البريطانية مع المسئولين في الجمهورية العربية المتحدة ومناقشتها خاصة ان السفراء يمكن ان يكونوا اكثر تفهمًا وتعاطفًا مع مصالح

ووجهات نظر البلاد التي يعيشون فيها وبالتالي يكونوا أكثر اقناعا وفاعلية وينقلون آراءهم لحكومتهم التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

والواقع ان الرئيس ناصر اقتنع بقيمة التمثيل الدبلوماسي واعترف أيضا بانه عانى من نقص الاتصالات مع لندن وكان واعيا تماما لقيمة قنوات الاتصال الدبلوماسية الموثوق فيها، لكنه في الوقت نفسه أكد على وجود عوائق تمنع عودة العلاقات بين البلدين خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر في نوفمبر ١٩٥٦، فبالرغم من ان مصر قد فكرت بالفعل في استئناف العلاقات بعد نهاية هذه الأزمة إلا ان نشاط جهاز المخابرات البريطاني في بيروت ومحاولة تجنيده لأعضاء من الدروز واقليات اخرى في سوريا لتهديد امنها جعل مصر تتراجع عن إعادة العلاقات مع لندن، أضف إلى ذلك ان إقامة بعثة دبلوماسية بريطانية في الجمهورية العربية المتحدة قد يسهل على المخابرات البريطانية عملية تجنيد العملاء للعمل ضد دولة الوحدة.

وقد حاول السفير الكندي تبديد هذه الشكوك المصرية تجاه البعثة الدبلوماسية البريطانية مؤكدا على أهمية ان يتم التغلب على العداوات القديمة وتجاوزها خاصة مع وجود أشخاص كثيرة في بريطانيا يرغبون حقا في إعادة العلاقات مع مصر، وفي النهاية وعد الرئيس جمال عبد الناصر السفير الكندي بإعادة النظر في موضوع العلاقات مع بريطانيا وتقديره البالغ للدور الذي تقوم به الحكومة الكندية على كافة الأصعدة [٢١٩].

لم تكتف كندا بهذه المحاولة لإعادة العلاقات فواصلت محاولاتها لتبديد المخاوف المصرية فنقلت مخاوف الحكومة المصرية تلك إلى الحكومة البريطانية التي اثنت بدورها على الدور الكندي، وطلبت من السفير ارنولد سميث ان يتحدث من جديد إلى الرئيس ناصر والمسئولين في الحكومة المصرية لتوضيح وجهة النظر البريطانية وتصحيح المفاهيم الخاطئة لديهم عن حكومة بريطانيا، وانكرت بريطانيا بشكل قاطع ان يكون لها أي محاولة لتجنيد عملاء في سوريا أو في غيرها من الدول العربية أو ان يكون لها أي محطات إذاعية خاصة معنية بمهاجمة الرئيس ناصر وحكومته كما نفت كل الشائعات التي ظهرت في الصحف المصرية والتي تتهم حكومة بريطانيا بدعم

الملك حسين وحكومته للإطاحة بالحكومة العراقية أو دفعه للتصرف بطريقة معادية للرئيس عبد الناصر، مؤكدة على ان كل هذه الاخبار منافية تماما للحقيقة والواقع، بل على العكس من ذلك تسعي حكومة لندن للمساعدة قدر الإمكان على التقارب بين جميع الدول العربية بشكل عام بهدف منع انتشار الشيوعية في العالم العربي وطلبت وزارة الخارجية البريطانية من الحكومة الكندية ان تسعي لشرح وجهة نظرها للجمهورية العربية المتحدة (٢٢٠).

وبالفعل قام السفير الكندي في القاهرة ارنولد سمث بنشاط دبلوماسي كبير فالتقى كبار المسئولين المصريين وشرح لهم رغبة بريطانيا وحرصها على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة وقد كللت هذه المساعي بالنجاح اذ وافقت الجمهورية العربية المتحدة على إعادة العلاقات الدبلوماسية بشكل رسمي مع بريطانيا في ١ ديسمبر ١٩٥٩ (٢٢١).

وتحسنت العلاقات المصرية الغربية بشكل ملحوظ خلال عام ١٩٥٩، فقد تحول الرئيس عبد الناصر تدريجيا نحو سياسة جديدة تنطوي على محاولة رأب الصدع مع الحكومات العربية وكذلك مع الحكومات الغربية، فاستُأنفت العلاقات الدبلوماسية مع الأردن وتحسنت العلاقات التجارية والدبلوماسية مع لبنان وتوصل لاتفاق على مياه النيل والتجارة مع السودان، بالإضافة لمحاولات اخرى لتحسين العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة وتونس وعبد الكريم قاسم في العراق (٢٢٢).

اما على مستوي العلاقات مع الغرب فقد نجحت كندا في إعادة العلاقات الدبلوماسية بشكل تدريجي بين مصر وبريطانيا وكذلك مصر واستراليا، كما ساهمت حملة عبد الناصر عام ١٩٥٩ ضد الشيوعية في العراق (والتي كان لها صدى كبير في جميع انحاء العالم العربي والبلدان الافريقية والاسيوية) في تحسن العلاقات بشكل ملحوظ مع الولايات المتحدة في كافة المجالات واستئناف المساعدات الأمريكية للجمهورية العربية المتحدة والتي بلغت عام ١٩٥٩ ما لا يقل عن ١٤٠ مليون دولار (٢٢٣).

صاحب هذه التطورات في السياسة الخارجية لناصر تحول في السياسة الداخلية لتتجه بشكل كبير نحو التنمية الاقتصادية داخل الجمهورية العربية المتحدة وتقليص الاعتماد التجاري للجمهورية العربية المتحدة على الكتلة الشيوعية وزيادة التجارة مع الغرب، بالإضافة إلى تحول كبير في تدفق طلاب الجمهورية العربية المتحدة المرسلين للخارج للدراسات العليا من الكتلة الشيوعية إلى الغرب [٢٢٤].

لكن هذا التحسن في العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والغرب لم يستمر طويلا فسرعان ما عاد التوتر من جديد بينهما، فعاد ناصر في صيف ١٩٦٠ إلى مهاجمة الغرب وأمريكا مهاجمة لاذعة في خطاباته وحذت الصحافة والإذاعة المصرية حذوه في مناهضة أمريكا والغرب[٢٢٥] خاصة بعد ان قام الاتحاد البحري الوطني الأمريكي في ابريل ١٩٦٠ بمقاطعة الملاحة البحرية المصرية ممثلة في سفينة الشحن المصرية كليوباترا في نيويورك احتجاجا على رفض الجمهورية العربية المتحدة السماح للسفن التي تحمل بضائع إسرائيلية بالمرور عبر قناة السويس، والتي فسرت على انها مؤامرة صهيونية ضد مصر، وتعاطف امريكي مع إسرائيل ضد العرب، وناقش أعضاء الكونجرس الأمريكي تعديل قوانيين المعونة الامريكية ووضع شرط يتضمن عدم منحها لأي دولة عربية تعادي الغرب، على الجانب الاخر خفت نبرة هجوم ناصر على الشيوعية والاتحاد السوفيتي، واتخذت العلاقات مع إسرائيل منعطفا اكثر خطورة خاصة بعد هجوم إسرائيل على قرية توفيق السورية في ١ فبراير ١٩٦٠، والقبض على شبكة تجسس إسرائيلية في الجمهورية العربية المتحدة[٢٢٦]، هذا بالإضافة إلى اعلان مصر بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٦٠ قطع علاقتها الدبلوماسية مع إيران بسبب اعترافها بدولة إسرائيل بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٦٠[٢٢٧].

حاولت إسرائيل استغلال هذا التوتر في العلاقات بين ناصر والغرب لصالحها للحصول على المزيد من الدعم الدولي لها، وخاصة دعم كندا التي اصبح لها علاقات وثيقة بنظام ناصر، فالتقي السفير الإسرائيلي بوكيل وزارة الخارجية الكندية وأوضح له رؤية حكومته للوضع القائم في الشرق الأوسط، وكيف ان الخلافات العربية العربية تتعارض مع مصالح إسرائيل الخاصة في المنطقة لأنها تشجع العرب على المزايدة

على بعضهم البعض في اتخاذ مواقف معادية لإسرائيل، وان على كندا إلى جانب بريطانيا وفرنسا التزاما أخلاقيا منذ حثهم إسرائيل على الانسحاب من سيناء في مطلع عام ١٩٥٧، للمساعدة في الحفاظ على الوضع القائم وحماية أمن إسرائيل، وان الخطر الرئيس على إسرائيل الان يتمثل في حشد الأسلحة في الجمهورية العربية المتحدة حيث من الصعب التنبؤ بما سيفعله الرئيس جمال عبد الناصر بمجرد ان يستطيع تحقيق التفوق العسكري على إسرائيل، والخطر الثاني هو ان تدرك القوى الخارجية انه يمكنها في نفس الوقت إقامة علاقات ودية مع كل من إسرائيل والدول العربية، وان التحسن التدريجي في العلاقات العربية الإسرائيلية سيأتي نتيجة قبول الدول الغير عربية في منطقة الشرق الأوسط ودول اسيا وافريقيا بوجود إسرائيل كحقيقة واقعية ومن ثم يضطر العرب في النهاية إلى فعل نفس الشيء، ووصف السفير الإسرائيلي تصرف شاه ايران بالاعتراف بإسرائيل بالتصرف الشجاع وبأنها خطوة مهمة من شأنها ان تسهم في استقرار المنطقة، وطلب السفير من الحكومة الكندية أن تعلن عن تعاطفها وتفهمها لإيران وتقف معها في خلافها الحالي مع الجمهورية العربية المتحدة التي تمارس عليها ضغوط كبيرة لتتراجع عن اعترافها بإسرائيل، لكن كندا رفضت الطلب الإسرائيلي ولم تعلن عن تعاطفها رسميا مع ايران لكي لا تُعرض علاقتها مع الرئيس عبد الناصر للخطر [٢٢٨].

وبشكل عام فإن هذا التوتر في العلاقات بين الغرب ومصر اقلق الدبلوماسيين الغربيين بشكل واضح في القاهرة وكذلك همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة خوفا من تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط وارتدادها إلى سابق عهدها من القطيعة مع الغرب بعد ان تحسنت في عام ١٩٥٩ بشكل ملحوظ [٢٢٩].

هنا سنحت الفرصة من جديد لكندا للعب دورًا محوريًا في محاولة إيجاد تقارب بين الجمهورية العربية المتحدة والغرب مستغلة علاقتها السياسية الممتازة بمصر والرئيس جمال عبد الناصر، ففي الوقت التي وجدت فيه حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وحتي روسيا والصين ان التعامل مع الحكومة المصرية تحت قيادة ناصر ليس بالأمر السهل، كانت كندا تري على العكس من ذلك ان نظام عبد الناصر هو النظام

الأقوى والأكثر رسوخا في العالم العربي والأكثر استقرارا من أي نظام اخر في الشرق الأوسط ككل باستثناء نظام إسرائيل، وتدرك تماما دور مصر في المنطقة وتأثيرها في العالم الأفرو أسيوي وموقعها الاستراتيجي الذي جعلها هدف رئيسي للتغلغل الشيوعي، لذلك قام السفير الكندي في القاهرة ارنولد سميث بدارسة مستفيضة للأوضاع السياسية المصرية داخليا وخارجيا والمتغيرات التي استجدت عليها وافضل السبل للتعامل معها، وارسل بهذا التقرير إلى رئيس الوزراء الكندي.

وتناول السفير في تقريره سياسة ناصر وكيف انه انتهج سياسة خارجية قائمة على الحياد الإيجابي قوامها عدم الانحياز إلى الغرب أو الشيوعيين، ودعم نشط للقومية العربية في مختلف البلدان الأخرى، كما أن القومية العربية ليست من اختراع أو إنشاء جمال عبد الناصر لكنه أحد أهم قادتها ورموزها وأهدافها الثلاثة هي الاستقلال من أي نفوذ أجنبي مهيمن والإصلاح السياسي والاجتماعي وإيجاد نوعًا من الوحدة بين الدول العربية سواء كانت تقتصر على التشاور والتعاون في السياسة الخارجية أو تنطوي على شكل من اشكال الوحدة الفيدرالية، والرغبة في تحقيق هذه الأهداف عميق وواسع الانتشار في العالم العربي.

ثم تطرق السفير في تقريره لتطور السياسة الخارجية لمصر منذ ثورة ١٩٥٢ وكيف دفع الغرب مصر نحو الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا لشراء السلاح للدفاع عن بلده في مواجهة إسرائيل، والحصول على مساعدات اقتصادية كبيرة من الكتلة السوفيتية في المقابل اصبح للاتحاد السوفيتي موطئ قدم في العالم العربي ومع ذلك كان عبد الناصر حريصا دائما على محاربة الشيوعيين في مصر والقي قادتهم في السجن ، ثم ذكر السفير كيف تغيرت سياسة ناصر بشكل كبير في عام ١٩٥٩ لتتوتر بشكل كبير مع الاتحاد السوفيتي بعد هجوم ناصر الشديد على الشيوعيين ومنعه اختراقهم للعالم العربي ، ووقوفه في وجه المد الشيوعي في العراق وهو ما زاد من حدة الخلاف بين ناصر والسوفييت ، وبدا ناصر يأخذ خطوات فعلية للحد من اعتماد ج.ع.م على دول الكتلة الشيوعية في التجارة وحول ارسال طلاب ج.م.ع. للتدريب في الخارج من الدول الشيوعية الي الغرب بما في ذلك كندا، وحصل تقارب واضح بين ناصر والولايات

المتحدة فحصل على مساعدات اقتصادية كبيرة من الحكومة الامريكية في هذه الفترة ، كما حصل على قرض بقيمة ٥٦ مليون دولار من البنك الدولي لتنمية قناة السويس، واصبح هناك علاقات واعدة مع الغرب إلى ان انتكست وتوترت في عام ١٩٦٠ بشكل كبير .

اما فيما يخص النزاع العربي الإسرائيلي فقد رأى السفير الكندي ان مشكلات العرب مع إسرائيل تسهم في زيادة الخصومات بين الدول العربية، وعلى الجانب الاخر تخشي إسرائيل من أي توجه نحو الوحدة العربية في المقابل فأن الخصومات العربية العربية تجعل من الصعب على أي زعيم عربي التحرك نحو تسوية واقعية مع إسرائيل فكل زعيم يستخدم تهمة اللين تجاه إسرائيل كعصا يضرب بها الاخر فناصر يتعرض لانتقادات خاصة من قبل العاهل الأردني الملك حسين وقاسم في العراق، بسبب تنازلات ضمنية قدمها لإسرائيل وخاصة لعدم إيقاف الشحن الإسرائيلي في خليج العقبة وقناة السويس ، كما ان المشاكل العربية الإسرائيلية عادة ما تؤدي أيضا الي تفاقم العلاقات العربية–الغربية لان العرب يعتبرون إسرائيل من صنع الغرب وتحت رعايته فالولايات المتحدة وألمانيا تدعمها بالمال ، فرنسا تدعمها ببيع السلاح لها ، وأخيرا باعت لها طائرات ميراج مما دفع ناصر لشراء المزيد من الأسلحة من الاتحاد السوفيتي ، وظل التفوق العسكري لصالح إسرائيل فالقوات الإسرائيلية وان كانت أصغر الا انها أقوى وأكثر كفاءة من تلك الموجودة في ج.ع.م وان كانت القوات المصرية تتحسن بشكل عام لكن لا تزال أمامها طريق طويل لتقطعه، كما انهم لا يجيدون استخدام بعض المعدات السوفيتية الحديثة نسبيا التي تمتلكها، وتوقع السفير الكندي انه على المدي البعيد جدا ونظرا لان الدول العربية لديها عدد كبير من السكان والموارد الطبيعية فمن المحتمل ان تزداد قوتها النسبية ما لم تظل متخلفة.

ويؤكد سفير كندا لحكومته انه بينما تعتقد إسرائيل والمنظمات الصهيونية ان التحسن في العلاقات بين ناصر والغرب قد يتعارض مع مصلحة إسرائيل، فان العكس هو الصحيح فعندما تكون علاقة ناصر السياسية والتجارية مع الغرب جيدة يكون النظام الناصري اقل خطورة بكثير على إسرائيل وعلى الحكومات العربية المجاورة وعلى

استقرار الشرق الأوسط والوضع الدولي ككل ، في حين ان ناصر عندما يميل اكثر نحو الكتلة السوفيتية وتتوتر علاقته بالغرب يشن هجوما على الحكومات العربية الموالية للغرب نسبيا مثل لبنان والأردن وتونس ويزيد من مناوراته التوسعية التي يمكن ان تهدد الوضع الراهن والمصالح الإسرائيلية.

كما نقل السفير لحكومته صورة واضحة للأوضاع الداخلية في ج .ع .م واكد على تحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة للمصريين والسوريين وانه قد تم احراز بعض التقدم الملموس في التصنيع والمرافق التعليمية والصحية، لكن الزيادة السكانية تقضي على أي زيادة في الإنتاج، ووصف ارنولد سميث ناصر ووزراءه بأنهم رجال كادحين وغير فاسدين والثورة التي قاموا بها هي ثورة اجتماعية وسياسية حقيقية والأكثر اعتدالا في التاريخ الحديث، وربما هذا ما جعل ناصر رمزا للقومية العربية الثورية هذا اذا ما وضعنا جانبا خطبه العنيفة والهجومية ضد معارضيه على المستوي الدولي، بالإضافة إلى ان الجمهورية العربية المتحدة شكلت مع الهند ويوغوسلافيا محورا لعدم الانحياز في اسيا وافريقيا وكان لوفودهم دورًا مؤثرًا في الأمم المتحدة.

ورأى السفير الكندي انه في ضوء هذا الواقع السياسي وعلاقة كندا المتميزة مع الجمهورية العربية المتحدة والرأي العام والصحافة المصرية انه يمكن استغلال هذه العلاقات لصالح الغرب ككل، لان المصالح الرئيسية لكندا مع الجمهورية العربية المتحدة مصالح سياسية في الأساس لكونها دولة محورية في الشرق الأوسط وتعتبر مواقفها في بعض النواحي نموذجا لتحديد العلاقات طويلة الأمد بين الغرب وبقية العالم العربي.

واوصي السفير الكندي حكومته بضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية مع الجمهورية العربية المتحدة بأن تصبح ج.ع.م سوقا جيدة للسلع المصنعة في كندا وحتى يمكن تصدير القمح من جديد، وإيجاد طريقة لحل مشكلة نقص الدولار في مصر من خلال إيجاد سوق للقطن المصري في كندا، وفتح مجالات تجارية واسعة مع ج.ع.م بالاتجاه في المستقبل لتطوير صناعة النسيج الكندية وجعلها تعتمد على القطن المصري طويل التيلة[٢٣٠]

وبناء على هذا التحليل المستفيض للأوضاع في الجمهورية العربية المتحدة بدأت الدبلوماسية الكندية ممثلة في السفير الكندي في القاهرة تبحث عن سبل لتحسين العلاقات بين مصر والغرب، وذلك خوفا من ان يفقد الغرب نفوذه في الشرق الأوسط ويستعيد الاتحاد السوفيتي نفوذه خاصة ان المساعدات الاقتصادية السوفيتية لم تنقطع عن الجمهورية العربية المتحدة حتي في ذروة حملة الرئيس عبد الناصر المناهضة للشيوعية واصل السوفييت تنفيذ وتمويل المرحلة الثانية من مشروع السد العالي وابدوا استعدادهم لتقديم مساعدات اقتصادية كبيرة للمنطقة السورية على نهر الفرات في محاولة لاستعادة الاتحاد السوفيتي لمكانته التي فقدها خلال عام ١٩٥٩.

على هذا الأساس بدأ السفير الكندي ارنولد سميث نشاطًا سياسيًا مكثفًا فالتقي بعدد من كبار المسئولين والسياسيين المصريين في مقدمتهم وزير الخارجية محمد فوزي، ومحمود رياض*[٢٣١] مستشار الرئيس للشئون السياسية، ومراد غالب* وكيل وزارة الخارجية وزكريا محي الدين* وزير الداخلية وأنور السادات وهيكل وغيرهم، وناقش معهم اتجاهات السياسة الخارجية المصرية وسبل تحسين العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والغرب من خلال إيجاد نقاط للاتفاق والالتقاء بين الطرفين في جوانب اخري لسياسة الجمهورية العربية خارج منطقة الشرق الأوسط كسياستها في افريقيا وامريكا اللاتينية، فاقترح السفير الكندي ان تنتهج مصر سياسة جديدة تجاه افريقيا تكون ذات رؤية ابعد من مجرد النضال ضد الاستعمار لحصول بلدان افريقيا على الاستقلال وهو امر حتمي سيتحقق خلال سنوات قليلة، وانما تعمل على ضمان حياد هذه الدول بعد الاستقلال وعدم وقوعها تحت تأثير وهيمنة الكتلة الشيوعية لأنه ليس من مصلحة الجمهورية العربية المتحدة على المدي البعيد ان يكون هناك تغلغل شيوعي كبير على حدودها الجنوبية والغربية في افريقيا وهنا تأتي المصلحة المشتركة بين الجمهورية العربية وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا في العمل سويا لضمان تسليم السلطة لقادة وطنيين معتدلين في دول افريقيا الساعية للاستقلال.

وقد اثارت رؤية السفير الكندي لوجود مصلحة مشتركة بين الجمهورية العربية والغرب في افريقيا اندهاش السياسيين المصريين الذين رأوا انه لا توجد أي مصلحة

مشتركة بين الجانبين بل على العكس هم على طرفي النقيض في افريقيا، فالجمهورية العربية المتحدة تكرس كل جهدها لمناهضة الاستعمار وتساند القوميين الافارقة وتدعمهم بقوة للحصول على الاستقلال من الاستعمار البريطاني والفرنسي والبلجيكي، في المقابل رفضت بريطانيا السماح للجمهورية العربية بفتح قنصليات في عدد كبير من العواصم الافريقية والسماح لإسرائيل بإقامة علاقات دبلوماسية مع القادة الوطنيين الجدد في افريقيا وهو ما يُعد تحيز لإسرائيل والصهيونية على حساب الجمهورية العربية.

ولفت السفير الكندي نظر السياسيين المصريين الى عنصر اخر من العناصر المهمة الأخرى في السياسة الخارجية للجمهورية العربية والذي يمكن تغييره لتحقيق نوع من التقارب مع الغرب وهو محاولة ج.ع.م مؤخرا تنمية علاقات أوثق مع أمريكا اللاتينية وهو ما تم بالفعل مع كوبا وبعض العواصم الأخرى الأكثر عداء للولايات المتحدة الأمريكية وذلك بهدف تكوين محور عربي – امريكي لاتيني مؤثر داخل الأمم المتحدة ومحاولة الحصول على دعم أمريكا اللاتينية في بعض القضايا العربية كالجزائر وفلسطين، هذا بالإضافة للمصالح التجارية الواسعة بينهم، وحذر من ان انتهاج هذه السياسة مع اتباع سياسة اخري معادية للغرب يزيد من توتر العلاقات مع الولايات المتحدة لأنه يعطي مؤشر على تعاون مصر مع الدول المناهضة لأمريكا خاصة مع تفاقم مشكلة قناة بنما بين واشنطن وكوبا، ودعا السفير الكندي لضرورة تغيير هذه السياسة لضمان علاقات مستقبلية حسنة مع الولايات المتحدة.

كما ناقش السفير الكندي مع مراد غالب وزكريا محي الدين تأثير خطب الرئيس ناصر المناهضة للغرب وحملات الصحف والإذاعة المصرية ضد الولايات المتحدة على تصويت الكونجرس الأمريكي على وضع شروط جديدة لمنح المساعدات الاقتصادية الامريكية للجمهورية العربية المتحدة وهو أمر كان يقلق الوزراء والمسئولين في الجمهورية العربية المتحدة بالفعل، خاصة ان أخطاء ج.ع.م يستغلها اعداءها ضدها بذكاء [٢٣٢].

وأكد السفير الكندي للسياسيين المصريين ان الوصول إلى علاقة مرضية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة يقوم على الاحترام المتبادل وضبط النفس والتفاهم وحسن النية وانه يجب التخلي عن ردود الفعل والتعليقات العنيفة للجمهورية العربية المتحدة إزاء الحوادث الفردية التي يمكن ان تنشا من وقت لأخر، لاسيما في التعامل مع مجتمع حر واسع ومعقد مثل الولايات المتحدة الامريكية.

على الجانب الاخر وبينما كانت الحكومة الكندية تقنع السياسيين المصريين بضرورة عدول الحكومة المصرية عن بعض سياستها الخارجية بخاصة نحو الولايات المتحدة لضمان حصولها على المساعدات الاقتصادية منها، كانت تحاول اقناع الدول الغربية والولايات المتحدة بأنه ليس من الحكمة ربط المساعدات الامريكية للدول العربية بشكل خاص وعلني بمسألة التنازلات العربية تجاه إسرائيل ما لم يكن هناك شرط موازي تم وضعه على المساعدات لإسرائيل يشترط مراعاة إسرائيل لتحذيرات الأمم المتحدة بشأن الجوانب ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وهذا ليس من منظور العدل والعقل فقط بل من منظور التأثير العملي المحتمل لهذا القرار، على العرب وخاصة الرئيس عبد الناصر لان أي ضغط احادي الجانب وغير العادل فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية سوف يكون له ردود فعل عكسية، وفي الوقت نفسه لفت الانتباه إلى انه يجب ان يكون هناك رد فعل غربي على سياسة ناصر الهجومية لان تركه سوف يجعله يكون انطباعا بأن الغرب يمكن مهاجمته مع الإفلات من العقاب وان المساعدات الغربية ستستمر على نفس المستوي بغض النظر عن معايير السلوك الدولي في الدعاية وغيرها، وان الحل الأمثل في التعامل مع موضوع المساعدات الاقتصادية مع ج.ع.م يكمن في ان يتم منحها المساعدات بقدر اقل مما سبق ويتناسب مع سلوكها العام تجاه الغرب على ان يتم ذلك بشكل سري ودون اصدار أي تصريحات عامة حول هذا الامر لأنه ليس من الحكمة خلق قضايا تتعلق بهيبة الرئيس عبد الناصر دون داع لأنه هذا سيؤدي دائما إلى رد عنيف من قبله ويأتي بنتائج عكسية معه والغرب بحاجة لعلاقات جيدة مع ج.ع.م لأنها ذات أهمية

استراتيجية كبري لمستقبل العالم العربي ككل، وبالنسبة لمستقبل اسيا وافريقيا بسبب تأثيرها في الحركة الافرو اسيوية لذلك ليس من الحكمة الاصطدام معها[٢٣٣] .

لم يكتف ارنولد سميث السفير الكندي بمقابلاته بالسياسيين المصريين الذين نصحوه بعرض هذه الآراء والأفكار على الرئيس عبد الناصر وبالفعل وبتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٦٠ التقي سميث بالرئيس عبد الناصر واجتمع معه لمدة ٩٠ دقيقة، وناقش معه كافة المشكلات والقضايا التي أدت من وجهة النظر الكندية إلى توتر العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والغرب بعد ان كانت العلاقات بين الجانبين قد تعززت في عام ١٩٥٩ وأصبحت واعدة جدا لاستقرار والتقدم في المستقبل وعزا السفير هذا التدهور لقضية مقاطعة السفينة كليوباترا والهجمات الصحفية ضد الولايات المتحدة ثم مناقشات الكونجرس الأمريكي للمساعدات الامريكية، وعرض على ناصر وجهة النظر الكندية في إيجاد سبل اخرى لتحسين العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والغرب بتغيير السياسة الخارجية للجمهورية المتحدة في افريقيا وامريكا اللاتينية لتتفق مع السياسة الغربية.

واختلف الرئيس ناصر مع السفير الكندي في رؤيته لضرورة التقارب بين الغرب في افريقيا، مؤكدا على ان الغرب دائما ما يتهمون القوميين بالشيوعية وهذا خطأ كبير واكد ناصر على ان الغرب يتهمه انه يدعم السياسة السوفيتية في افريقيا والحقيقة عكس ذلك الاتحاد السوفيتي هو الذي يدعم سياسة الجمهورية العربية المتحدة في افريقيا والتي كانت بمثابة دعم للقوميين للحصول على الاستقلال من الاستعمار الغربي.

اما فيما يخص الأمم المتحدة فقد اكد ناصر انه قد خدع بالوثوق في الأمم المتحدة معتبرا إياها أداة في يد الولايات المتحدة وقد ظهر هذا واضحا في قضايا عديدة مثل قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ وأزمة السويس عام ١٩٥٦ ومشكلة الكونغو ، حاول السفير الكندي دحض هذه الاتهامات عن الأمم المتحدة مؤكدا على استقلال المنظمة والأمين العام همرشولد تماما في قراراته، وموضحا الدور الكبير الذي لعبته كندا في تطوير منظمات الأمم المتحدة وهو ما جعلها ليست حكرا على القوى العظمي فقد بل

منح الدول الأخرى الأعضاء داخل المنظمة درجة كبيرة في التأثير في السياسة العالمية ومنحهم فرصة لتطوير عالم اكثر امانا للجميع.

وشرح الرئيس ناصر باستفاضة انتهاج بلاده لسياسة عدم الانحياز لكنه في الوقت نفسه أكد على ان هذه السياسة تصبح امرا ثانويًا امام مصلحة بلاده وامام التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط خاصة بعد حصول إسرائيل على أسلحة حديثة من فرنسا فاصبح من الضروري للغاية ان تحصل الجمهورية العربية المتحدة على أسلحة تضاهي طائرات ميراج الفرنسية التي حصلت إسرائيل على ٦٠ منها، علاوة على المفاعل النووي الإسرائيلي في النقب والذي ساعدت فرنسا إسرائيل في إقامته وتطويره، وقد اكد السفير الكندي لناصر ان بلاده فعلت ما في وسعها لسنوات لمنع انتشار الأسلحة النووية وان الولايات المتحدة وبريطانيا تشارك كندا مخاوفها بشأن مخاطر انتشار الأسلحة الذرية على نطاق واسع، إلا أن ناصر شكك في ذلك وأكد على انه لديه معلومات على مساعدة بريطانيا والولايات المتحدة وموافقتهما على تطوير فرنسا للمفاعل النووي الإسرائيلي.

وان سياسته قائمة على صداقة الدول التي تصادقه ومعادات ومهاجمة الدول التي تهاجمه وان الجمهورية العربية المتحدة لن ترضخ لأي ضغوط دولية تمارس عليها لتغيير سياستها، وحتي اذا قامت حكومة الولايات المتحدة بالضغط عليه بوقف توريد القمح للجمهورية العربية المتحدة فان بلاده كانت تعيش بدون امدادات القمح الامريكي ويمكنها ان تعود الي ذلك اذا لزم الامر، وعلى المدي الطويل لن تصبح للجمهورية العربية المتحدة مصالح حقيقية أو حاجة ملحة تربطها بلندن وواشنطن، في حين ان لكل من لندن وواشنطن مصالح وأهداف مهمة في الشرق الأوسط .

وانه قد اتخذ عدة خطوات بالفعل لتحسين العلاقات مع الغرب فأعاد تبادل السفراء مع لندن لكن على العكس رفضت بريطانيا السماح بفتح قنصليات للجمهورية العربية المتحدة في حين سمحت لإسرائيل بذلك، اما فرنسا فلم يكن إعادة العلاقات معها امرا سهلا في ظل تعاونها الواضح مع إسرائيل.

حاول السفير الكندي إثناء ناصر عن مواقفه تلك بأقناعه ان تبادل السفراء مع الدول الغربية سيتيح التقليل التدريجي من سوء التفاهم ويؤدي إلى تحسن العلاقات بين الجانين، وانه يجب ان يضع تفضيل بريطانيا لإسرائيل جانبا وان تعمل الجمهورية العربية المتحدة على تحسين سياستها في افريقيا وان توقف بث دعاية صوت افريقيا الحرة في القاهرة وانشطت بعثة ج.ع.م في الكونغو، لان هذه النشاطات ربما تكون السبب وراء منع بريطانيا إقامة قنصليات ل ج.ع.م في افريقيا، وان هناك مصلحة مشتركة ضمنية بين ج.ع.م والغرب فيما يتعلق بتطوير حكومات دول افريقيا المستقلة ومنعها الوقوع تحت التأثير الشيوعي، وان وجود سفير ل ج.ع.م في لندن وسفير بريطاني في القاهرة يمكن ان يتحدث مباشرة إلى قادة حكومته ويمكن لتقاريره ان تؤثر على التفكير داخل حكومته وهي طريقة معقولة للتغلب على حالة عدم الثقة التي ازعجت كلا الجانبيين وبالتالي التحرك نحو علاقات اكثر توازنًا بشأن افريقيا وغيرها من المشكلات ذات الاهتمام المشترك، وان بذل جهود حقيقية لعكس مسار التدهور يمكن ان يكون ذو قيمة طويلة الأجل للعرب وكذلك للغرب.

كما ان مهاجمة وتقويض دور الأمم المتحدة من قبل ج.ع.م يعد نقطة اخرى تعكس تدهور وانعدام الثقة مع الغرب، وطالب سميث الرئيس ناصر بإعادة النظر في الحكمة من هذه السياسة لأن الأمم المتحدة من وجهة نظر كندا والعالم كله تمثل أفضل أمل لتحقيق الأمن والسلام في ارجاء العالم.

وفي النهاية بائت محاولات السفير الكندي لأقناع الرئيس ناصر بتعديل بعض سياساته الخارجية لتحسين علاقته مع الغرب بالفشل، فرغم استماع ومناقشة الرئيس له في كافة القضايا السياسية المطروحة إلا انه اصر على قناعاته السياسية ووعده في النهاية بالنظر في تفعيل العلاقات مع بريطانيا، بالرغم من ذلك كان السفير الكندي راضيا عن الدور الذي قام به لأنه كان يرى انه مدين لشعب ج.ع.م والغرب بأن يبذل قصاري جهده في محاولات جادة لإقناع الرئيس وكافة الشخصيات السياسية الفاعلة في ج.ع.م بالتوقف عن سياستهم وإعادة النظر فيها بشكل يخدم مصالح دولتهم في المحيط الدولي[٢٣٤].

وقد ظلت السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة كما هي ولم يطرأ عليها تغيير وتوترت العلاقات بشكل واضح بين ج.ع.م والدول العربية والغربية على حد سوء، وبدأت دولة الوحدة تعاني من مشكلات داخلية وخلافات بين الرئيس جمال عبد الناصر والبعثيين في سورية بشكل ينذر بالخطر، وقد لاحظ السفير الكندي اثناء زيارته إلى سوريا في فبراير ١٩٦٠ ولقائه بعدد من الشخصيات السياسية السورية وفي مقدمتهم شكري القوتلي، وجود سخط واضح من البعثيين ضد ناصر خاصة بعد ان أقال ناصر الوزراء البعثيين في كل من سوريا والحكومة المركزية في القاهرة والعديد من المسئولين البعثيين في دمشق، كما لاحظ السفير الكندي تزايد نفوذ السراج وزير الداخلية وأصبح معظم الوزراء التنفيذيين السوريين الجدد المعينين محل البعثيين المستقيلين موالين له، وهو ما زاد من نفوذ السراج بشكل كبير داخل الإدارة السورية.

هذا بالإضافة إلى مطالبة رجال الأعمال البرجوازيين وكبار التجار وقادة الأحزاب السياسية السابقة بمنح سوريا المزيد من الحكم الذاتي ومنحهم دورًا حقيقيًا في السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة [٢٣٥]، ولم يلبث ان تفاقمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وأيضا السياسية داخل دولة الوحدة لتؤدي في النهاية إلى الانفصال بين مصر وسوريا نتيجة انقلاب عسكري قام به مجموعة من الضباط السوريين بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، ليعلن عبد الناصر في ٥ أكتوبر ١٩٦١ رسميا انفصال مصر عن سوريا وانتهاء دولة الوحدة [٢٣٦].

بالإضافة لهذه المساعي السياسية الكندية كان لكندا أيضا دورًا في حماية الأقليات داخل مصر بل وفتح السبل امامهم لمغادرة مصر فمنذ يناير ١٩٦٠ بدأت الحكومة الكندية تدرس فتح مكتب للهجرة في السفارة الكندية في القاهرة[٢٣٧] بعد ان تم إيقاف الهجرة من مصر إلى كندا منذ عام ١٩٥٧، وذلك للسماح للأقليات من المسيحيين الأوروبيين والمصريين الذين يريدون الخروج من مصر بسبب تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية في ضوء سياسة ناصر ومواقفه من الغرب[٢٣٨]، وفي نوفمبر ١٩٦٠ وافقت الحكومة الكندية على السماح للهجرة من الجمهورية العربية المتحدة واستقبال ما يقرب من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مهاجرًا خلال السنة الأولى[٢٣٩]وتم التواصل مع

وزير الداخلية المصري زكريا محي الدين الذي رحب بالفكرة وأكد على ان حكومته ليس لديها أي اعتراض على مثل هذه الهجرة وانه سعيد لإتاحة الفرصة لعدد محدود من سكان الجمهورية العربية المتحدة للذهاب إلى كندا، وأشار إلى ان معظم من يرغبون في الهجرة سيكونون من الأقلية المسيحية وانه لا يعتقد ان أي مسلم مصري سيقدم طلبا للهجرة، وبدأ تنسيق بين أعضاء السفارة الكندية ووزارة الداخلية المصرية في الحصول على التقارير الأمنية حول المهاجرين المحتملين(٢٤٠).

اما فيما سياسة كندا تجاه النزاع العربي – الإسرائيلي ١٩٦٠–١٩٦٧فقد انتهجت كندا سياسة قائمة على عدم التورط في سباق التسلح بين العرب وإسرائيل وحاولت ان تلتزم إلى حد كبير بسياستها في الشرق الأوسط القائمة على اقرار السلام والاستقرار في المنطقة من خلال المشاركة في منظمات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لذلك رفضت الحكومة تصدير أي معدات عسكرية ذات طبيعة قتالية إلى المنطقة برغم المحاولات المتكررة من بلدان الشرق الأوسط والموردين الكنديين للمعدات العسكرية للحصول على استثناءات لهذه السياسة، لكن هذه السياسة لا تعني فرض حظر كامل على بيع المعدات العسكرية للشرق الأوسط، فقد سمحت كندا ببيع كميات كبيرة من معدات عسكرية ودفاعية تم توجيه معظمها لإسرائيل تتضمن معدات اتصال ومحركات طائرات وغيرها، وفي أكتوبر ١٩٦٠ تقدمت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بطلب للحصول على طائرات كاريبو Caribou وهي طائرات مخصصة لنقل القوات العسكرية، ورفضت الحكومة الكندية الطلب مؤكدة على ان هذه الطائرات لن تباع في الظروف الحالية الي أي من اطراف النزاع العربي الإسرائيلي، كما رفضت الحكومة الكندية أيضا اصدار تصريح بتصدير معدات الكترونية (أجهزة ارسال واستقبال) إلى حكومة إسرائيل وذلك خوفا من ان تستخدم إسرائيل هذه الأجهزة في طائرات الميراج الأسرع من الصوت التي حصلت عليها من فرنسا كما ان مد كندا لها بهذه الأجهزة من الممكن ان يسهم اكثر في مزيد من التدهور في العلاقات بين ج.ع.م والغرب(٢٤١) وفي عام ١٩٦٣ قررت الحكومة الكندية برئاسة ليستر بيرسون حظر المعدات العسكرية إلى جميع البلدان المتورطة بشكل مباشر في الصراع العربي الإسرائيلي (٢٤٢).

وقد ظلت العلاقات ودية بشكل كبير بين كندا ومصر حتي عام ١٩٦٧ الذي شهد توتر وصدام واضح بين البلدين، ففي مايو ١٩٦٧ ومع تسارع الاحداث في الشرق الأوسط وتزايد حدة التوتر بين مصر وإسرائيل، طلب الرئيس جمال عبد الناصر من الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت سحب قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة من مواقعها على طول الحدود المصرية الإسرائيلية(٢٤٣)، ورفضت الحكومة الكندية برئاسة بيرسون ووزير الخارجية بول مارتن طلب مصر وهاجموا الحكومة المصرية مؤكدين على ان مصر ليس لها الحق في المطالبة بانسحاب قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، وسعت كندا إلى جعل يو ثانت U Thant يحيل الامر إلى الأمم المتحدة أو مجلس الامن بدلا من الاستجابة لطلب ناصر، وقد ادى هذا الموقف الكندي إلى إثارة غضب الحكومة المصرية، وأعلن الرئيس عبد الناصر ردًا على الموقف الكندي مؤكدا على ان قوات "UNEF قد دخلت مصر بموافقتنا وبالتالي لا يمكنها الاستمرار في البقاء على الأراضي المصرية دون موافقتنا " وفي النهاية استجاب الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت إلى الطلب المصري وامر القوات بالانسحاب من الأراضي المصرية.

وزاد الموقف الكندي تعقيدا بسبب تدخل الحكومة الكندية ودعمها الضمني لاقتراح بريطاني امريكي بإنشاء قوة بحرية لحماية الشحن الإسرائيلي عبر مضيق تيران وخليج العقبة، الامر الذي عمق الانقسام بين البلدين وجعل الرئيس عبد الناصر يضع كندا في مصاف الدول الغير نزيهة والمتحيزة لإسرائيل في الصراع الدائر في الشرق الأوسط، واعلن في تصريحات له في ١٦ مايو ١٩٦٧ ان " حملة عالمية كبيرة بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا ضد مصر بدأت بمعارضة سحب قوة الطوارئ من مصر في محاولة لتحويل هذه القوة إلى قوة تخدم الامبريالية الجديدة واداة لتنفيذ خططها، وفي اجتماع لمجلس الامن هاجم السفير المصري كندا باعتبارها عميل امريكي، وأمر ناصر الكتيبة الكندية بمغادرة مصر في غضون ٤٨ ساعة بسبب موقف كندا المنحاز لإسرائيل، وقُبل هذا الغضب من كندا في التصريحات والافعال المصرية برد فعل كندي مماثل على مستوي الحكومة والشعب الكندي(٢٤٤)، واستمرت العلاقات على هذا النحو من التوتر إلى ان توفى الرئيس جمال عبد الناصر في عام

١٩٧٠ لتنتهي حقبة عاصفة من تاريخ مصر وتبدأ مرحلة جديدة مع تولي الرئيس السادات للسلطة في مصر.

الخاتمة

يتضح لنا من خلال هذه الدراسة التاريخية ان كندا قد لعبت دورًا مهمًا في احداث الشرق الأوسط في الفترة من عام ١٩٥٢-١٩٦٧، من خلال علاقتها بمصر أكبر دولة في المنطقة واكثرهم تأثيرا فيها، فعلاقة كندا المتميزة مع مصر شكلت سياستها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، ويبدوا لنا من خلال هذه الدراسة ان سياسة كندا الخارجية تجاه مصر والمنطقة ككل قد مرت بمراحل ثلاث: **المرحلة الأولى** بدأت بتأييد كندا السافر لإسرائيل حيث كان لكندا دورًا بارزًا في بلورة قرار تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧واقراره وكانت من مناصري الأهداف الصهيونية في المنطقة، وفي هذه المرحلة لم تهتم كندا بإقامة علاقات سياسية مع مصر أو الدول العربية وكانت تسير في ركاب السياسة البريطانية والغربية بشكل عام واقتصرت علاقتها بمصر على التبادل التجاري فقط وهي مرحلة بدأت من عام ١٩٤٧ وحتي عام ١٩٥٤.

اما المرحلة الثانية فهي مرحلة حاولت فيها الحكومة الكندية التخلي عن انحيازها لإسرائيل وبدأت تبحث لها عن موطئ قدم في منطقة الشرق الأوسط بمحاولة انتهاج سياسة حيادية وسطية عادلة في مواقفها من قضايا ومشكلات المنطقة وبخاصة قضية النزاع العربي الإسرائيلي، وقد امتدت هذه المرحلة من عام ١٩٥٤وحتي عام ١٩٥٧ وهي فترة اتسمت فيها العلاقات الكندية مع مصر بمساندة الحقوق المصرية في الأمم المتحدة وظهر هذا بوضوح في قضية العدوان الإسرائيلي على غزة عام ١٩٥٥، وكذلك في أزمة السويس وتشكيل قوة الطوارئ الدولية وان كان دورها قد شابه التحيز لإسرائيل في نهاية الأزمة في الأمم المتحدة إلا ان جهود كندا بشكل عام قد ساهمت في حل هذه الأزمة بالطرق الدبلوماسية والسياسية وانقذت العالم من حرب عالمية ثالثة وبفضلها خرجت جميع الأطراف الدولية المتورطة في هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة وهو ما اكسبها سمعة دولية كبيرة على المسرح السياسي الدولي بشكل عام وفي الشرق الأوسط بشكل خاص.

ويرجع الفضل في رسم السياسة الخارجية الكندية على هذا النحو في هاتين المرحلتين الى **ليستر بولز بيرسون** السياسي الكندي البارع الذي تنقل في مناصب سياسية هامة في الحكومة الكندية بدء من عام ١٩٤٧ حيث كان ممثل كندا في الأمم المتحدة وبالأخص في لجنة فلسطين وهي اللجنة التي صاغت قرار التقسيم الشهير ثم اصبح بعد ذلك وزير للشئون الخارجية الكندية في الفترة من عام ١٩٤٨ وإلى عام ١٩٥٧ وهي الفترة التي شهدت تغيرات جذرية في السياسة الخارجية الكندية حيث تحولت السياسة الكندية من سياسة تابعة لبريطانيا في اتخاذ كافة قرارتها إلى سياسة مستقلة في المنطقة ولها أهدافها المختلفة عن بريطانيا والغرب ولكن في سياق متصل معه في الوقت ذاته وهذا ظهر بوضوح في معارضة بيرسون للعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ثم في دوره النشط داخل الأمم المتحدة في محاولة لإخراج بريطانيا وفرنسا من هذا المأزق باقل الخسائر الممكنة دون ان تخسر كندا أيضا علاقتها بمصر والدول العربية، وبرغم تعرض بيرسون لمعارضة شديدة من قبل الرأي العام الكندي الذي كان يميل إلى مساندة بريطانيا حليفة كندا في عدوانها على مصر إلا ان سياسة بيرسون قد اثبتت نجاحها في النهاية ومواقفه السياسية اكسبت كندا احترام العالم بأثره حتي ان بيرسون حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٥٧ تقديرا لدوره في حل أزمة السويس، كما ان هذا الدور الكندي اكسبها ثقة اكبر في لعب دور سياسي أعمق في حل مشكلات الشرق الأوسط، وعندما تولي بيرسون منصب رئيس الوزراء في الفترة من ١٩٦٣-١٩٦٨ أصبحت السياسة الخارجية الكندية في عهده أكثر استقلالا وفهما لقضايا منطقة الشرق الأوسط وخاصة السياسة المصرية المتغيرة تجاه الغرب حتي انه دافع في مباحثاته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي عن سياسة ناصر ودوره في المنطقة ورفض كافة الاتهامات الإسرائيلية الموجهة له، ورفض ان يكون لكندا دورًا في سباق التسلح الدائر بين العرب وإسرائيل واتخذ قرار بعدم بيع أي أسلحة هجومية لكلا الطرفين .

اما المرحلة الثالثة في السياسة الكندية مع مصر والممتدة من ١٩٥٨-١٩٦٧فهي مرحلة العلاقات السياسية الثنائية وثيقة الصلة والتي أصبحت في أعلى

المستويات السياسية مع الرئيس جمال عبد الناصر والزمرة السياسية الحاكمة، لتتحول العلاقات بين البلدين لعلاقات متميزة ومتفردة خاصة بعد ان قطعت مصر علاقتها ببريطانيا وفرنسا وأستراليا وغيرها من الدول الغربية التي ساندت عدوان ١٩٥٦ فأصبحت كندا التي حازت على ثقة العرب والرئيس ناصر بعد دورها في أزمة السويس هي الدولة الوحيدة التي لها صلة جيدة بمصر والغرب معا ومع تسارع الاحداث في المنطقة وقيام الوحدة المصرية السورية والثورة في العراق وأزمة لبنان وأزمة الأردن وتزايد المد الشيوعي في العراق وتوتر العلاقات بين ناصر والاتحاد السوفيتي، وسط هذا كله جاءت الحاجة الملحة لدولة تعمل كوسيط مع الدول الغربية لاستعادة العلاقات معهم والحصول على دعمهم في وجه المد الشيوعي في المنطقة، هنا أصبح لكندا دورا مهما للغاية كوسيط سري بين الرئيس عبد الناصر وبريطانيا في مشكلة العراق ومن ثم نجاحها في عودة العلاقات بين مصر وبريطانيا بعد ذلك، الامر الذي أدى لعلاقات اوثق مع النظام المصري على كافة المستويات.

ويرجع الفضل في صياغة هذه المرحلة من العلاقات الوثيقة بين مصر وكندا الى السفير الكندي في القاهرة **ارنولد سميث** (١٩٥٨-١٩٦٢) والذي يعد بحق نقطة الارتكاز في العلاقات بين البلدين، وهو سياسي بارع نجح في إقامة شبكة علاقات واسعة مع كثير من الساسة المصريين كما كان له علاقة جيدة بالرئيس جمال عبد الناصر وظهر هذا بشكل جلي في لقاءاته الطويلة بالرئيس عبد الناصر الأمر الذي أتا ح له التعرف على كافة اتجاهات السياسة الخارجية المصرية وأهدافها المختلفة وهو ما ظهر في تقاريره التي أرسلها لحكومته والتي تحمل تفاصيل دقيقة للواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي المصري في هذه الفترة الحرجة من تاريخ المنطقة وقد سمحت له هذه العلاقات ان يدلي برأيه ورأي حكومته في كثير من قضايا السياسية الخارجية المصرية مع الرئيس جمال عبد الناصر والسياسيين المصريين، كما كان له دورًا كبيرًا في الوساطة السرية بين بريطانيا والرئيس عبد الناصر لتنسيق المواقف السياسية بين البلدين في التعامل مع الوضع في العراق عام ١٩٥٩ ، اضف لذلك دوره في اقناع

الرئيس جمال عبد الناصر باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وأستراليا وحتي فرنسا بعد ذلك .

الهوامش

*بدأ اول اتصال شبه رسمي بين كندا ومصر في أكتوبر عام ١٨٨٤ عندما هبطت وحدة من ٣٨٦ زورقا كنديا وضباطا من الميلشيات الكندية في مصر للمساعدة في نقل قوة استكشافية بريطانية عبر النيل لإنقاذ الجنرال جوردون الذي حوصر في الخرطوم،

Delvoie, Louis A. *Bilateral Agendas: Canadian Foreign Policy on the Ground*. Centre for International and Defence Policy, Queen's University, 2017, P28.

*شاركت الحكومة الكندية في لجنة فلسطين في الأمم المتحدة (UNSCOP) وكان لممثل كندا لستر بيرسون دورا كبيرا في تحقيق التطلعات الصهيونية ورفض مساعي الدول العربية في اللجوء الي محكومة العدل الدولية لتقرير ما اذا كانت الأمم المتحدة من حقها تقسيم فلسطين ، كما كان لممثل كندا الاخر في اللجنة ايفان سي راند الدور الأكبر في صياغة قرار تقسيم فلسطين وحشد موافقة الأغلبية الدولية عليه، وتبعا للخطة التي وضعها بيرسون وسي ران حصل اليهود على معظم الأراضي الفلسطينية فقد أعطت الخطة الصهاينة ٥٥ % من أراضي فلسطين لليهود رغم انهم كانوا يملكون فعليا اقل من ٧%من الأراضي وكانوا يمثلون اقلية في فلسطين، وتكريما لدور بيرسون في إقامة الدولة اليهودية منحته الجماعات الصهيونية في عام ١٩٦٠ وسام البسالة الإسرائيلي، وفي عام ١٩٦٧ بعد ان تخلي عن منصبه كرئيس لوزراء كندا حصل على جائزة تيودور هرتزل من المنظمة الصهيونية الامريكية لالتزامه بالدفاع عن حرية اليهود وإسرائيل، وكانت كندا من أوائل الدول التي أعلنت على لسان بيرسون اعترافها بدولة إسرائيل في فلسطين عام ١٩٤٨ وذلك قبل ان تحدد حدود الدولة الجديدة بدقة ، واصبح بقاء إسرائيل حجر الزاوية في السياسة الخارجية الكندية بخاصة بعد ان اصبح بيرسون وزير للخارجية الكندية في الفترة من ١٩٤٨-١٩٥٨ ثم رئيس للوزراء ١٩٦٣-١٩٦٨ ، للمزيد من التفاصيل حول دور كندا في قيام دولة إسرائيل انظر

Engler, Yves. *Lester Pearson's Peacekeeping: The Truth May Hurt*. RED Pub, 2012, P22-26& Hillmer, Anne Trowell, David Taras, and David Goldberg. "The Domestic Battleground: Canada and the Arab-Israeli Conflict." (1989): p125-127&P140.

([1]) -Documents on Canadian External Relations: Volume 21 – 567, Chapter VI, Middle East, Part 3, Egypt, Section B, Visit of secretary of state for external affairs to Cairo, November 10-12, 1955, Memorandum for Secretary of State for External Affairs, Confidential, [Ottawa], October 20th, 1955.

([2])- Documents on Canadian External Relations: Volume 21 – 567, Chapter VI, Middle East ، Part 3, Egypt, Section B, Visit of secretary of state for external affairs to Cairo, November 10-12, 1955, Memorandum for Secretary of State for External Affairs ,CONFIDENTIAL ,[Ottawa], October 20th, 1955.

(٣)- شحاته عيسي إبراهيم: الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر ، ط١ ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ٢٠١٥، ص -٢١٦-٢١٥، طاهر محمد صكر الحسناوي: الرؤية الامريكية للصراع المصري-البريطاني من حريق القاهرة حتي قيام الثورة ،ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١ ،ابوظبي ١٩٩٩،ص٢٢.

(٤)- الاهرام: ١٩٥٤/٨/٣١، ص١، ريدر بولارد: بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى ١٩٥٢، ط١، بغداد ١٩٥٦، ص٢٢١.

(5)- Documents on Canadian External Relations; Volume 17 – 911, Chapter VIII, Western Europe and the Middle East, Part 3, Middle East, Section A, Egypt Confrontation with United Kingdom, Extract from Cabinet Conclusions, [Ottawa], Egyptian situation; Support for The United Kingdom, October 17th. 1951.

(6)-Documents on Canadian External Relations; Volume 17, Chapter VIII, Western Europe and the Middle East, Part 3, Middle East, Section A , Egypt Confrontation with United Kingdom, Extract from Cabinet Conclusions, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External Affairs,[Ottawa], October 16th, 1951

(7)-Documents on Canadian External Relations; Volume 17, Chapter VIII, Western Europe and the Middle East, Part 3, Middle East , Section A , Egypt Confrontation with United Kingdom, Extract from Cabinet Conclusions, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External Affairs , CONFIDENTIAL, [Ottawa], October 17th, 1951.

(8)- Documents on Canadian External Relations; Volume 17, Chapter VIII, Western Europe and the Middle East, Part 3, Middle East, Section A, Le secrétaire d'État des Relations du Commonwealth, au haut-commissaire du Royaume-Uni, Secretary of State for Commonwealth Relations to High Commissioner of United Kingdom, Telegram NO. 131, [London], October 13, 1951.

(9)- Documents on Canadian External Relations; Volume 17, Chapter VIII, Western Europe and the Middle East, Part 3, Middle East, Section A, Extract from Cabinet Conclusion, [Ottawa], October 18th, 1951, Egypt; Support of U.K. Position.

([10])- Documents on Canadian External Relations; Volume 18, Chapter IX, Western Europe and the Middle East, Part 3, Middle East, Section A, SUB- Section I, Death of Trade Commissioner ,947, Extract 946, Extract from Minutes of Meeting of Heads of Division, Confidential, Ottawa, January 28th, 1952.

([11])- Documents on Canadian External Relations; Volume 18, Chapter IX, Western Europe and the Middle East, Part 3, Middle East, Section A, SUB-Section I, Death of Trade Commissioner ,947, Extract from Minutes of Meeting of Heads of Division, Confidential, Ottawa, March 24th, 1952. & SUB- Section I, Death of Trade Commissioner 946, Extract from Minutes of Meeting of Heads of Division, Confidential, Ottawa, January 28th, 1952.

([12])- Documents on Canadian External Relations; Volume 18, Chapter IX, Western Europe and the Middle East, Part 3, Middle East, Section A, SUB- Section I, Death of Trade Commissioner ,947, Extract, 948, Extract from Minutes of Meeting of Heads of Division, Confidential, Ottawa, November 10th, 1952.

([13])-Documents on Canadian External Relations: Volume 21 – 567, Chapter VI, Middle East, Part 3, Egypt, Section B, Visit of secretary of state for external affairs to Cairo, November 10-12, 1955, Memorandum for Secretary of State for External Affairs, Confidential, [Ottawa], October 20th, 1955.

([14])- Documents on Canadian External Relations: Volume 19, Chapter IX, Middle East, Part 3, Egypt, Section A, Establishment OF republic of Egypt ,980, Consul General of Egypt, to Secretary of State for External Affairs, NOTE NO. 281, Ottawa, June 19th, 1953,

([15])- Documents on Canadian External Relations: Volume 19, Chapter IX, Middle East, Part 3, Egypt, Section A, Establishment OF republic of Egypt ,981, Under-Secretary of State for External Affairs, to Consul General of Egypt, NOTE NO. 59, Ottawa, June 25th, 1953.

([16])- Documents on Canadian External Relations: Volume 21 – 567, Chapter VI, Middle East, Part 3, Egypt, Section B, Visit of secretary of state for external affairs to Cairo, November 10-12, 1955,

Memorandum for Secretary of State for External Affairs, Confidential, [Ottawa], October 20th, 1955.

([17])- Documents on Canadian External Relations: Volume 21, Chapter VI, Middle East, PART 2 ,Eastern Europe and the Soviet Union,562,Secretary of State for External Affairs to Chargé d'Affaires in Israel ,Ottawa, January 14th, 1955 ,Relations between Egypt and Israel .

([18])- Delvoie, Louis A. *Bilateral Agendas: Canadian Foreign Policy on the Ground*. Centre for International and Defence Policy, Queen's University, 2017, P29.

([19])- Heinbecker, Paul, and Bessma Momani, eds. *Canada and the Middle East: In theory and practice*. Wilfrid Laurier Univ. Press, 2010, P28.

([20])- Carroll, Michael K. *Pearson's Peacekeepers: Canada and the United Nations Emergency Force, 1956-67*. UBC Press, 2010, P19.

([٢١])- دار طلاس للدراسات والترجمة: بدايات الحركة الصهيونية في مصر ومحاولة احتواء عروبة مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد ،ط١ ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، سوريا ١٩٨٧ ، ص١٣٣.

([22])- Documents on Canadian External Relations: Volume 21, Chapter VI, Middle East, PART 2 ,Eastern Europe and the Soviet Union,562,Secretary of State for External Affairs to Chargé d'Affaires in Israel ,Ottawa, January 14th, 1955 ,Relations between Egypt and Israel .

([23])- Documents on Canadian External Relations: Volume 21, Chapter VI, Middle East, PART 5, Baghdad Pact,570, Secretary of State for External Affairs, to Permanent Representative to North Atlantic Council, Telegram 278,Ottawa, March 17th, 1955,Turco-Iraqi Pact39 ,Reference: Your dispatch No. 774 of March 9, 1955.

([٢٤])- دار طلاس للدراسات والترجمة: مرجع سابق ، ص١٣٣.

([25])- Documents on Canadian External Relations: Volume 21, Chapter VI, Middle East, Part 2, Eastern Europe and the Soviet Union, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External Affairs, [Ottawa], March 24th, 1955, Arab – Israeli Relation: The Gaza Incident.

([٢٦])-جامعة الدول العربية: اعتداءات إسرائيل قبل هجوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ على مصر ، ط٢ ، مطبعة اطلس ، القاهرة ١٩٦٥، ص ١٠٠.

([27])- Documents on Canadian External Relations: Volume 21, Chapter VI, Middle East, Part 2, Eastern Europe and the Soviet Union, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External Affairs, [Ottawa], March 24th, 1955, Arab – Israeli Relation: The Gaza Incident.
([28])- Documents on Canadian External Relations: Volume 21, Chapter VI, Middle East, Part 2, Eastern Europe and the Soviet Union, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External Affairs, [Ottawa], March 24th, 1955, Arab – Israeli Relation: The Gaza Incident.

([29])- F. R. U. S, Arab-Israeli dispute, 1955–1957, VOL XIV the consulate general at Jerusalem to the det of state, Sep. 17, 1955.
([30])- Documents on Canadian External Relations: Volume 21, Chapter VI, Middle East, Part 2, Eastern Europe and the Soviet Union 563, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External Affairs, [Ottawa], March 24th, 1955, Arab – Israeli Relation: The Gaza Incident.
([31])- Documents on Canadian External Relations: Volume 21, Chapter VI, Middle East, Part 2, Eastern Europe and the Soviet Union,563, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External Affairs,[Ottawa], March 24th, 1955, Arab – Israeli Relation: The Gaza Incident.

([٣٢])– الاهرام: ١٩٥٦/١٢/٢٩،ص١.
([33]) (- Documents on Canadian External Relations: Volume 21 , Chapter VI, Middle East, Part A3, Egypt, Section A, Visit of Foreign Minister to Ottawa, June 28-30, 1955 , 566 ,Memorandum from Secretary of State for External Affairs, to Under-Secretary of State for External Affairs,[Ottawa], July 1st, 1955.

([34])- Documents on Canadian External Relations: Volume 21, Chapter VI, Middle East, Part 2, Eastern Europe and the Soviet Union ,564, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs, to Secretary of State for External Affairs, [Ottawa], September 15th,1955, Arab – Israeli Relation: MR. DULLES' Speech in New York, The Dulles Proposals.

)[35] (- Documents on Canadian External Relations: Volume 21, Chapter VI, Middle East, Part 2, Eastern Europe and the Soviet Union ,564, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs, to Secretary of State for External Affairs,[Ottawa], September 15th,1955, Arab – Israeli Relation: MR. DULLES' Speech in New York ،The Dulles Proposals.

([36])- Delvoie, Louis A. *Bilateral Agendas: Canadian Foreign Policy on the Ground*. Centre for International and Defence Policy, Queen's University, 2017, P29.

)[37] (- Documents on Canadian External Relations: Volume 21 , Chapter VI, Middle East, PART 1,
Eastern Europe, Section B, Egypt ,548, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External Affairs, [Ottawa], July 8th, 1955, Sale and Export of JET Aircraft to Egypt.

)[38] (- Documents on Canadian External Relations: Volume 21 , Chapter VI, Middle East, Part 1,
western Europe, Section B, Egypt ,550, Cabinet Decision, CONFIDENTIAL, [Ottawa], September 26th, 1955, Meeting of September16TH, 1955, Export of Sabre Aircraft to Egypt.

)[39](-Documents on Canadian External Relations: Volume 21 , Chapter VI, Middle East, Part 1, western Europe Section B, Egypt,549,Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External Affairs,[Ottawa], September 9th, 1955,Sale of Swept-Wing JET Aircraft to Egypt .

(٤٠)-الاهرام: ١٩٥٦/١٢/٢٩ ،ص١.

)-[41] (Documents on Canadian External Relations: Volume 21 , Chapter VI, Middle East, Part 1,western Europe, Section B, Egypt, 552,Memorandum for Secretary of State for External Affairs,[Ottawa], October 20th, 1955,The HE Egyptian-Czechoslovakian Arms Deal& Carroll, Michael K. *Pearson's Peacekeepers: Canada and the United Nations Emergency Force, 1956-67*. UBC Press, 2010, P26.

)[42] (- Documents on Canadian External Relations: Volume 21 , Chapter VI, Middle East, Part 1,Western Europe , Section B ,Egypt , 552,Memorandum for Secretary of State for External Affairs,[Ottawa], October 20th, 1955,The HE Egyptian-Czechoslovakian Arms Deal.

.

)-[43] (Documents on Canadian External Relations: Volume 21 , Chapter VI, Middle East, PART 3, Egypt , Section B ,Visit of Secretary of State For External Affairs to Cairo, November 10-12, 1955 ,568,Memorandum of conversation with Prime Minister of Egypt ,Cairo, November 11th, 1955 ,Conversation With Colonel Gamal Abd EL Nasser ,Prime Minister of Egypt , Cairo, November10, 1955, 7.00 P.M.

)[44] (- Documents on Canadian External Relations: Volume 21 , Chapter VI, Middle East, Part 4, Egypt G, Israel: Visit of Foreign Minister to Ottawa , December 1-2, 1955 ,569,Memorandum from Secretary of State for External Affairs to Prime Minister,[Ottawa], December 5th, 1955, Conversation With the Foreign Minister of Israel.

)[45] (- Documents on Canadian External Relations: Volume 21 , Chapter VI, Middle East, Part 3, Egypt Section B,Visit of Secretary of State For External Affairs to Cairo, November 10-12, 1955 ,568,Memorandum of conversation with Prime Minister of Egypt ,Cairo, November 11th, 1955 ,Conversation With Colonel Gamal Abd EL Nasser ,Prime Minister of Egypt , Cairo, November10, 1955, 7.00 P.M.

)[46] (- Documents on Canadian External Relations: Volume 21 , Chapter VI, Middle East, Part 4, Egypt G, Israel: Visit of Foreign Minister to Ottawa , December 1-2, 1955 ,569,Memorandum from Secretary of State for External Affairs to Prime Minister,[Ottawa], December 5th, 1955, Conversation With the Foreign Minister of Israel.

([47])- Engler, Yves. *Lester Pearson's Peacekeeping: The Truth May Hurt*. RED Pub., 2012. P53.

) -[48] (Documents on Canadian External Relations, Volume 22 – 4,Chapter I ,The Middle East and the Suez Crisis ,Part1,MIDDLE EAST ,Memorandum from Head, European Division, to Under-Secretary of State for External Affairs,[Ottawa], March 14th, 1956,the Middle East.

) -[49] (Documents on Canadian External Relations, Volume 22 – 4,Chapter I ,The Middle East and the Suez Crisis ,Part1,Middle East

,Memorandum from Head, European Division, to Under-Secretary of State for External Affairs,[Ottawa], March 14th, 1956,the Middle East.

([50]) –Carroll, Michael K. *Pearson's Peacekeepers: Canada and the United Nations Emergency Force, 1956-67*. UBC Press, 2010, P27&
الاهرام: ١٥ / ٦/ ١٩٥٧، ص١، ممدوح محمود منصور: الصراع الأمريكي – السوفيتي في الشرق الأوسط، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ص ١٧٧.
([51])-JEAN-MARC PIERRE, MAJ, The 1956 Suez Crisis and the United Nation, USA, B.A., Fordham University, New York, 1992, M.B.A., Embry-Riddle Aeronautical University, Florida, 2003, P61.

([٥٢])-دونالد نيف: عاصفة على السويس ١٩٥٦ ايزنهاور يأخذ أمريكا الي الشرق الأوسط، ط١ ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ٢٠١٥ ، ص٤٣٥ -٤٣٩.
([٥٣])- توم لينل: عبد الناصر رائد القومية العربية ، ط١ ، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت١٩٥٩ ، ص٣٩٢.
([٥٤])-عبد اللطيف البغدادي: مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، ج١، ط١ ، القاهرة ، ص١٩٠.
*تم تجميد الأموال المصرية في إنجلترا وفرنسا والتي تبلغ مئة مليون جنيها في بريطانيا بالإضافة الي تجميد أموال الرعايا المصريين في بريطانيا وفرنسا والتي تبلغ ٢٠ مليون من الجنيهات، محمد حسنين هيكل: قصة السويس اخر المعارك في عصر العمالقة، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٢، ص٢٩٦.
([55])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22 – 4, Chapter I, The Middle East and the Suez Crisis Part 2, Suez Crisis Section A, Nationalization of the Suez Crisis,75, Prime Minister of United Kingdom to Prime Minister, July 28th, 1956.

([56])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I The Middle East and the Suez Crisis Part 2, Suez Crisis Section A, Nationalization of the Suez Crisis, 79, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External Affairs, [Ottawa], July 30th, 1956, Assets of the Suez Crisis Company in Canada & Carroll, Michael K. *Pearson's Peacekeepers: Canada and the United Nations Emergency Force, 1956-67*. UBC Press, 2010, P35.

([57])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I The Middle East and the Suez Crisis Part 2, Suez Crisis Section A, Nationalization of the Suez Crisis, 79, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External

Affairs,[Ottawa], July 30th, 1956 ,Assets of the Suez canal company in Canada .

([58])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I The Middle East and the Suez Crisis Part 2, Suez Crisis Section A, Nationalization of the Suez Crisis,104 ,L.B.P./Vol. 37 ,Secretary of State for External Affairs to High Commissioner in United Kingdom ,Ottawa, September 29th, 1956.

([59])- Gafuik, Nicholas. *More than a peacemaker: Canada's Cold war policy*. Diss. McGill University, 2004, P78.

([60])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I The Middle East and the Suez Crisis Part 2, Suez Crisis Section A, Nationalization of the Suez Crisis 76, Secretary of State for External Affairs to High Commissioner in United Kingdom, Immediate, Ottawa, July 28th, 1956.

([61])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I The Middle East and the Suez Crisis Part 2, Suez Crisis Section A, Nationalization of the Suez Crisis, 79, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External Affairs, [Ottawa], July 30th, 1956, ,Assets of the Suez canal company in Canada.

([62])-Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I The Middle East and the Suez Crisis Part 2, Suez Crisis Section A, Nationalization of the Suez Canal,82, Extract from Cabinet Conclusions,[Ottawa], August 7th, 1956.

([63])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I The Middle East and the Suez Crisis Part 2, Suez Crisis Section A, Nationalization of the Suez Canal ,88, Extract from Cabinet Conclusions ,[Ottawa], August 29th, 1956&
لطيفة سالم: ازمة السويس ١٩٥٤-١٩٥٧، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٦، ص٢٥٩.

([64])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I The Middle East and the Suez Crisis Part 2, Suez Crisis Section A, Nationalization of the Suez Canal,82, Extract from Cabinet Conclusions, [Ottawa], August 7th, 1956.

([65])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I The Middle East and the Suez Crisis Part 2, Suez Crisis Section A, Nationalization of the Suez Canal, 93, Ambassador in United States to Secretary of State for External Affairs, Telegram1654, Washington, September 12th, 1956 & Nationalization of the Suez Canal,88, Extract from Cabinet Conclusions, [Ottawa], August 29th, 1956.

([66])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I The Middle East and the Suez Crisis Part 2, Suez Crisis Section A, Nationalization of the Suez Canal, 93, Ambassador in United States to Secretary of State for External Affairs, Telegram1654, Washington, September 12th, 1956.

([67])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B ,Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force ,108,Secretary of State for External ,Telegram Affairs to High Commissioner in United Kingdom, Secret. Most Immediate, Ottawa, October 30th, 1956.

Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force ,111, Ambassador in United States to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1968 , Important, Washington, October 31st, 1956&
توم لينل: عبد الناصر رائد القومية العربية، ط١، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت١٩٥٩ ص٤٠٠.

([69])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force ,112, Extract from Cabinet Conclusions, [Ottawa], October 31st, 1956&
الاهرام :١١/١٠/ ١٩٥٦، ص١، عبد العظيم رمضان: الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة السويس، ط١، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٢٨.

([70])-Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force,111, Ambassador in United States to Secretary of State for

External Affairs, Telegram 1968, IMPORTANT, Washington, October 31st, 1956.

([71])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force,108, Secretary of State for External Affairs to High Commissioner in United Kingdom, Telegram M-1311, Secret Most Immediate, Ottawa ,October 30th, 1956.

([72])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force,111, Ambassador in United States to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1968 , IMPORTANT, Washington, October 31st, 1956.

([73])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force,108,Secretary of State for External Affairs to High Commissioner in United Kingdom, Telegram M-1311,SECRET. MOST IMMEDIATE, Ottawa, October 30th, 1956.

([74])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force,112, Extract from Cabinet Conclusions,[Ottawa], October 31st, 1956.

([٧٥])عبد العظيم رمضان: الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة السويس ، ط١ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٤٠.

([76])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force,111, Ambassador in United States to Secretary of State for External Affairs, Telegram1968, Washington, October 31st, 1956.

([77])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force,112, Extract from Cabinet Conclusions, [Ottawa], October 31st, 1956.

*نص هذا القرار على الاتي:

١ - تحث على ان يوافق جميع الأطراف بأولوية مطلقة على وقف فوري لأطلاق النار، ووقف أي تحرك للقوات العسكرية والأسلحة في المنطقة.

٢ - تحث الأطراف المعنية باتفاقية الهدنة على سحب جميع قواتها الى خلف خطوط الهدنة، وعلى الامتناع عن الاغارات عبر خطوط الهدنة الي المناطق المجاورة، وعلى ان تراقب بدقة تطبيق بنود اتفاقية الهدنة.

٣ - توصي جميع الدول الأعضاء بالامتناع عن استقدام المعدات العسكرية الي منطقة القتال وبالامتناع عن أي عمل يؤخر او يمنع تطبيق هذا القرار

٤ - تحث، بعد تنفيذ وقف إطلاق النار على اتخاذ خطوات لإعادة فتح قناة السويس وتأمين حرية الملاحة.

٥ - تطلب من الأمين العام ان يراقب التقيد بالقرار هذا ويفيد عن ذلك.

٦ - تطلب من الأمين العام ان يراقب التقيد بالقرار هذا ويفيد عن ذلك، انظر سيدني بيلي : الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام ، ط١ ، دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ١٩٩٢ ، ص١٦٧ .

([٧٩]) -لطيفة سالم: ازمة السويس ١٩٥٤-١٩٥٧، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٦،ص٢٦٢.

([80])- Cohen, Andrew, Lester B. Pearson. "Extraordinary Canadians,2008, P57& Carroll, Michael K. *Pearson's Peacekeepers: Canada and the United Nations Emergency Force, 1956-67*. UBC Press, 2010, P19-20.

([81])-Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force,140, Ambassador in United States to Secretary of State for External Affairs, TELEGRAM 2011,IMMEDIATE. CANADIAN EYES ONLY, Washington, November 6th, 1956 &

محمد مصطفي صفوت: إنجلترا وقناة السويس ١٨٥٤-١٩٥٦، ط١، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ، ص ٢٦٩.

([82])- F. R. U. S, 1955–1957, SUEZ CRISIS, JULY 26–DECEMBER 31, 1956, VOL XVI,587, Memorandum of a conversation Department of state Washington Nov.2,1956& Cohen, Andrew, Lester B. Pearson. "Extraordinary Canadians, P58&

محمد عبد الوهاب: عبد الناصر والسياسة الخارجية الامريكية ١٩٥٢-١٩٥٦، ط١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2006، ص٢١٠.

([83])- Cohen, Andrew, Lester B. Pearson. "Extraordinary Canadians Published by the Penguin Group,2008, P54.

([84])- Delvoie, Louis A. *Bilateral Agendas: Canadian Foreign Policy on the Ground*. Centre for International and Defence Policy, Queen's University, 2017, P30& Gafuik, Nicholas. *MORE THAN A PEACEMAKER: CANADA'S COLD WAR POLICY*. Diss. McGill University, 2004,P82.

([85])- Cohen, Andrew, Lester B. Pearson. "Extraordinary Canadians,2008,P58.

([86])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force, 121, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Prime Minister, [Ottawa], November 2nd, 1956.

([87])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force,127, Memorandum by Ambassador in United States, Confidential, [Washington], November 3rd, 1956, middle East crisis.

([88]) -Gafuik, Nicholas. *More than a peacemaker: Canada's cold war policy*. Diss. McGill University, 2004, P82-83&
محمد عبد الوهاب: عبد الناصر والسياسة الخارجية الامريكية ١٩٥٢-١٩٥٦، ط١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٦، ص٢١٠.

([89])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force, 125, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1091, Most Immediate. Canadian Eyes only, New York, November 3rd, 1956.

*نص قرار الأمم المتحدة بأنشاء قوة الطواري الدولية

- تنشأ قيادة الأمم المتحدة قوات طواري دولية لضمان ومراقبة وقف الاعمال العدوانية استنادا الي بنود قرار الجمعية العامة رقم ٩٩٧ تاريخ ٢ نوفمبر ١٩٥٦.

- تعين وبصورة طارئة رئيس اركان منظمة الأمم المتحدة للأشراف على الهدنة المأجور جنرال ا.ل.م. برنز قائدا لها.
- تخول القائد ان يجند من مراقبي الأمم المتحدة عددا محددا من الضباط من الدول غير الأعضاء الدائمين في مجلس الامن، وتخوله أيضا، بعد التشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة، ان يجند العدد الذي يحتاجه من الضباط من سائر الدول غير الأعضاء الدائمين في مجلس الامن، انظر سيدني بيلي: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام ، ط١ ، دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ١٩٩٢ ، ص١٦٧ ص ١٦٨.

([90])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force,129, permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1096, Most Immediate. Canadian Eyes Only , New York, November 4th, 1956.

([٩١])- سيدني بيلي: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام ، ط١ ، دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ١٩٩٢ ، ص١٦٧ ص ١٦٨.

([٩٢])-عبد العظيم رمضان: المواجهة المصرية – الإسرائيلية في البحر الأحمر ١٩٤٩-١٩٧٩، ص١، روز اليوسف ، القاهرة ٢٠٠٢ ، ص ٨٩.

([٩٣])- وزارة الخارجية المصرية: الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي نشرة الوثائق، ج١، القاهرة ١٩٥٧،ص١٠٨-١٠٩.
([٩٤])- سيدني بيلي: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام ، ط١ ، دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ١٩٩٢ ، ص١٦٨.
([95])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt, and Creation of the United Nations Emergency force 129, permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, TELEGRAM 1096, MOST IMMEDIATE. CANADIAN EYES ONLY, New York, November 4th, 1956.

([96])-Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force132, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1103, New York, November 5th, 1956.

([97])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt, and Creation of the United Nations Emergency force138, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1115, Immediate, New York, November 6th, 1956, Repeat Washington, London, Paris, NATO (Information), Middle East&
وزارة الخارجية المصرية: الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي نشرة الوثائق، ج١، القاهرة ١٩٥٧، ص ٢٨٠.

([98])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt, and Creation of the United Nations Emergency force140, Ambassador in United States to Secretary of State for External Affairs, Telegram 2011, Washington, November 6th, 1956.

([99])- وزارة الخارجية المصرية: الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي نشرة الوثائق، ج١، القاهرة ١٩٥٧ ، ص٢١١-٢١٢، محمد مصطفي صفوت: إنجلترا وقناة السويس ١٨٥٤-١٩٥٦ ، ط١ ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ص ٢٧١
([100])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt, and Creation of the United Nations Emergency force,144, Extract from Cabinet Conclusions, [Ottawa], November 7th, 1956.

([101])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt, and Creation of the United Nations Emergency force,144, Extract from Cabinet Conclusions, [Ottawa], November 7th, 1956.

([102])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt, and Creation of the United Nations Emergency force,152, Memorandum by Secretary of State for External Affairs, New York, November 12th, 1956, Middle East - United Nations Force.

([103])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt, and Creation of the United Nations Emergency force,155, Memorandum by Ambassador in United States,[Washington], November 12th, 1956 ,MIDDLE EAST CRISIS: U.N. EMERGENCY FORCE.

([104])- Documents on Canadian External Relations: Volume 21 , Chapter VI, Middle East, PART 3,EGYPT,SECTION B,VISIT OF SECRETARY OF STATE FOR EXTERNAL AFFAIRS TO CAIRO, NOVEMBER 10-12, 1955,568,Memorandum of conversation with Prime Minister of Egypt, Cairo, November 11th,1955,CONVERSATION WITH COLONEL GAMAL ABDEL NASSER,PRIME MINISTER OF EGYPT, CAIRO, NOVEMBER 10, 1955, 7.00 P.M& Gafuik, Nicholas. *MORE THAN A PEACEMAKER: CANADA'S COLD WAR POLICY*. Diss. McGill University, 2004,P85.

([105])- F. R. U. S, 1955–1957, SUEZ CRISIS, JULY 26–DECEMBER 31, 1956, VOL XVI,587. Telegram from the Department of State to the Embassy in Egypt, Washington, November 18, 1956—4 p.m.

([106])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt, and Creation of the United Nations Emergency force, 153, Memorandum by Ambassador in United States, [Washington], November 12th, 1956, Middle East Crisis: U.N. Emergency force.

([107])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt, and Creation of the United Nations Emergency force,152, Memorandum by Secretary of State for External Affairs, New York, November 12th, 1956, Middle East Crisis: U.N. Emergency force &

محمد حسنين هيكل: قصة السويس اخر المعارك في عصر العمالقة، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٢ص ٢٦٧.

([108])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt, and Creation of the United Nations Emergency force, 159, Chairman, Delegation to United Nations General Assembly

to High Commissioner in India. New York, November 15th, 1956, Middle East – Canadian Contribution to UN Force.

([109])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt, and Creation of the United Nations Emergency force, 153, Memorandum by Ambassador in United States, [Washington], November 12th, 1956, Middle East Crisis: U.N. Emergency force.

([110])-Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt, and Creation of the United Nations Emergency force, 153, Memorandum by Ambassador in United States, [Washington], November 12th, 1956, Middle East Crisis: U.N. Emergency force.

([111])- ([111])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt, and Creation of the United Nations Emergency force, 153, Memorandum by Ambassador in United States, [Washington], November 12th, 1956, Middle East Crisis : U.N. Emergency force.

([112])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt, and Creation of the United Nations Emergency force, 159, Chairman, Delegation to United Nations General Assembly to High Commissioner in India. New York, November 15th, 1956, Middle East – Canadian Contribution to UN Force.

([113])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt, and Creation of the United Nations Emergency force, 154, Memorandum by Ambassador in United States, [Washington], November 12th, 1956, Middle East Crisis : U.N. Emergency force.

([114])– الاهرام:١٨ / ١١ / ١٩٥٦ ،ص١ & الاهرام:١٩٥٦/١١/٢٤ ،ص١.

([115])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt, and Creation of the United Nations Emergency force,169 ,Chairman, Delegation to United Nations General Assembly to Secretary of State for External Affairs,New York, November 19th, 1956.

([116])- F. R. U. S, 1955–1957, SUEZ CRISIS, JULY 26–DECEMBER 31, 1956, VOL XVI,587. Telegram from the Department of State to the Embassy in Egypt, Washington, November 18, 1956—4 p.m.

([117])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt, and Creation of the United Nations Emergency force, 170, Extract from Cabinet Conclusions, [Ottawa], November 20th, 1956.

([118])- محمد حسنين هيكل: قصة السويس اخر المعارك في عصر العمالقة، ط٢ ،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٢ص ٢٦٧-٢٦٦.

([119])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt, and Creation of the United Nations Emergency force, 170, Extract from Cabinet Conclusions, [Ottawa], November 20th, 1956.

([120])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt, and Creation of the United Nations Emergency force,204, Chief of the General Staff to Commander, Canadian Base Unit, Middle,[Ottawa], December 18th, 1956 ,Command instructions.

([121])- Carroll, Michael K. *Pearson's Peacekeepers: Canada and the United Nations Emergency Force, 1956-67*. UBC Press, 2010, P21.

([122])- وزارة الخارجية المصرية: الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي نشرة الوثائق، ج١، القاهرة ١٩٥٧، ص١٤٠& الاهرام:١٩٥٧/٣/٢٤.

([123])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt, and Creation of the United Nations Emergency force,169, Chairman, Delegation to United Nations General Assembly

to Secretary of State for External Affairs, New York, November 19th, 1956.

([124])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza, and Sinai ,231, Secretary of State for External Affairs to Permanent Representative to United Nations, Telegram ME-32, Ottawa, January 22nd, 1957.

([125])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai ,209, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs ,Telegram 68 ,New York, January 8th, 1957 وزارة الخارجية المصرية: الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي نشرة الوثائق، ج١، القاهرة ١٩٥٧، ص ص٢٧٩ ٢٧٨.

([126])- الاهرام: ١٨/ ١/ ١٩٥٧ ، ص١، محمد حسنين هيكل: قصة السويس اخر المعارك في عصر العمالقة ، ط٢ ،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٢ص ٢٧١.

([127])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza, and Sinai,221, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, Telegram 205, New York, January 16th, 1957.

([128])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza, and Sinai ,231, Secretary of State for External Affairs to Permanent Representative to United Nations, Ottawa, January 22nd, 1957.

([129])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai,209, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, Telegram 68 ,New York, January 8th, 1957.

([130])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai,209,Permanent Representative

to United Nations to Secretary of State for External Affairs ,Telegram 68 ,New York, January 8th, 1957& 226,Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, TELEGRAM 259,New York, January 19th, 1957.

([131])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 222, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs Telegram 213,New York, January 16th, 1957&226,Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, TELEGRAM 259,New York, January 19th, 1957

([132])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza, and Sinai ,218, Ambassador in United States to Permanent Representative to United Nations, Telegram NY-2, Washington, January 15th, 1957.

([133])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 257, Ambassador in United States to Secretary of State for External Affairs, Telegram 279, Washington, February 8th, 1957.

([134])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 261, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs Telegram 534, New York, February 11th, 1957.

([135])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza, and Sinai, 262, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, Telegram 538, New York, February 11th, 1957.

([136])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C,

Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 261, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs TELEGRAM 534, New York, February 11th, 1957.

([137])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 267, Extract from Cabinet Conclusions, [Ottawa], February 19th, 1957&262, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, Telegram 538, New York, February 11th, 1957.

([138])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza, and Sinai, 256, Memorandum from Private Secretary to Secretary of State for External Affairs to Under-Secretary of State for External Affairs, Ottawa, February 7th, 1957, Middle East &221, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, Telegram 205, New York, January 16th, 1957.

([139])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza, and Sinai, 238, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs192, Telegram 365, New York, January 26th, 1957.

([140])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza, and Sinai, 241, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, Telegram 367, New York, January 28th, 1957.

([١٤١])-عبد العظيم رمضان: المواجهة المصرية – الإسرائيلية في البحر الأحمر ١٩٤٩-١٩٧٩، ص١، روز اليوسف ، القاهرة ٢٠٠٢، ص٩١.

([142])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 241,Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, Telegram 367,New York, January 28th, 1957.

([١٤٣])-عبد العظيم رمضان: المواجهة المصرية – الإسرائيلية في البحر الأحمر ١٩٤٩-١٩٧٩، ص١، روز اليوسف ، القاهرة ٢٠٠٢، ص٩١.

([144])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 262, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, TELEGRAM 538,New York, February 11th, 1957.

([145])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai,, 257,Ambassador in United States to Secretary of State for External Affairs, TELEGRAM 279,Washington, February 8th, 1957.

([146])-Carroll, Michael K. *Pearson's Peacekeepers: Canada and the United Nations Emergency Force, 1956-67*. UBC Press, 2010, P20.
عبد العظيم رمضان: المواجهة المصرية – الإسرائيلية في البحر الأحمر ١٩٤٩-١٩٧٩، ص١، روز اليوسف، القاهرة ٢٠٠٢، ص٩١.
([147])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 241, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, TELEGRAM 367, New York, January 28th, 1957.

([148])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 267, Extract from Cabinet Conclusions,[Ottawa], February 19th, 1957&262,Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, Telegram 538,New York, February 11th, 1957.

([١٤٩])-محمد عبد الوهاب: عبد الناصر والسياسة الخارجية الامريكية ١٩٥٢-١٩٥٦، ط١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٢١٥&
Almog, Orna. *Britain, Israel and the United States, 1955-1958: Beyond Suez*. Routledge, 2004, p102
([١٥٠])-عبد العظيم رمضان: المواجهة المصرية – الإسرائيلية في البحر الأحمر ١٩٤٩-١٩٧٩، ص١، روز اليوسف ، القاهرة ٢٠٠٢، ص٩٢.

(151)- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 279, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, TELEGRAM 766,New York, March 5th, 1957.

(152)- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 281,Extract from Cabinet Conclusions,[Ottawa], March 7th, 1957.

(153)- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 280,Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, TELEGRAM 768,New York, March 5th, 1957.

(154)- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 281, Extract from Cabinet Conclusions, [Ottawa], March 7th, 1957.

(155)- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 280, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, TELEGRAM 768, New York, March 5th, 1957.

(١٥٦)- الاهرام :١٩٥٧/٣/٢٤.

(157)- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 286,Ambassador in Egypt to Secretary of State for External Affairs TELEGRAM 221,Cairo, March 15th, 1957,Repeat Permis New York (Immediate) from Ottawa; Washington and London (Important) from Ottawa, CONVERSATION WITH NASSER: SUPPLEMENT.

(158)- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C,

Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai,247, [Ottawa], January 31st, 1957.

([159])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 267, Extract from Cabinet Conclusions,[Ottawa], February 19th, 1957&262,Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, TELEGRAM 538,New York, February 11th, 1957.

([160])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai,283, Secretary of State for External Affairs to Ambassador in Egypt, TELEGRAM ME-96,Ottawa, March 12th, 1957.

([161])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 286,Ambassador in Egypt to Secretary of State for External Affairs TELEGRAM 221,Cairo, March 15th, 1957,Repeat Permits New York (Immediate) from Ottawa; Washington and London (Important) from Ottawa, CONVERSATION WITH NASSER: SUPPLEMENT&283,Secretary of State for External Affairs to Ambassador in Egypt, TELEGRAM ME-96,Ottawa, March 12th, 1957.

([162])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 258,Ambassador in United States to Secretary of State for External Affairs, TELEGRAM 283,Washington, February 8th, 1957.

([163])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 287,Extract from Middle East Crisis: Diary of Development, *March 16*,1957.

([١٦٤])عبد العظيم رمضان: المواجهة المصرية – الإسرائيلية في البحر الأحمر ١٩٤٩-١٩٧٩، ص١، روز اليوسف ، القاهرة ٢٠٠٢، ص٩٢.

([165])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 142,Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, TELEGRAM 1129,New York, November 6th, 1956&151,Secretary of State for External Affairs to Permanent Representative to United Nations Ottawa, November 12th, 1956

([١٦٦])- وزارة الخارجية المصرية: الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي نشرة الوثائق، ج١، القاهرة ١٩٥٧، ص١١٧.

([167])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 142,Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, TELEGRAM 1129,New York, November 6th, 1956&151,Secretary of State for External Affairs to Permanent Representative to United Nations Ottawa, November 12th, 1956.

([168])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 142,Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, TELEGRAM 1129,New York, November 6th, 1956.

([169])-Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force,150,Secretary of State for External Affairs to Permanent Representative to United Nations, TELEGRAM V-605,Ottawa, November 9th, 1956.

([170])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai, 142,Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, TELEGRAM 1129,New York, November 6th, 1956.

([171])-Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B,

Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force, 151,Secretary of State for External Affairs to Permanent Representative to United Nations Ottawa, November 12th, 1956.

([172])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force,228,Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, Telegram 257,New York, January 19th, 1957,Canadian advance to interim fund.

([173])-Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force,111.Ambassador in United States to Secretary of State for External Affairs ,TELEGRAM 1968,Washington, October 31st, 1956&, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza and Sinai ,228,Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, TELEGRAM 257,New York, January 19th, 1957, Canadian advance to interim fund.

([١٧٤])- وزارة الخارجية المصرية: الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي نشرة الوثائق، ج١، القاهرة ١٩٥٧ ، ص١٤٢& الاهرام: ١٩٥٧/١/١٨،ص١.

*كانت القناة مغلقة تماما امام الملاحة العالمية بسبب غرق أربعين سفينة في القناة وحجز ثلاثة عشر سفينة ومنعها من العبور،

JEAN-MARC PIERRE, MAJ, THE 1956 SUEZ CRISIS AND THE UNITED NATIONS, USA, B.A., Fordham University, New York, 1992,M.B.A., Embry-Riddle Aeronautical University, Florida, 2003,P78.

([١٧٥])-محمد حسنين هيكل: قصة السويس اخر المعارك في عصر العمالقة، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٢ص ٢٦٧-٢٦٦.

([176])- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, Chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section B, Invasion of Egypt and Creation of the United Nations Emergency force,205, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External Affairs, [Ottawa], December 20th, 1956.

([177])- Almog, Orna. *Britain, Israel and the United States, 1955-1958: Beyond Suez*. Routledge, 2004, P144.

([١٧٨])- محمد عبد الوهاب: عبد الناصر والسياسة الخارجية الامريكية ١٩٥٢-١٩٥٦، ط١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٦، ص ص ٢١٧-٢١٩.

([179])- Heinbecker, Paul, and Bessma Momani, eds. *Canada and the Middle East: In theory and practice*. Wilfrid Laurier Univ. Press, 2010,P29.

* انتقد الكثيرين بيرسون باعتبار انه متطرف ومجرم حرب لا صانع سلام ، ووصفه الصحفي نعوم تشومسكي بمجرم حرب وطالب بمحاكمته دوليا بدلا من تكريمه ، لدوره الكبير في إقامة دولة إسرائيل على حساب الفلسطينيين ويعتبر مسؤول عن تشريد ما لا يقل عن ٧٠٠.٠٠٠ فلسطيني والمسئول عن كل المجاز التي راح فيها الاف الفلسطينيين كمجزرة دير ياسين وطبريا وحيفا ويافا ، كما انه ساند وايد فرنسا ضد حركة الاستقلال في الجزائر ومنح فرنسا معدات عسكرية بعشرات الملايين من الدولارات وهي الأسلحة التي استخدمتها القوات الفرنسية لقتل الجزائريين ، كما ايد الحرب الامريكية ضد فيتنام ، وايد بيرسون باستمرار في فترة توليه منصب وزير الخارجية زيادة القوة النووية الغربية وكان يعتقد ان الولايات المتحدة بحاجة الي التفوق الدائم في امتلاك السلاح النووي عن الاتحاد السوفيتي ، للمزيد من التفاصيل عن بيرسون ودوره فى السياسة الخارجية الكندية انظر:

Engler, Yves. *Lester Pearson's Peacekeeping: The Truth May Hurt*. RED Pub., 2012, P4-7 ,p25.

للمزيد من التفاصيل عن بيرسون وسياسته اثناء توليه وزارة الخارجية ورئاسة الحكومة انظر

Cohen, Andrew, and Lester B. Pearson. "Extraordinary Canadians,2008, p1-45.

([181])- Cohen, Andrew, and Lester B. Pearson. "Extraordinary Canadians,2008, p60&Engler, Yves. *Lester Pearson's Peacekeeping: The Truth May Hurt*. RED Pub., 2012, p54.

([١٨٢])- ممدوح محمود منصور: الصراع الأمريكي – السوفيتي في الشرق الأوسط ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ص٢١٥-٢١٦.

- ([183])- Almog, Orna. *Britain, Israel and the United States, 1955-1958: Beyond Suez*. Routledge, 2004,p147& Golan, Galia, Moshe Shemesh, and Ilan Troen. "The Suez-Sinai Crisis, 1956: Retrospective and Reappraisal." (1990),p189-191&

احمد عبد الكريم: أضواء على تجربة الوحدة، ط٢، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩١، ص٧٦& ممدوح محمود منصور: مرجع سابق ، ص٢١٩.

([١٨٤])- ممدوح محمود منصور: مرجع سابق ، ص٢٢٦.

([١٨٥])-مؤيد الونداوي: الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر ٢٠١٣،ص١٧٧-١٧٨.

([186])- Documents on Canadian External Relations, Browse, Volume 25, Chapter II, Middle East, Part 5, Crisis in Lebanon and Jordan, Section A, Relations Among the Arab States and the Creation of the United Nations Observer Group IN Lebanon (UNOGIL)313, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs, to Secretary of State for External Affairs, Top Secret, Ottawa, February 5th, 1958, Egyptian-Syrian Union.

([187])- Barrett, Roby C. *The greater Middle East and the Cold War: US foreign policy under Eisenhower and Kennedy*. Bloomsbury Publishing, 2007, p48-49.

([188])- Documents on Canadian External Relations, Browse, Volume 25, Chapter II, Middle East, Part 5, Crisis in Lebanon and Jordan, Section A, Relations Among the Arab States and the Creation of the United Nations Observer Group IN Lebanon (UNOGIL)313, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs, to Secretary of State for External Affairs, Top Secret, Ottawa, February 5th, 1958, Egyptian-Syrian Union.

([189])- Documents on Canadian External Relations, Browse, Volume 25, Chapter II, Middle East, Part 5, Crisis in Lebanon and Jordan, Section A, Relations Among the Arab States and the Creation of the United Nations Observer Group IN Lebanon (UNOGIL)313, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs, to Secretary of State for External Affairs, Top Secret, Ottawa, February 5th, 1958, Egyptian-Syrian Union.

([190])- Documents on Canadian External Relations, Browse, Volume 25, Chapter II, Middle East, Part 5, Crisis in Lebanon and Jordan, Section A, Relations Among the Arab States and the Creation of the United Nations Observer Group IN Lebanon (UNOGIL) 314, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External Affairs, Ottawa, March 4th, 1958,Federation between Jordan and Iraq.

([١٩١])- مؤيد الونداوي: الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر ٢٠١٣ ، ص ٦٤.

([192])-Documents on Canadian External Relations, Browse, Volume 25, Chapter II, Middle East, Part 5, Crisis in Lebanon and Jordan, Section A, Relations Among the Arab States and the Creation of the United Nations Observer Group in Lebanon (UNOGIL) 314, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External Affairs, Ottawa, March 4th, 1958, Federation between Jordan, and Iraq.

([193])- Documents on Canadian External Relations, Browse, Volume 25, Chapter II, Middle East, Part 5, Crisis in Lebanon and Jordan, Section A, Relations Among the Arab States and the Creation of the United Nations Observer Group in Lebanon (UNOGIL) 318, Memorandum from Head, Middle Eastern Division, to Under-Secretary of State for External Affairs, Telegram 1126, Ottawa, May 23rd, 1958,Lebanese complaint to security council .

([١٩٤])- الاهرام :١٣/٥/١٩٥٨،ص١.

([195])- Documents on Canadian External Relations, Browse, Volume 25, Chapter II, Middle East, Part 5, Crisis in Lebanon and Jordan, Section A, Relations Among the Arab States and the Creation of the United Nations Observer Group IN Lebanon (UNOGIL), 316, Memorandum from Secretary of State for External Affairs to Prime Minister73, Ottawa, May 16th, 1958, Situation in Lebanon.

([196])- Golan, Galia, Moshe Shemesh, and Ilan Troen. 'The Suez-Sinai Crisis, 1956: Retrospective and Reappraisal." (1990), p195.

([197])- Documents on Canadian External Relations, Browse, Volume 25, Chapter II, Middle East, Part 5, Crisis in Lebanon and Jordan, Section B, United States and United Kingdom Intervention in Lebanon and Jordan; Special Session of the United Nations General Assembly ,346, Permanent Representative to United Nations to Secretary of State for External Affairs, Telegram 1085,Ottawa, July 17th, 1958,Security Council : Lebanon &

ممدوح محمود منصور: مرجع سابق، ص٢٣١-٢٣٢

([198])- Documents on Canadian External Relations, Browse, Volume 25, Chapter II, Middle East, Part 6 Israel visit of foreign minister to Ottawa, October 20, 1958 ,387, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External Affairs, Ottawa, October 10th, 1958, brief for visit of Israeli foreign minister A: general.

([199])- Documents on Canadian External Relations, Browse, Volume 25, Chapter II, Middle East, Part 6 Israel visit of foreign minister to Ottawa, October 20, 1958 ,387, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External Affairs, Ottawa, October 10th, 1958, brief for visit of Israeli foreign minister A: general.

([200])- Documents on Canadian External Relations, Browse, Volume 25, Chapter II, Middle East, Part 6 Israel visit of foreign minister to Ottawa, October 20, 1958 ,387, Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs to Secretary of State for External Affairs, Ottawa, October 10th, 1958, brief for visit of Israeli foreign minister A: general.

([201])-Documents on Canadian External Relations, Browse, Volume 25, Chapter II, Middle East, Part 5, CRISIS IN LEBANON AND JORDAN Section B, United States and United Kingdom Intervention in Lebanon and Jordan ; Special session of the United Nations General Assembly, 340, Extract from Cabinet Conclusions, Ottawa, July 15th, 1958.

([٢٠٢])-الاهرام: ١٩٥٩/١١/٧ ،ص١ &اندروا راثميل: الحرب الخفية في الشرق الأوسط الصراع السري على سوريا ١٩٤٩-١٩٦١، ط١، دار سلمية للكتب، ١٩٩٧، ص١٩٧.

([203])- Documents on Canadian External Relations, Volume 26 Chapter VII, Middle East, Part 1, Communism in the Middle East : the United Arab Republic and Iraq,363.Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, Telegram 3,Cairo, January 12th, 1959.

([٢٠٤])– الاهرام: ١٩٥٩/١/٢٨&١٩٥٩/٤/١٨ &١٩٥٩/١٠/١٠

([205])- Documents on Canadian External Relations, Volume 27, Chapter VII, Middle East, Part 1, Arab-Israeli Relations,517, Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, Cairo, May 17, 1960, Reflections in Cairo, May 1960.

([206])- Documents on Canadian External Relations, Volume 26, Chapter VII, Middle East, Part 1, Communism in the Middle East: The United Arab Republic and Iraq, 370.Ottawa, June 11th, 1959, Recent Developments in Soviet Policy Towards the Middle East .

([207])- Documents on Canadian External Relations, Volume 26, Chapter VII, Middle East, Part 1, Communism in the Middle East: The United Arab Republic and Iraq, 365.Ambassador in United Arab Republic to High Commissioner in United Kingdom, Telegram 401, Cairo, May 11th, 1959.

([208])- Documents on Canadian External Relations, Volume 26, Chapter VII, Middle East, Part 1, Communism in the Middle East: The United Arab Republic and Iraq, 363.Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, Telegram 3, Cairo, January 12th, 1959.

([209])- Documents on Canadian External Relations, Volume 26, Chapter VII, Middle East, Part 1, Communism in the Middle East: The United Arab Republic and Iraq, 366.Extract from Telegram from Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, Telegram 419, Cairo, May 15th, 1959.

([210])- Documents on Canadian External Relations, Volume 26, Chapter VII, Middle East, Part 1, Communism in the Middle East: The United Arab Republic and Iraq 365, Ambassador in United Arab Republic to High Commissioner in United Kingdom, telegram 401, Cairo, May 11th, 1959& 370,Ottawa, June 11th, 1959,Recent Developments in Soviet Policy Towards the middle East.

([211])- Documents on Canadian External Relations, Volume 26, Chapter VII, Middle East, Part 1, Communism in the Middle East: The United Arab Republic and Iraq 365.Ambassador in United Arab Republic to High Commissioner in United Kingdom, Telegram 401, Cairo, May 11th, 1959& 367, Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, Telegram 422, Cairo, May 15th, 1959.

([212])- Documents on Canadian External Relations, Volume 26, Chapter VII, Middle East, Part 1, Communism in the Middle East: The United Arab Republic and Iraq 367, Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, Telegram 422, Cairo, May 15th, 1959.

([213])- Documents on Canadian External Relations, Volume 26, Chapter VII, Middle East, Part 1, Communism in the Middle East: The United Arab Republic and Iraq, 371, Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, Telegram568, Cairo, July 6th, 1959.

([214])-Documents on Canadian External Relations, Volume 26, Chapter VII, Middle East, Part 1, Communism in the Middle East: The United Arab Republic and Iraq, 372, Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, TELEGRAM 618, Cairo, July 28th, 1959.

([215])- Documents on Canadian External Relations, Volume 26, Chapter VII, Middle East, Part 1, Communism in the Middle East: The United Arab Republic and Iraq, 373, Extract from Telegram from Secretary of State for External Affairs to Permanent Representative to North Atlantic Council, TELEGRAM ME-247, Ottawa, October 20th, 1959& 374, High Commissioner in United Kingdom to Secretary of State for External Affairs, Telegram 3228, London, October 22nd, 1959.

([216])- Documents on Canadian External Relations, Volume 26, Chapter VII, Middle East, Part 1, Communism in the Middle East: The United Arab Republic and Iraq, 375, Secretary of State for External Affairs to High Commissioner in United Kingdom and to Permanent Representative to North Atlantic Council, Telegram ME-261, Ottawa, November 14th, 1959.

([217])- Documents on Canadian External Relations, Volume 26, Chapter VII, Middle East, Part 1, Communism in the Middle East: The United Arab Republic and Iraq, 376, High Commissioner in United Kingdom to Secretary of State for External Affairs, London, November 17th, 1959.

([٢١٨])وزارة الخارجية المصرية: الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي نشرة الوثائق، ج١، القاهرة ، ١٩٥٧ ص ٧٢.

([219])- Documents on Canadian External Relations, Volume 26, Chapter VII, Middle East, Part 1, Communism in the Middle East: The United Arab Republic and Iraq, 366.Extract from Telegram from Ambassador

in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, Telegram 419, Cairo, May 15th, 1959.

([220])-Documents on Canadian External Relations, Volume 26, Chapter VII, Middle East, Part 1, Communism in the Middle East: The United Arab Republic and Iraq, 368, Secretary of State for External Affairs to Ambassador in United Arab Republic, Telegram ME-134, Ottawa, June 8th, 1959.

([221])-Documents on Canadian External Relations, Volume 26, Chapter VII, Middle East, Part 1, Communism in the Middle East: The United Arab Republic and Iraq,369, High Commissioner of United Kingdom to Under-Secretary of State for External Affairs, Ottawa, June 11th, 1959.

([222])- Documents on Canadian External Relations, Volume 27, Chapter VII, Middle East, Part 1, Arab-Israeli Relations,517, Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, Cairo, May 17, 1960, Reflections in Cairo, May1960.

([223])- Barrett, Roby C. *The greater Middle East and the Cold War: US foreign policy under Eisenhower and Kennedy*. Bloomsbury Publishing, 2007, p48-49.

([224])- Documents on Canadian External Relations, Volume 27, Chapter VII, Middle East, Part 1, Arab-Israeli Relations,517, Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, Cairo, May 17, 1960, Reflections in Cairo, May1960.

([225])- McNamara, Robert. *Britain, Nasser and the balance of power in the Middle East, 1952-1977: from the Eygptian revolution to the six-day war*. Routledge, 2004, P167.

([226])- Documents on Canadian External Relations, Volume 27, Chapter VII, Middle East, Part 1, Arab-Israeli Relations,517, Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, Cairo, May 17, 1960, Reflections in Cairo, May1960.

([227])- Documents on Canadian External Relations, Volume 27, Chapter VII, Middle East, Part 1, Arab-Israeli Relations,516, Memorandum from Middle Eastern Division to Under-Secretary of State for External Affairs, Ottawa, August 8, 1960, Israeli Ambassador's Call on the Minister.

([228])-Documents on Canadian External Relations, Volume 27, Chapter VII, Middle East, Part 1, Arab-Israeli Relations,516, Memorandum from Middle Eastern Division to Under-Secretary of State for External Affairs, Ottawa, August 8, 1960, Israeli Ambassador's Call on the Minister.

([229])- Documents on Canadian External Relations, Volume 27, Chapter VII, Middle East, Part 1, Arab-Israeli Relations,517, Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, Cairo, May 17, 1960, Reflections in Cairo, May1960.

([230])- Documents on Canadian External Relations, Volume 27, Chapter VII, Middle East, Part 1, Arab-Israeli Relations, 518, Memorandum from Ambassador in United Arab Republic to Prime Minister, Ottawa, September 8, 1960 ,the United Arab Republic.

* تم تعيين محمود رياض مستشارا لرئيس الجمهورية العربية المتحدة للشئون السياسة الخارجية بقرار جمهوري في ١١ أغسطس ١٩٦٠ انظر الجريدة الرسمية: العدد ١٨٥ بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٦٠، ص١٥٨٢.

* عين مراد غالب وكيل لوزارة الخارجية بتاريخ ٢ديسمبر ١٩٥٩، انظر الجريدة الرسمية: العدد٢٦٩، بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٥٩ .

* وزير الداخلية المصري انظر الجريدة الرسمية: العدد ٥٦ مكرر، ١٢ يوليو ١٩٥٦.

([232])- Documents on Canadian External Relations, Volume 27, Chapter VII, Middle East, Part 1, Arab-Israeli Relations,517, Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, Cairo, May 17, 1960, Reflections in Cairo, May 1960.

([233])- Documents on Canadian External Relations, Volume 27, Chapter VII, Middle East, Part 1, Arab-Israeli Relations,517, Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, Cairo, May 17, 1960 ,Reflections in Cairo, May1960.

([234])- Documents on Canadian External Relations, Volume 27, Chapter VII, Middle East, Part 1, Arab-Israeli Relations, 519, Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, Telegram 693, Cairo, December 28, 1960.

([235])-Documents on Canadian External Relations, Volume 27, Chapter VII, Middle East, Part 1, Arab-Israeli Relations,517, Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, Cairo, May 17, 1960, Reflections in Cairo, May1960.

([236])- McNamara, Robert. *Britain, Nasser, and the balance of power in the Middle East, 1952-1977: from the Egyptian revolution to the six-day war*. Routledge, 2004, pp164-165.

([237])- Documents on Canadian External Relations, Volume 27, Chapter VII, Middle East, Part 2, United Arab Republic, Section B, Immigration, 521, Memorandum from Middle Eastern Division to Head, Commonwealth Division, [Ottawa], January 25, 1960.

([238])-Documents on Canadian External Relations, Volume 27, Chapter VII, Middle East, Part 2, United Arab Republic, Section B, Immigration 520, Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, Proposal for Immigration Facilities for Christian Minorities from U.A.R. to Canada.

([239])- Documents on Canadian External Relations, Volume 27, Chapter VII, Middle East, Part 2, United Arab Republic, Section B, Immigration 522, Secretary of State for External Affairs to Ambassador in United Arab Republic, Ottawa, November 24, 1960.

([240])- Documents on Canadian External Relations, Volume 27, Chapter VII, Middle East, Part 2, United Arab Republic, Section B, Immigration,523, Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, Telegram 697, Cairo, December 31, 1960, Immigration Facilities from Egypt.

([241])- Documents on Canadian External Relations, Volume 27, chapter VII - Middle East, Part 1, Israel, Section A - Visit of Prime Minister David Ben-Gurion to Ottawa, May 24-25, 1961.

([242])- Delvoie, Louis A. *Bilateral Agendas: Canadian Foreign Policy on the Ground*. Centre for International and Defence Policy, Queen's University, 2017, P30.

([243])- Carroll, Michael K. *Pearson's Peacekeepers: Canada and the United Nations Emergency Force, 1956-67*. UBC Press, 2010, P22.
([244])- Delvoie, Louis A. *Bilateral Agendas: Canadian Foreign Policy on the Ground*. Centre for International and Defense Policy, Queen's University, 2017, P36.

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق المنشورة:

أولا: الوثائق العربية المنشورة:

- وزارة الخارجية المصرية: الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي نشرة الوثائق، ج١، القاهرة ١٩٥٧.
- الجريدة الرسمية المصرية: العدد ٥٦ مكرر لسنة١٩٥٦، العدد٢٦٩ لسنة ١٩٥٩، العدد ١٨٥ لسنة ١٩٦٠.

ثانيا: الوثائق الأجنبية المنشورة:

- وثائق وزارة الخارجية الكندية.

- Documents on Canadian External Relations; Volume 17, chapter VIII, Western Europe and the Middle East, Part 3, Middle East, Section A, Egypt Confrontation with United Kingdom, Extract from Cabinet Conclusions,1951

- Documents on Canadian External Relations; Volume 18, chapter IX, Western Europe and the Middle East, Part 3, Middle East, Section A, SUB-Section I, death of trade Commissioner,1952.

- Documents on Canadian External Relations: Volume 19, chapter IX, Middle East, Part 3, Egypt, Section A, Establishment OF republic of Egypt, Consul General of Egypt,1953.

- Documents on Canadian External Relations: Volume 21, chapter VI, Middle East, Part1, Western Europe, Section B, Egypt,1955.

- Documents on Canadian External Relations; Volume 21, chapter VI, Middle East, Part 2, Egypt, Section B,1955.

- Documents on Canadian External Relations: Volume 21, chapter VI, Middle East, Part 3, Egypt, Section A,1955

- Documents on Canadian External Relations: Volume 21, chapter VI, Middle East, Part 4, Egypt, Israel,1955.

- Documents on Canadian External Relations: Volume 21, chapter VI, Middle East, Part 5, Baghdad Pact ,1955.

- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 1, Middle East, 1956.

- Documents on Canadian External Relations, Volume 22, chapter I, the Middle East and the Suez Crisis, Part 2, Suez Crisis, Section C, Israeli Withdrawal from Gaza, and Sinai.

- Documents on Canadian External Relations, Volume 25, chapter II, Middle East, Part 5, Crisis in Lebanon and Jordan, Section A, Relations among the Arab states, and the creation of the United Nations observer group in Lebanon (UNOGIL),1958.

- Documents on Canadian External Relations, Volume 25. chapter II, Middle East, Part 6 Israel: visit of foreign minister to Ottawa, October 20, 1958.

- Documents on Canadian External Relations, Volume 26- chapter VII, Middle East, Part 1, Communism in the Middle East: The United Arab Republic and Iraq.

- Documents on Canadian External Relations, Volume 27, chapter VII, Middle East, Part 1, Arab-Israeli Relations,1960.

- Documents on Canadian External Relations, Volume 27, chapter VII, Middle East, Part 2, United Arab Republic, Section B, Immigration ,1960.
- Documents on Canadian External Relations, Volume 27, chapter VII - Middle East, Part 1,1961.

- **وثائق الخارجية الامريكية:**

- Foreign Relations of the United States, Volume XVI, 1955–1957, Suez Crisis, July 26–December 31, 1956.
- Foreign Relations of the United States, Volume XIV, Arab-Israeli dispute, 1955–1957.

المذكرات الشخصية:

- عبد اللطيف البغدادي: مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج١، ط١، القاهرة.

الدوريات العربية:

- جريدة الاهرام: أغسطس ١٩٥٤.
نوفمبر، ديسمبر ١٩٥٦.
يناير، مارس، يونيو ١٩٥٧.
يناير، ابريل، أكتوبر، نوفمبر١٩٥٩.
يناير ١٩٦٠، مايو١٩٦١، اغسطس١٩٦٢.

المراجع العربية:

١- لطيفة سالم: ازمة السويس ١٩٥٤-١٩٥٧، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٦.
٢- جامعة الدول العربية: اعتداءات إسرائيل قبل هجوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ على مصر، ط٢، مطبعة أطلس، القاهرة ١٩٦٥.
٣- دار طلاس للدراسات والترجمة: بدايات الحركة الصهيونية في مصر ومحاولة احتواء عروبة مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، سوريا ١٩٨٧.
٤- عبد العظيم رمضان: الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة السويس، ط١، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠.
٥- محمد مصطفي صفوت: إنجلترا وقناة السويس ١٨٥٤-١٩٥٦، ط١، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة،

٦- طاهر محمد صكر الحسناوي: الرؤية الامريكية للصراع المصري-البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ابوظبي ١٩٩٩.
٧- شحاته عيسى إبراهيم: الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، ط١، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠١٥.
٨- محمد حسنين هيكل: قصة السويس اخر المعارك في عصر العمالقة، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٢.
٩- محمد عبد الوهاب: عبد الناصر والسياسة الخارجية الامريكية ١٩٥٢-١٩٥٦، ط١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٦.
١٠- سيدني بيلي: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ط١، دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان ١٩٩٢.
١١- عبد العظيم رمضان: المواجهة المصرية – الإسرائيلية في البحر الأحمر ١٩٤٩-١٩٧٩، ص١، روز اليوسف، القاهرة ٢٠٠٢
١٢- توم لينل: عبد الناصر رائد القومية العربية، ط١، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت١٩٥٩.
١٣- دونالد نيف: عاصفة على السويس ١٩٥٦ ايزنهاور يأخذ أمريكا الي الشرق الأوسط، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة ٢٠١٥.
١٤- مالكلوم كير: عبد الناصر والحرب العربية الباردة ١٩٥٨-١٩٧٠، ط١، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧.
١٥- احمد عبد الكريم: أضواء على تجربة الوحدة، ط٢، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩١.
١٦- مؤيد الونداوي: الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر ٢٠١٣.
١٧- اندروا راثميل: الحرب الخفية في الشرق الأوسط الصراع السري على سوريا ١٩٤٩-١٩٦١، ط١، دار سلمية للكتب، ١٩٩٧.
١٨- رءوف عباس حامد، لطيفة محمد سالم، محمد صابر عرب واخرون: حرب السويس بعد أربعين عام، ط١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ١٩٩٧.
١٩- ممدوح محمود منصور: الصراع الأمريكي – السوفيتي في الشرق الأوسط، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة.

المراجع الأجنبية:

1-Almog, Orna. *Britain, Israel, and the United States, 1955-1958: Beyond Suez*. Routledge, 2004.

2- McNamara, Robert. *Britain, Nasser, and the balance of power in the Middle East, 1952-1977: from the Egyptian revolution to the six-day war*. Routledge, 2004.

3- JEAN-MARC PIERRE, MAJ, the 1956 Suez Crisis and the United Nited Nations, USA, B.A., Fordham University, New York, 1992, M.B.A., Embry-Riddle Aeronautical University, Florida, 2003.

1- Cohen, Andrew, and Lester B. Pearson. "Extraordinary Canadians,2008.
2- Delvoie, Louis A. *Bilateral Agendas: Canadian Foreign Policy on the Ground*. Centre for International and Defence Policy, Queen's University, 2017.
3- Engler, Yves. *Lester Pearson's Peacekeeping: The Truth May Hurt*. RED Pub., 2012.
4- Gafuik, Nicholas. *More than a Peacemaker: Canada's cold war Policy*. Diss. McGill University, 2004.
5- Heinbecker, Paul, and Bessma Momani, eds. *Canada and the Middle East: In theory and practice*. Wilfrid Laurier Univ. Press, 2010.
6- Carroll, Michael K. *Pearson's Peacekeepers: Canada and the United Nations Emergency Force, 1956-67*. UBC Press, 2010.
7- Hillmer, Anne Trowell, David Taras, and David Goldberg. "The Domestic Battleground: Canada and the Arab-Israeli Conflict." (1989).
8- Barrett, Roby C. *The greater Middle East and the Cold War: US foreign policy under Eisenhower and Kennedy*. Bloomsbury Publishing, 2007.
9- Golan, Galia, Moshe Shemesh, and Ilan Troen. "The Suez-Sinai Crisis, 1956: Retrospective and Reappraisal." (1990).

Canadian Foreign Policy Toward Egypt 1952-1967

Historical and documentary study

From the Canadian documents

Abstract

This research deals with the Canadian foreign policy towards Egypt from 1952 to 1967, which is a very important period in the history of Egypt and the Middle East region in general. The partition of Palestine in 1947, then its pursuit of a moderate mediating policy between Arabs and Israel, its support for Egypt in the Security Council after the Israeli aggression on Gaza in 1955, then its pivotal role in solving the Suez crisis and the formation of the International Emergency Force in 1956, this role that represented a new starting point in relations The Egyptian-Canadian, which became very close, which qualified Canada to play the mediating role between Egypt, which severed its relationship with Western countries after the 1956 aggression, and between Britain and France, and this mediation was a major reason for the restoration of diplomatic relations between Egypt and Britain, as the Canadian ambassador in Egypt had close relations with the President Gamal Abdel Nasser and a large group of Egyptian politicians, which made him aware of the dimensions of the Egyptian foreign policy in all its details, which he subsequently transferred to his government in Canada.

This research reveals the hidden political role of Canada in the Middle East events through the documents of the Canadian Ministry of Foreign Affairs, and deals with the analysis and study of this policy and answers many questions, including: What are the objectives of Canadian policy in the Middle East? Was this policy in favor of Egypt and the Arabs, or in favor of Israel? What is the nature of the relations between the Canadian ambassador to Egypt, Arnold Smith, President Gamal Abdel Nasser, and the Egyptian political figures at this time? What are the details of the

Canadian mediation between Egypt and Western countries? Has Canadian diplomacy succeeded in influencing Egyptian foreign policy or not?

key words: Canada, Egypt, President Gamal Abdel Nasser, Lester Pearson, the International Emergency Force, the Suez Crisis1956.